ⴰⵎⴰⵟⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

ⵉⵍⵙ ⵏ ⵉⵎⴰⵣⵉⵖⵏ

www.amadalpresse.com

L'AZAWAD:
LES AMAZIGHS INTERPELLENT
FRANÇOIS HOLLANDE

هل إستطاع بوغابة أن يوحد قبائل سوس ؟

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 146 أكتوبر 2962/2012 الثمن: 5 دراهم - 1,5 أورو

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

تعقيب على رد السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: الإقصاء المستمر للأمازيغ والأمازيغية.

بعد تحية التقدير و الاحترام،

قمتم سيادة الوزير برد على ما جاء في رسالتنا الموجهة اليكم بخصوص واقع الإعلاميين الأمازيغ و الأمازيغية في الإعلام، و استعرضتم في ردكم علينا مختلف الجهود التي تبذلونها لإيلاء الأمازيغية مكانتها الحقيقية في الإعلام المغربي من موقعكم كوزير وصي على هذا القطاع،الا أنه كما تعلمون سيادة الوزير فإنصاف الأمازيغية واجب وطني و حق إنساني دستوري، يقطع مع ماضي وواقع التهميش و الإقصاء و العنصرية ،و ليس امتيازا أو هبة يتم التفضل بها على الأمازيغيين وأنتم السيد الوزير خير من يعلم أن ما سجلناه عليكم هو من أجل مصلحة الأمازيغية و حرصا على مشهد إعلامي حقيقي يكون في مستوى تطلعات المواطنين الامازيغ الذين ظلوا يدفعون ضرائبه لعقود من الزمن دون أن يستفيدوا منه بل استغل ضدهم و ضد ثقافتهم و لغتهم.

السيد الوزير ليس لدينا انتماء حزبي ضيق يمنعنا من الإشادة بجهودكم أو يدفعنا لتسفيهها ، بل على العكس تماما نحن ننبهكم إلى مكامن الخلل في عمل وزارتكم لتسارعوا بحلها عاجلا ، و التي سبق و أن تحدثنا عن بعضها في رسالتنا المفتوحة لكم. إلا أنه و للأسف لا زلنا نلاحظ أن هناك ميزا و إقصاءا ممنهجين ضد الأمازيغ رغم كل الجهود التي أعلنتم عن بذلها، مما يدفعنا نستفسركم حول ذلك مرة اخرى ارتباطا بما قمتم به مؤخرا والذي يتمثل في تنصيبكم للجنتين و طنيتين الاولى للدعم السينمائي و الثانية من أجل السهر على وضع قانون الصحافة.

ولنا الحق في أن نتساءل :

•هل هو إقصاء ممنهج ضد الامازيغية و الفاعلين الأمازيغ من قبل الحكومة او من قبل وزارتكم أم من قبل الحزب الحاكم الذي تنتمون اليه، أم أن الفاعلين الامازيغ لا تتوفر فيهم المعايير التي حددتموها في أعضاء اللجنتين و هي النزاهة والحياد والخبرة والمصداقية؟

•لماذا لم تحترموا السيد الوزير مبدأ التعددية (اللغوية و الثقافية و حتى النوعية) التي اشترطتموها لإنجاح عمل هاتين اللجنتين؟

•ألا يكرس دلك السيد الوزير، بشكل أو بأخر استمرار سياسة التهميش التي طالت الامازيغية و الأمازيغيين منذ عقود طويلة؟

•انكم ملزمون السيد الوزير ببذل جهود أكبر لإحداث تغييرات عملية في واقع التهميش و الإقصاء لكل ما هو أمازيغي، في ظل دستور جديد جاء بواقع ترسيم الأمازيغية للنهوض بها ورد الاعتبار لملايين الأمازيغ الذين عانوا و مازالوا من ويلات التمييز و العنصرية في وطنهم.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا السيد الوزير فائق التقدير والاحترام لخطواتكم الرمزية فيما يتعلق بالكتابة بتفيناغ في البطائق المهنية الجديدة للصحفيين.

انه نص رسالة تعقيب على جواب وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة عن رسالة مفتوحة وجهتها له سابقا الا ان الواجب يقتضي ان نسائل انفسنا نحن الامازيغ عن التدابير التي قمنا بها و التي سنقوم بها لكي لا نبقى دائما خارج المعادلة السياسية بالمغرب. فبالفعل الدستور نص على الامازيغية لغة رسمية و لكن في الان نفسه قيدها بقوانين تنظيمية إلا ان هذه القوانين الى حدود الان لم ترى النور و المتعارف عليه هو ان القوانين لا تصنعها الدساتير و لكن القوانين تصنعها موازين القوى في الساحة، فهل للامازيغ قوة في الساحة السياسية في المغرب حتى يفرضوا أنفسهم هذا سؤال نتوجه به الى مناضلي الحركة الامازيغية.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

Igh trit ad ur iknu udrf nk
Qqn s itri awlk nk
ⵉⵖ ⵜⵔⵉⵜ ⴰⴷ ⵓⵔ ⵉⴽⵏⵓ ⵓⴷⵔⴼ ⵏⴽ
ⵇⵇⵏ ⵙ ⵉⵜⵔⵉ ⴰⵡⵍⴽ ⵏⴽ

العالم الأمازيغي يراسل وزير الإتصال حول إقصاء الإعلاميين الأمازيغ و عدم الأخذ بمضامين الدستور الجديد

الخلفي يستغرب الحديث عن إقصاء الأمازيغية ويؤكد اهتمامه بالأمازيغية

وجهت مديرة جريدة العالم الأمازيغي رسالة مفتوحة إلى وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، بشأن إقصاء الإعلاميين الأمازيغ وعدم الأخذ بمضامين الدستور الجديد، وعبرت الرسالة عن بالغ استغرابها لاستمرار الإقصاء والتهميش والتمييز الممنهج في حق الإعلام الأمازيغي مستندة في ذلك على عدة مبادرات متواثرة أولها قيام وزارة الإتصال ووكالة المغرب «العربي» للأنباء، بتنظيم سفر تكوين وعمل لفائدة الصحفيين المغاربة العاملين في الإعلام العربي والفرنسي إلى الديار الاسبانية ، وذلك في إطار الاتصالات القائمة بين ممثلي الصحافة الوطنية ومسؤولي ومهنيي قطاع الإعلام الإسباني، التي وضع كهدف لها إرساء أسس علاقة جديدة بين البلدين الجارين، وتم إقصاء الصحفيون العاملون في مجال الإعلام الأمازيغي الرسمي والمستقل، من إذاعة وتلفزة و جرائد.

وسجلت ذات الرسالة غياب العنصر النسوي مما لا يتماشى ومضامين الدستور الجديد، كما كرس التمييز ويطرح التساؤلات حول جدية الحكومة في تحقيق ما سبق ووعدت به من إنصاف للأمازيغية ومن ضمان لتمثيلية المرأة. إضافة إلى إقصاء ومنع الصحفيين العاملين في القنوات الأمازيغية (إذاعة وتلفزة) من التغطيات الرسمية داخل الوطن وخارجه، (تغطية مناسك الحج) مؤخرا كمثال، وكذا استمرار استعمال أسماء منافية لمضامين الدستور الجديد كاسم وكالة المغرب العربي للأنباء الذي يتوجب تعويضه «بوكالة المغرب الكبير للأنباء»، واستمرار القطب الإعلامي العمومي والخاص ومختلف وسائل الإعلام في عدم استعمال مصطلح «المغرب الكبير» عوض « المغرب العربي»، الإقصائي والمستفز لمشاعر الأمازيغ، والذي يتناف ومضامين الدستور المغربي الجديد.

وطالبت الرسالة بضرورة معالجة مكامن الخلل ورفع الإقصاء والتهميش الذي اصبح مطلب الكل بقوة الدستور المغربي الجديد .

ونفى مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي بالحكومة، أن تكون لوزارته أية علاقة بالتكوين الذي استفاد منه عدد من الصحافيين المغاربة قبل أيام باسبانيا، مؤكدا أن التكوين كان من تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء في إطار شراكة تجمعها مع الوكالة الاسبانية للتعاون.

كما نفى الوزير توصله بأية رسالة في موضوع التكوين المشار إليه من أية جهة، مبينا أن وزارة الاتصال لا علاقة لها بتحديد قائمة الصحافيين الذين استفادوا من التكوين المذكور، ومستغربا الحديث عن إقصاء الأمازيغية ومخالفة الدستور، ووزارته قامت ولأول مرة في المغرب بإجراءات اعتبرها تدفع في اتجاه التمكين للأمازيغية عبر الإعلام، منها حسب الوزير الاستفادة من الدعم الذي تخصصه الوزارة للإعلام السمعي البصري وكذا المكتوب، وفي هذا السياق شدد الخلفي على أن كل الطلبات التي ترد على وزارته في الموضوع تتم الاستجابة لها.

وأضاف وزير الاتصال أنه في إطار اهتمامه بحضور الأمازيغية في الإعلام، عقد لقاءات مع فاعلين في الميدان، خاصة مع جمعية للمنتجين والمبدعين بالأمازيغية لتدارس سبل النهوض بالإبداع الأمازيغي وتقوية حضوره، موضحا أنه تم تجديد اتفاقية الشراكة بين وزارة الاتصال والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأن التنسيق فيما بينهما مستمر بخصوص قضايا الأمازيغية، وأبرز الخلفي أن ساعات بث القناة الثامنة المتخصصة في الأمازيغية تطورت خلال الأشهر الأخيرة، في اتجاه تحقيق 24 ساعة من البث، مشيرا إلى إجراء آخر قامت به وزارته في إطار الاهتمام بالأمازيغية والمتعلق بإضافة الكتابة بحرف تيفيناغ للبطائق المهنية التي تسلمها وزارة الاتصال للصحافيين

وعقبت امينة ابن الشيخ على رسالة مصطفى الخلفي، وتجدون أعلاه نص الرسالة كاملا.

المرابط والراخا يقاربان راهنية وآفاق الموضوعة الأمازيغية في ندوة لجمعية أمزيان بالناظور

المرابط : محمد السادس كان بارغماتيا في احتواء المد الأمازيغي، والمرحلة الراهنة تقتضي فرزا سياسيا

راخا : الفكر القومي الأمازيغي هو المخرج من الأزمة الحالية، والشركات التي يملكها الأمازيغيون هي قوى اقتصادية أمازيغية

في سياق المتغيرات الإقليمية والدولية التي تطرح مسألة تحرر الشعوب وبناء نماذجها السياسية وفق خصوصياتها، دأبت جمعية «أمزيان» بالناظور على تنظيم ندوات فكرية لمقاربة الموضوع الأمازيغية كقضية «تحررية» في إطار التدافع/ الصراع من أجل إثبات الذات، وفي سياق هذه الندوات نظمت يومه السبت 29 شتنبر ندوة فكرية تحت عنوان «الحركة الأمازيغية والاستراتيجيات الممكنة» أطرها كل من المناضل السابق في صفوف الحركة الثقافية الأمازيغية MCA، ورئيس جمعية «ثيموزغا» بالحسيمة «سمير المرابط»، و «رشيد راخا» كناشط أمازيغي ورئيس العلاقات الخارجية لمنظمة «التجمع العالمي الأمازيغي» AMA، لمقاربة راهنية النضال الأمازيغي بالمغرب، واستشراف المستقبل على ضوء المعطيات المؤثثة للمشهد السياسي المغربي بكل تعقيداته.

سمير المرابط، تناول الموضوع «كملحاحية تفرضه المتغيرات الحالية إن على المستوى الوطني أو الدولي» ليتحدث عن سيناريوهات النضال الأمازيغي والتي قسمها إلى ثلاثة مراحل رئيسية 2001-1990، و 2001-2011، والرهانات الممكنة استراتيجيا للعمل الأمازيغي انطلاقا من المرحلة الحالية، مُعرجا في ذات السياق عن العديد من تمظهرات الصراع الأمازيغي، أو النضال السياسي الأمازيغي كما أسماه، والذي «انطلق سنة 1990 مع تأسيس التيار الأمازيغي داخل أسوار الجامعة المغربية» ليتحدث عن النضال الأمازيغي عوض «الحركة الأمازيغية» مُعتبرا أن المرحلة تقتضي تصحيح المصطلحات لضرورات سياسية ومفاهيمية لأجل عدم الخلط بين النضال الأمازيغي والمخزن الأمازيغي.

وعرج في ذات السياق عن الكثير من المحطات التي برز فيها الصراع الأمازيغي في المعادلة السياسية، منها محطة إنطلاق «النضال السياسي الامازيغي في 1990» والتي شكلت عقدة للنظام المخزني -حسب المرابط دائما- الذي حاول القضاء على المكون الأمازيغي، كما سبق أن فعل الحسن الثاني عندما واجه الأمازيغ بالسلاح في محطة نهاية الخمسينات ومنتصف الثمانينات. وأيضا محطة اعتقالات 1994 والتي اعتبرها جس نبض الأمازيغ على مستوى الشارع من جهة، ومحاولة إسكات الأصوات الأخرى من جهة ثانية، وبالتالي إيقاف المد الأمازيغي على مختلف المستويات ومحاصرة النخب الأمازيغية التي كان بمقدورها توجيه الصراع نحو الأفضل. كما عرج في ذات السياق على محطة 2000-2001 التي كان فيها النضال الأمازيغي في أوج قوته، والتي نهج خلالها الملك محمد السادس سياسة بارغماتية لاحتواء الأصوات الأمازيغية من خلال تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» IRCAM، ليخلص إلى أن المرحلة الراهنة تقتضي فرزا سياسيا وإيديولوجيا واضحا، معتبرا أن هذا الفرز هو المدخل لفهم مجموعة من المبادئ، وتحديد موقع النضال الأمازيغي سياسيا وإيديولوجيا، ليوجه في نفس السياق انتقادا لاذعا لأحمد عصيد الذي اعتبره بأنه يبحث عن سبل إعادة الشرعية لنظام سياسي تآكلت شرعيته، من خلال استضافة وجوه متطفلة على الحركة الأمازيغية تدافع عن الأطروحة الرسمية للدولة. وأكد في الوقت نفسه على «أننا لا نعترف بالدستور، ونحن ليست مهمتنا تنزيل دستور غير ديموقراطي رفضناه سابقا».

رشيد راخا، تناول الموضوع بصفته «قوميا أمازيغيا» وليس «مناضلا أمازيغيا» كما أشار إلى ذلك في بداية الندوة، ليتحدث عن الأزمات المتعددة التي تعيشها الحركة الأمازيغية، والتي تجعل دائما سؤال كيف يمكن الخروج من المأزق يطفو على السطح، مُعتبرا أن الفكر القومي الأمازيغي هو المخرج من الأزمة، بحكم عدم وجود قوة سياسية أمازيغية، قائلا: »نحن كأمازيغ لا نساوي شيئا سياسيا، رغم أن الأمازيغ هم المتحكمون في اقتصاد البلاد» مُعتبرا أن بعض الشركات التي يملكها السوسيون هي قوى اقتصادية أمازيغية. ليعرج عن الإنتهازية في صفوف الحركة الأمازيغية، وأشار إلى وزير الداخلية الحالي «امحند العنصر» الذي اعتبره أكبر انتهازي أمازيغي، مضيفا «ألوفات الإنتهازيين هم المناضلين الأمازيغيين الذين غيرو جلدهم بمجرد تغير وضعيتهم الاجتماعية»، ليؤكد أن القومية الأمازيغية هي الضمانة من أجل التطور الأمازيغي، فهي «مجموعة بشرية تدافع عن مصالحها فقط» وتركز على المصلحة أكثر من التركيز على الإيديولوجية.

راخا، في مداخلته وجه الكثير من الانتقادات لكوليج أزرو، واعتبر أن بعض الشركات التي يملكها السوسيون، وشركة اتصالات المغرب، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، وزيت واد سوس، وكتبية، وجودة، وكسكس داري، هي قوى اقتصادية أمازيغية، وبالتالي - يقول راخا «نحن مجبرون على التعامل معها من منطلقات قومية»، واعتبر أن مؤسسة الإركام هي منفعة كبرى للأمازيغية اعتبارا لإصدارها الكثير من الكتب بالأمازيغية تحمل قيم الحداثة التي يشترك فيها الأمازيغيون مع الغرب.

* فكري الأزراق

ⴰⵎⴰⴹⴰⵍ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
العالم الأمازيغي
AMAZIGH
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ياسين عمران

• المتعاونون:
لحسن أمقران
إبراهيم فاضل
سعيد باجي
صالح بن الهوري
نزيه بركان
مصطفى ملو
حسن العمراني

• كتاب الرأي:
محمد بسطام
مبارك بولكيد
رشيد الحاحي
علي أوعسري
علي أمصوبري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• السكرتارية:
فوزية بگا

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني: 2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web: www.amadalpresse.com

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
SOCHEPRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
:Compte Bancaire
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.000.01921.000.6251419

• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

إعداد: ياسين عمران

تواجه القبائل الأمازيغية بالمغرب سياسة تحديد الملك الغابوي، فإلى ماذا تسعى هاته السياسة ؟ وماهو إطارها المرجعي ؟ و ماهي أهدافها وتجلياتها ؟ وهل تنسجم مع الخطابات الرسمية للدولة المغربية في مقاربتها للورش التنموي و النهوض بالعالم القروي ؟

القبائل الأمازيغية في مواجهة سياسة تحديد الملك الغابوي

* الإطار المنظم للملك الغابوي :

شكلت الغابة عند القبائل الأمازيغية مصدرا رئيسيا لثروتها القبلية و مجالا حيويا لممارسة مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمجال الفلاحي، وقد تميز تدبير هذه الثروة الغابوية لدى التجمعات الأمازيغية بالحكامة و حسن التدبير، بحيث استعانت القبائل الأمازيغية بمؤسساتها العرفية و القانونية الخاصة بها لتدبير ثرواتها، ومع احتلال المغرب من طرف الدولة الفرنسية وفي إطار سياستها الكولونيالية القائمة على تجويع وتفقير الشعب الأمازيغي نتيجة حمله للسلاح ومقاومته للمحتل الفرنسي، أصدرت فرنسا مجموعة من الظهائر الاستعمارية لمصادرة الثروة الغابوية من ملاكها الأصليين. فكان ظهير 10 أكتوبر 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها، هو المدخل لتنفيذ السياسة الاستعمارية بالمغرب، وقد وظف لإنتزاع الملكية الخاصة من أصحابها.

و نص الفصل الثاني من ظهير 1917 على أنه " ستصدر قرارات وزارية بتعيين النواحي والغابات التي يجري عليها حكم ضبط الغابات. أما الغابات و الأحراش الخارجة عن تراب النواحي المذكورة، فإن شؤونها تدار على الكيفية التي تحرر بضوابط خاصة بعد الموافقة بين إدارتي المياه و الغابات و الأمور الأهلية". فالظهير الإستعماري وظف من أجل محاصرة القبائل الأمازيغية وتجويعها وحرمانها من حقها في استغلال وتدبير مجالها الغابوي، مما أحدث جملة من التغيرات على الملك الغابوي، ولتستمر سياسة الإحتلال في نهبها للغابات بالمغرب، ولتوظف ظهائر أخرى تشرعن تدخل الدولة المستعمرة في الاستحواذ على المجال الغابوي، فأصدرت ظهير 30 أبريل 1949 الذي خول لها حق التملك و التصرف و الذي نص على ما يلي: يجري النظام الخاص بالغابات على الغابات والأحراش المبينة أسفله وتدار شؤونها طبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا وهي :

- أولا : الأحراش والغابات التي هي ملك للمخزن الشريف أو للمؤسسات العمومية أو لجماعات القبائل التي هي ملك مشاع بين الدولة أو مؤسسات عمومية أو جماعات من القبائل من جهة وبعض أفراد الناس من جهة أخرى .
- ثانيا : الأحراش والغابات المتنازع فيها بين دولتنا الشريفة وبين بعض المؤسسات العمومية أو بعض جماعات القبائل ، وكذا الأحراش والغابات الواقع النزاع فيها بين أحد ممن ذكر وبين أفراد الناس .
- ثالثا: الأراضي التي هي إما أراضي بها الهبش وإما أراضي بيضاء واقتضى بأنه من المصلحة العمومية إعادة غرسها بالأشجار أو تحسين حالتها بعد إجراء الموجبات القانونية في ذلك .
- رابعا : تلول الرمل البحرية أو البرية .
- خامسا : الأراضي المحدد غرس أشجارها أو التي ينبغي إعادة غرسها وعند الإقتضاء الأراضي المعدة لرعي المواشي التي ستقوم بتحسينها إدارة المياه والغابات بعد الموافقة مع المجلس المكلف بشؤونها والتي هي على ملك جماعات القبائل .
- سادسا : الأراضي التي أعيد غرس أشجارها أو التي ينبغي تجديد غرسها فيها والأراضي المعدة لرعي المواشي والتي هي لبعض أفراد الناس الراغبين أربابها في تكليف إدارة المياه والغابات، إما بحراستها فقط ،وإما بحراستها و تدبير شؤونها معا .

وتحد بموجب قرار وزيري الكيفيات التي تجعل بها أحراش و غابات الجماعات والأراضي الموما إليها في الفقرتين الخامسة والسادسة أعلاه تحت نظام الغابات ، وكذلك المقتضيات المتعلقة بتدبيرها و السهر عليها ، وكل من خالف مقتضيات القرار الوزيري المذكور تجري عليه عند عدم إصدار العقوبات الخصوصية المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا، العقوبات المقررة في الفقرة الأولى من الفصل عدد 55 الآتي بعده ، وذلك زيادة على ترجيع المواد وأداء تعويض الضرر إذا اقتضاه الحال.

وبحصول الدولة المغربية على استقلالها السياسي توسلت بالظهائر الاستعمارية لتنفيذ سياستها القائمة على الإستحواذ على المجال الغابوي، مما أدى بالدولة أن تكون الفاعلة الوحيدة التي تتدخل في تدبير المجال الغابوي، على الرغم من أن الثروة الغابوية ليست ملكا خاصا للدولة و إنما يشترك فيها مجموعة من القبائل الأمازيغية و الأشخاص الذاتيين .

وقد وظفت أيضا سياسة تحفيظ الغابات لشرعنة ملكيتها و اثبات حق التملك للدولة، لكن نظام المحافظة على الملك الغابوي من الناحية القانونية لا يعني بالضرورة أنه ملكا خاصا للدولة بل هو نظام يخضع له الملك الخصوصي و العمومي . واستمرت سياسة الترامي على الملك الغابوي لتتخذ عدة أشكال و لتهدد الإستقرار الإجتماعي والسياسي بالمغرب.

* أهداف وتجليات سياسة تحديد الملك الغابوي :

تحكمت في سياسة تحديد الملك الغابوي بالمغرب نزعة سلطوية، تعتبر أن الملك الغابوي ملكا خاصا بالدولة، إذ تقوم مصالح المياه والغابات في مقاربتها لهذه القضية بنهج سياسة قائمة على اعتبار الغابة مجالا خاصا بالدولة، وليس ثروة وطنية يحق للقبائل و التجمعات البشرية المحيطة بالغابة الإستفادة منها، وتفسر إدارة المياه و الغابات و محاربة التصحر سياستها على كونها تستمد شرعيتها من القوانين و الظهائر الإستعمارية أو المراسيم الحكومية، و التي وظفت بغية استصدار أراضي الجماعات و القبائل و نهب خيراتها . وعلى هذا الأساس قام عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر، باتخاذ جملة من الإجراءات المتعلقة بسياسة تحديد الملك الغابوي في منطقة سوس الأقصى، حيث شرع في نهج سياسته انطلاقا من مرسوم لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران يتعلق بمنطقة غفساي تاوريرت، مما أدى بمندوبية المياه والغابات ومحاربة التصحر إلى استغلال هذا المرسوم الوهمي لمصادرة الأراضي الفلاحية التابعة لمنطقتي سبويا و إمين فاست بإقليم سيدي إفني .

وحسب العديد من الخبراء القانونيين، فإن هذا الإجراء الذي قامت به مصالح المياه و الغابات هو إجراء تعسفي، وذلك نظرا لعدم وجود أي مرسوم موقع من طرف رئيس الحكومة، يسمح للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بمباشرة عملية تحديد الملك الغابوي بمنطقة سوس.

وقد أصدرت المندوبية السامية للمياه و الغابات خمسة مراسيم تهدف إلى تحديد الأملاك الخاصة بالساكنة بدائرة أيت باها بإقليم اشتوكن ، وتبلغ المساحة الإجمالية موضوع التحديد أكثر من 50 ألف هكتار أي ما يعادل 3 ٪ من الأراضي الغير المحددة على الصعيد الوطني. فتحديد الملك الغابوي يتناقض مع أهداف التنمية البشرية ومع مخططات الدولة المغربية بالنهوض بالعالم القروي، لأنه بكل بساطة يهدد السكان بإقتلاعهم من جذورهم ويحرم عليهم التمتع بثروتهم، فسكان القبائل المجاورة للغابات يعتمدون في أنشطتهم الفلاحية على الغابة، في ظل عجز الدولة المغربية على تنمية العالم

القروي الذي حكم عليه بالموت الذاتي نتيجة فشل سياسات الحكومات المتعاقبة على المغرب في التدبير المعقلن للغابة و للعالم القروي.

أحمد فلاح منحدر من منطقة أيت باها، يتحدث بكل حسرة عن الاستنزاف الذي تعرضت له الغابة جراء قطع أشجار الغابة من طرف مافيا الخشب، دون أن تتحرك السلطة في متابعة هاته العصابات التي حرمتهم من مصدر رزقهم. ويضيف أحمد على كون الدولة تمنعهم من الرعي و استغلال الغابة.

إن من واجب الدولة أن تتدخل في تدبير المجال الغابوي بغية الحفاظ على التوازن الإيكولوجي، مقابل ضمان حق السكان الأصليين في الإنتفاع بالغابة لأنها المورد الرئيسي الذي يضمن لهم الإستمرار في الحياة، لكن مع الأسف، يقول أحد شباب المنطقة، أن الدولة تزيد من معاناتنا، فنحن لا نتوفر على أبسط مقومات الحياة، فالدولة اختارت رمينا إلى المجهول و إلى العزلة.

و يفقد المغرب سنويا حوالي 30 ألف هكتار من الغابات نتيجة عدة عوامل متعددة، وتمثل الحرائق 80في المائة والتي تسجل في الغالب ضد مجهول، مما يطرح عدة علامات استفهام عريضة حول من يقف وراء هذه الحرائق التي تلتهم آلاف الهكتارات الغابوية بالمغرب. و تزداد معانات السكان مع الخنزير البري الذي يقوم بإتلاف المحاصيل الزراعية للفلاحين، دون أن تقوم السلطة ومصالحها بوقف اعتداءات الخنزير البري، فمصالح المياه و الغابات وظفت ورقة الخنزير البري لإثبات ملكيتها على الغابة ولمنع القبائل من استغلال أراضيهم و لتجويعهم. فالسياسة الحالية التي تنهجها الدولة المغربية في تحديد الملك الغابوي تستغل وفرة الخنزير البري في الأحراش و الغابات لإقامة محميات طبيعية على حساب أراضي الجماعات و القبائل الأمازيغية، وهو ما يعني في حالة تطبيق هاته السياسة تفقير و تجويع أبناء البوادي و ترحيلهم إلى المجهول.

* احتجاجات واسعة النطاق وحراك شعبي للمتضررين من سياسة تحديد الملك الغابوي :

خرجت ساكنة اشتوكن أيت باها في تظاهرة حاشدة أمام مقر عمالة بيوكرى يوم الأربعاء 29.08. 2012 للإحتجاج على مرسوم رئيس الحكومة وقرار المندوب السامي للمياه و الغابات ومحاربة التصحر اللذان يهدفان إلى الشروع في فتح مسطرة تحديد الملك الغابوي. وقد عبرت الساكنة المتضررة من سياسة تحديد الملك الغابوي عن رفضها المطلق للمراسيم السالفة الذكر،لأنها تستهدف أرضيها الموروثة أبا عن جد . وقد ندد المتضررون من سياسة تحديد الملك الغابوي بسياسة الحكرة و التهميش والترامي على أملاكهم الخاصة والتي تهدف إلى خدمة مصالح المافيا المحلية التي تتلاعب بمصير أبناء المنطقة . وعلى إثر هذا الحراك الشعبي لأبناء أيت باها، وبعد أن تم عقد اجتماع بين وزير الداخلية و وفد يمثل جمعية دارنغ باعتبارها منظمة مدنية تبنت ملف ضحايا سياسة تحديد الملك الغابوي، قررت السلطة المحلية تعليق إعلان إلغاء التحديد بجميع القيادات المعنية بالتحديد.

وتواصلت تحركات القبائل الأمازيغية المتضررة من سياسة تحديد الملك الغابوي بعقد اجتماع موسع يوم 03 . 09 . 2012 بمركز تنالت بحضور أطياف المجتمع المدني بمنطقة أيت باها ، وتدارس الحاضرون آثار إلغاء عملية التحديد، بالإضافة إلى الخطوات المقبلة و التي يجب على جمعية «دارنغ» أن تتخذها لمعالجة هذا الملف بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني المعنية بالموضوع، و الإستراتيجيات الممكنة لإلغاء تحديد الملك الغابوي، حيث توج هذا اللقاء بتشكيل تنسيقية أدرار لمتابعة ملف المتضررين و الإشراف على الخطوات النضالية المستقبلية.

وبمنطقة سيدي إفني أيت باعمران وذلك بعدما أن قرر المندوب السامي للمياه و الغابات الشروع في تحديد الغابة المسماة إفني، ونزع ملكية أراضي ساكنتها و تحويلها إلى غابات أو محميات طبيعية، وذلك بناء على مرسوم لرئيس الحكومة الرامي لإنجاز تحديد إداري لمجموعة من الدواوير بمنطقة صبويا و إمي نفاست، حيث توج هذا القرار بتحركات واسعة للساكنة المحلية للإحتجاج على هذا القرار الإداري و الذي اعتبرتها يهدف إلى نزع أراضيها و تهجيرها مقابل تشجيع لوبيات الفساد في الإغتناء السريع و الإستيلاء على الموارد الطبيعية للمنطقة، حيث أكدت الساكنة المتضررة على أن إدارة الأملاك الغابوية تشن هجمة لنزع الملكية من صغار الفلاحين والملاكين الحقيقيين بقبائل أيت باعمران، تحت يافطة ما يسمى التحديد الإداري المستند إلى الظهير الصادر منذ الثالث من شهر يناير من سنة 1916.

وبعد الحركة الإحتجاجية التي شهدتها المنطقة تحركت الجمعيات المحلية لمؤازرة السكان الأصليين ،حيث نظم مركز إفني أيت باعمران تجمعا خطابيا بسيدي إفني يوم 02 .09. 2012 للإحتجاج على القرار الحكومي المذكور و رصد تبعاته المستقبلية على مصير أبناء المنطقة .

ويطالب السكان الأصليين المتضررين من سياسة تحديد الملك الغابوي بإلغاء الظهائر الإستعمارية التي توظفها الدولة المغربية في نزع املكيتهم الخاصة ، و إلغاء القوانين التي تحمي الخنزير البري الذي يتهجم على الضيعات الفلاحية و منتوجات الفلاحين، وحماية شجرة أركان من تعسفات المافيا المحلية و هجمات الرعاة الرحل، وتطالب الساكنة المحلية أيضا بضرورة تعويضها نتيجة سياسة نزع الأراضي التي مورست ضدهم.

* المجتمع المدني الأمازيغي يتبنى ملف ضحايا سياسة تحديد الملك الغابوي :

نتيجة استمرار الحكومة المغربية و مؤسساتها في نهج سياسة تحديد الملك الغابوي الذي أدى إلى تحرك المجتمع المدني الأمازيغي بقوة والتحامه مع الجماهير الأمازيغية المتضررة من الإجراءات الإدارية التي تطالهم. فقدعقدت تنسيقية أدرار جمعا عاما تواصليا مع ضحايا ملف التحديد الغابوي في مركز تكوين و تأهيل الشباب بأيت باها يوم 12 شتنبر 2012، حيث ناقش الحضور ملف تحديد الملك الغابوي وانعكاساته على مستقبلهم، حيث طالبت تنسيقية أدرار من الحكومة المغربية إلغاء الظهائر الموروثة عن الحقبة الإستعمارية (03 يناير 1916 - 10 أكتوبر 1917 - 04 مارس 1925 - 1918)

و تغيير بنود الظهير المنظم للقنص و اشتراط الموافقة الكتابية للجماعات قبل كراء أراضيها، مع وجوب استفادتها من نسبة مئوية عن كل هكتار يتم كراؤه من أجل عملية القنص. وطالبت باجلاء جحافل الخنزير البري الذي دمر ممتلكات السكان و دمر البيئة و حرمهم من الاشتغال في أراضيهم، و طالبت الدولة بعدم اتخاذ أراضي السكان الأصليين محميات لهذا الحيوان المدمر. و أكدت تنسيقية أدرار على ضرورة تعويض الدولة للمواطنين الذين سلبت منهم أراضيهم في فترة الاستعمار و كذلك في فترة الاستقلال تعويضا مرضيا و منصفا.

وبمنطقة أيت باعمران طالب مركز إفني أيت باعمران، في بيان له، رئيس الحكومة و إدارة المياه و الغابات ومحاربة التصحر في التراجع عن قراراتهما وفتح حوار حقيقي حول التحديد الإداري الغابوي مع ممثلي السكان و جمعيات المجتمع المدني بمنطقة أيت باعمران، وندد بالمساس بالحق في الملكية الفردية أو الجماعية لأراضي السكان الأصليين بسيدي إفني و أيت باعمران الذي يعمد فيه مجموعة من مهندسي إدارة المياه و الغابات إلى استفزاز ملاكي الأراضي، في خرق سافر للقوانين الجاري بها العمل، بتضخيم مجال الغابة إلى حدود حيطان الدور السكنية و محاذاة الدواوير .

وفي نفس السياق أعلنت الجمعيات و التنسيقيات الأمازيغية بمنطقة سوس، في بيان لها، عن دعمها المطلق للسكان المتضررين من سياسة تحديد الملك الغابوي، وطالبت بفتح تحقيق جدي و نزيه في ملفات الفساد المستشري في القطاع الذي تقوم المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر الذي ورد في المجلس الأعلى للحسابات. وندد الجمعيات الأمازيغية بالسياسة الرسمية المنهجة لتفقير و تهجير الإنسان الأمازيغي واعتبرت أن هذه السياسة تشكل ضربا من ضروب التعمل العنصري المخزني إزاء الهوية الأصلية الحية للمغرب.

إعداد: إبراهيم فاضل

الأستاذ بن صالح حميد محامي بهيئة الرباط :

السلطة تحاول دخول الأرض بالتحديد الغابوي بعد فشل نشر الخنزير والأفاعي

بالنسبة لمشكل تحديد الملك الغابوي، وصدور مرسوم رئيس الحكومة بشأن تحديد الملك الغابوي بمجموعة من المناطق الجبلية بشتوكة، فإن هذا القرار لم يحظ بقبول السكان لأن الحكومة لم تسلك منهجا تشاركيا مع الساكنة خلافا لما ينص عليه القانون، وكذالك الاتفاقيات التي تمت مع السلطات المحلية وسلطات المياه والغابات أي المندوبية السامية للمياه والغابات. المشكل خلق توترا كبيرا بجبال الأطلس الصغير، مما حدا بالمواطنين إلى تنظيم مجموعة من الإحتجاجات أولها كانت الحركة الاحتجاجية بتنالت تلتها حركة احتجاجية كبيرة بمدينة بيوكرى التي عرفت مشاركة ما يزيد عن 6000 شخص، ثم مسيرة للمواطنين امتد طولها لأكثر من 20 كيلو متر من السيارات والشاحنات .

مشكل تحديد الملك الغابوي عالجته جمعية درنغ قبل صدور هذه المراسيم في بدايته، في الوقت الذي كانت فيه السلطات تحاول الدخول إلى المنطقة أولا عبر نشر جحافل من الخنزير البري، وبعد ذلك تم نشر الأفاعي، بحيث كانت هناك محاولة رمي مجموعة من الأفاعي في منطقة تابعة لتنالت "أسيف أوماغوز " هذه الأفاعي التي عاينها مجموعة من المواطنين. فهذه بعض المحاولات، إضافة إلى كراء حقوق القنص بأثمنة زهيدة جدا والتي لم تتجاوز درهما واحدا للهكتار، أكريت لشركات أجنبية تتربع على مساحات شاسعة بهذه المنطقة .

إذن فبعد هذه المحاولات، أدركت جمعية دارنغ معنى الخطاب وفهمت أن المنطقة غنية بمجموعة من الخيرات، وبمجموعة من المناجم والمعادن لأن السلطات تعرف ما يوجد بباطن هذه الجبال .

فمشكل تحديد الملك الغابوي ليس هو الأساس، لأنه أولا ليست هناك غابة، ولو كانت هناك غابة وخيرات فلن يهاجرها أصحابها، فالهدف باطني غير معلن، وهو الذي جعل السلطات تأتي إلى المنطقة وتقوم بهذه المحاولات ، فالمحاولة الأخيرة تم رفضها من طرف الساكنة " المرسوم ".

هذا المرسوم كان مطروحا في أيام حكومة عبد الرحمان اليوسفي، ولم يوقع عليه، وطرح على إدريس جطو ولم يوقع عليه، كما لم يوقع عليه كذلك عباس الفاسي في الحكومة السابقة، واليوم تفاجئنا حكومة بن كيران بالتوقيع على هذا المرسوم، تم توقيعه في وقت خطير جدا فمرسوم شتوكة ومرسوم أيت بعمران وكلها مناطق معروفة وكانت محتلة من طرف الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1934. إذن تفكير هؤلاء المسؤولين منصب حول ضرب مجموعة من المناطق التي كانت لديها قوة أثناء الاستعمار ويصفونها بآخر المناطق التي لم تحدد بالمغرب .

بخصوص الأساليب النضالية المتبعة، فهناك نضال جمعيات المجتمع المدني في شخص جمعية دارنغ، ومجموعة من الجمعيات بما فيها تنسيقية أدرار، فهناك الآن تنسيق مع جمعيات بمناطق أيت بعمران ومناطق أخرى، بالطبع هناك حركات احتجاجية ولقاءات مع السلطات قمنا باللقاء الأول مع وزير الداخلية يوم الحركة الاحتجاجية الأولى، وقد وعدنا بأن هذا التحديد سيتوقف، وبالفعل توقف وقد قمنا بجلسة مع وزير الفلاحة السيد عزيز أخنوش باعتباره السلطة الوصية على المندوبية السامية للمياه والغابات ووعدنا بأن نشتغل جميعا، ونعمل على إخراج مشروع قانون جديد يقوم مقام هذا المرسوم ، وهناك أيضا نضال جمعية درنغ التي اشتغلت على هذا الملف طيلة 8 سنوات، وقمنا بدراسات، ونظمنا مجموعة من الندوات واليوم وصلنا للملتقى الخامس.

الحركة الإحتجاجية ضد هذا المرسوم مازالت مستمرة، فنحن على استعداد للقيام بأي نوع من التضحيات، واليوم من خلال هذا اللقاء سنخرج بمجموعة من التوصيات والتي ستكون في مستوى مطالب ساكنة المنطقة . نحن الآن لن نحكم على السلطات فالساكنة على علم بكل ما يقع وواعية بخطورة المشكل وتبقى التوعية لدى القبائل في إعمار أراضهم وحرثها مطلوبة.

مشكل القبائل أنها كلما طلبت من السلطات تحفيظ أراضيها تلجأ هذه الأخيرة للمطالبة بوثيقة من المياه والغابات تثبت إن كانت الاراضي حددت، أم لا، وتسمى وثيقة التحديد فلا يمكن أن تحصل القبائل على هذه الوثيقة لأن المياه والغابات خصم لها، هذا هو الإشكال فالقبائل اليوم يجب عليها أن تعلم أن لا أحد قادر على تحفيظ أراضيه .

لقد قمنا بمطلب تحفيظ جماعي منذ أكثر من 9 سنوات وسلمناه إلى وزير الفلاحة لكن لم يسلك الملف أي طريق قانوني.

بالنسبة للاحتجاجات لدينا جالية مغربية تقوم بلقاءات مكثفة بالخارج ولدينا مجموعة كبيرة من جمعيات دواوير المناطق الجسبلية التي تنسق مع جمعية درنغ بالإضافة لساكنة المناطق الجبلية المتواجدة داخل عدد من مدن المملكة ومن هنا أشير إلى اللقاء الذي استضافته مدينة مكناس، واليوم لقاء الدار البيضاء وستقام لقاءات أخرى بمجموعة من المدن، كي يعرف كل شخص خطورة هذا المشكل لأن هذا المرسوم يمس في الصميم أراض لم تربطها الدولة بأي مشروع تنموي، فالمسالك الطرقية والمدارس ومراكز الصحة كلها من انجاز ساكنة هذه المناطق .

حميد بن صالح

الحاج إبراهيم أفوعار نائب رئيس جمعية دارنغ، ورئيس تنسيقية ضحايا تحديد الملك الغابوي بجهة سوس ماسة درعة

تحديد أراضي أجدادنا خط أحمر

الحاج أفوعار إبراهيم إبن المقاوم الحاج احماد أوبلعيد من مواليد دوار أيت يحيا بتنالت سنة 1946 ، رجل أعمال، عمل كفاعل جمعوي لمدة 22سنة، كان من بين مؤسسي جمعية طريق السلامة التي ساهمت في تعبيد الطريقين ما بين تنالت و تافراوت و تنالت و أنزي و أيضاً ساهم في فك العزلة لبعض الدواوير بربطهم بالماء و الكهرباء. مؤسس جمعية دارنغ للتنمية و المحافظة على البيئة، و من بين مؤسسي كل من جمعية أيت يحيا و جامعة جمعية سوس ماسة درعة و رئيس جمعية دار الطالب و الطالبة بتنالت و رئيس كل من تنسيقية أدرار و ضحايا تحديد الملك الغابوي، كما أنه أول من خطط للدفاع عن تحديد الملك الغابوي.

وفي هذه المقابلة بدأ صارما بمواجهة قرار 1916 واصفا إياه بالاستعماري، مضيفا أن ساكنة سوس تعبأت للدفاع عن أرض الأجداد .

اجتماع اليوم نخصصه لمشكل تحديد الملك الغابوي بعدما اصدر رئيس الحكومة يوم 19 يونيو مرسوما يقضي بما سمي " تحديد الملك الغابوي بعدد من قرى جهة سوس ماسة درعة". فالتحديد سيعم جميع المناطق بالجهة، وبموجب هذا القرار سيحدد المناطق التي يتواجد فيها الخروب وشجر الأركان والزعتر ....مناطق يعتبرها القرار ملكا غابويا.

وخطوتنا النضالية خلال هذا اليوم تأتي من أجل العمل على إلغاء هذه القرارات الجائرة التي تعود إلى ثالث يناير 1916 عهد الحماية. تريد الدولة تطبيقها اليوم لنزع أراضي السكان الأصليين، فنحن نقول للمسؤولين إن مناطق سوس لا توجد فيها غابة. إن جل المناطق بالجهة غرسها آباؤنا وأجدادنا، عملية التشجير شملت مختلف أنواع الأشجار، فلا يعقل بعد 60 سنة من الإستقلال أن يبقى ظهير 3 يناير 1916 ساري المفعول لينتزعوا به أراضي السكان.

إن السكان متشبثون بأراضيهم، وقد تم سابقا إطلاق الخنزير البري عليهم من طرف مصالح المياه والغابات وتحملت القبائل هذا الحيوان الذي لم يترك للقبائل أي شيء، فبعد الخنزير البري أتى دور الرعي الجائر والقبائل ملتزمة

بالصبر...ومن بعد جاء الجفاف ....

لكن حينما تصل مصالح المياه والغابات إلى تحديد أراضي أجدادنا كي تظمها إلى الملك الغابوي فهذا خط أحمر، فلا يمكن لأي واحد بالمنطقة بأن يقبل به ولهذا فنحن سكان هذه المناطق الجبلية متفقون ومتحدون على التشبث بأرضنا، يدا في يد، ونتحداهم أن يأتوا أمام منازلنا ليقوموا بتحديد أملاكنا فهذا خط أحمر. قلناها مرارا وتكرارا من خلال عدد من الإجتماعات وقلناها لمصالح المياه والغابات.

إذا كانت لدى ادارة المياه والغابات أغراض أخرى، كون أراضي أجدادنا تتواجد فيها معادن فليقولوها لنا وتأتينا الإدارة بالحقيقة، فحسب علمنا فإن شركة ميطاليكس الكندية تقوم منذ مدة بأبحاث وتنقيبات بالمنطقة، وكشفت عن مجموعة من المعادن، إن هذه الإكتشافات مرتبطة بهذا التحديد الغابوي. ومن باب حق الحصول على المعلومة فلتعطينا الدولة هذه المعلومات، ماذا اكتشفوا، وما هو دور القبائل من هذه الإكتشافات المعدنية إذن ليجيبوا عن أسئلتنا والأهم أن الدولة من حقها أن تكتشف أي شيء تريده، لكن عليها أن تنسى هذه الأراضي التي أنجبتنا وأنجبت أجدادنا، لن يعولوا أبدا على تنفيذ تحديد الملك الغابوي إلا بالتراضي والتوافق مع القبائل، وهذا ما نقوله مرارا وتكرارا فلماذا لم تستدعي المياه والغابات القبائل قبل إصدار أي مرسوم؟ الإدارة تعمل لوحدها بدون مشاورة أي كان، وهذا خطير.

الحاج ابراهيم افوعار

فمن هذا المنبر أقول لإدارة المياه والغابات حذار حذار، لإن سكان المناطق الجبلية اتحدوا فيما بينهم اليوم، ولن يتنازلوا عن متر واحد من أراضيهم، فالقوانين التي أقرها الإستعمار والإستقلال ليست قرآنا منزلا ، لا تتبدل ولا تتغير.

عار ثم عار بعد 60 سنة بعد الإستقلال أن ينسفوا أراضينا بظهير خلف المستعمر . وأقول لجميع القبائل المتضررة من هذا التحديد الغابوي أن تتحد بينها لكي نجعل الدولة تراعي حقوقنا لأننا في دولة الحق والقانون .

وفي الإجتماع الذي نظمناه اليوم سنتشاور مع تجار جميع المدن كي يقوموا بإضراب ويغلقوا محلاتهم التجارية إن ساكنة الجبال قامت بدورها من خلال وقفات احتجاجية، ونحن اليوم نتوجه إلى التجار داخل المدن الكبرى والصغرى ليقوموا بدورهم النضالي ضد هذا الظلم الأتي من الجهات المسؤولة، فإن لم تقم بحل هذا المشكل فنحن سنعلن عن اضرابات التجار في المغرب بأكمله كما سنقوم بمسيرة إلى العاصمة الرباط وستشمل جميع التجار وكذا ساكنة المناطق الجبلية وسنقوم هناك باعتصام حتى نحقق مطالبنا المشروعة .

السيد عزيز أخنوش وعدنا بدراسة المشكل مع رئيس الحكومة السيد بن كيران وبعض الوزراء فنحن كقبائل سوس لنا ثقة واطمئنان كي يحل المشكل بالتي هي أحسن ولنا لقاء في القريب العاجل مع وزير الداخلية، ومع المندوب السامي للمياه والغابات رغم أن مندوب المياه والغابات متشبث بالقانون فنحن نستنكر هذا القانون كونه اصدره الإستعمار فجميع الدول غيرت قوانينها ونحن نساءل الدولة بالمغرب لماذا لم تغير قوانين الإستعمار فهل هذه القوانين صالحة للدولة .

الحاج علي بديس ممثل الجالية المغربية المقيمة بالخارج

الجالية المغربية لن تتنازل ولو عن شبر من أراضيها

الحاج علي باديس

بصفتي نائبا لرئيس جمعية مغاربة العالم بفرنسا، ورئيس جمعية الصناع المغاربة المقيمين بالخارج والمكلفة بتكوين وتشغيل الشباب خارج وداخل المغرب.... عشنا بفرنسا منذ أكثر من أربعين سنة ورجعنا كي نقوم بتنمية بلادنا. خلقنا جمعيات وأنجزنا طرقات وبنينا مدارس، وفي الآونة الأخيرة تفجأنا بمرسوم المياه والغابات التي قررت بأن تنتزع منا أراضينا ولحد الآن لم نعرف بأية صفة تقدم على هذا القرار، فالأرض نملكها أبا عن جد، بالطبع هاجرناها للعمل بالخارج لكن نحن سنموت على أرضنا، ولن نستطيع أن نتنازل فيها ولو عن شبر واحد.

أنحدر من منطقة ادوسملال لقد دشنا العمل الجمعوي بالمنطقة منذ سنة 1997 اللقاء الأول كان بمولاي يوسف، ومن هناك ناضلنا في باديتنا، تم بعمالة تيزنيت.

الحمد لله نحن بإداوسملال قمنا بتحفيظ وتسجيل أراضينا واليوم نتواجد هنا للتضامن مع هؤلاء السكان الذين لم يسجلو بعد أراضيهم .

الجالية المغربية بالخارج قلقة إزاء مرسوم المياه والغابات ولا يمكن أن يتنازلوا عن أرضيهم، كلهم يستنكرون بشدة هذا القرار.

جريدة العالم الأمازيغي في حوار مع البرلماني سعيد ضور حول التحديد الغابوي

زمان بوغابة انتهى، وعار على المغرب أن يستعمل قانونا يعود لبداية القرن الماضي

الساكنة والسلطات والمنتخبين من حمى الغابة من الرعي الجائر عندما غابت المياه والغابات

سعيد ضور

* بصفتكم برلمانيا عن إقليم اشتوكة أيت باها، وفاعلا سياسيا وجمعويا بالمنطقة، وابن المنطقة كيف تنظرون إلى الضجة التي خلقها قرار الحكومة القاضي بالدخول في الإجراءات الأولية التي تسبق التحديد الغابوي؟

**للحديث عن التحديد الغابوي لابد أولا من عودتي إلى فترة الطفولة عندما كنت صغيرا، وكنت أسمع الناس يتحدثون عن قدوم بوغابة، هلع كبير، يقع لدى المواطنين عند سماعهم إن « بوغابة» قادم، ينتظرون أوتوماتيكيا أنه سيتم الزج بهم في السجون، وقع ذلك بعد الحماية وحتى بعد الاستقلال، خلق لدى الساكنة نوعا من التسلط والرهبة، يشعرون في دواخلهم أن بوغابة فوق القانون.

تسود نظرتان بخصوص السياق الذي وضعت فيه الدولة قوانين حماية الغابة، هناك الجانب الذي يعني الوقاية والحماية، أي الجانب النبيل للمعنى وهناك جانب ثان، يتعلق بالسياسة الاستعمارية الاستبدادية، والتسلط على أملاك المواطنين. فقانون 1916 المثير للجدل نطبقه باتجاه ترسيخ التوجه السلطوي ونستعمله ونسوغه في غابة نبيلة، وهي حماية الغابة التي لا بد أن تحمى أو تصان.

هذا بشكل عام، لكن عند التفصيل، الغابة في الأطلس المتوسط ليست هي الغابة في الريف، أو سوس، لدينا شجرة أركان لصيقة بالمنظومة الاجتماعية التي عاش بها الأمازيغ، والاحتفاظ بهذه الشجرة كان منذ آلاف السنين، قبيل صدور هذا القرار ، تعايشت هذه الشجرة منذ سنين مع الإنسان قبيل صدور القانون.

* وما هو منظوركم الإجرائي لمعالجة الإشكال بعد الضجة التي خلقها المرسوم الوزاري، حول وضع خرائط التحديد الغابوي؟

** هناك مبدأ أساس، فالغابة ملك لجميع المواطنين، ونختلف مع نظرة الآخرين بخصوص كيفية التعامل مع هذا الملف،.في فترات من التاريخ لم يكن لدى الناس حس التعبير عن الحق، مر الإنسان من فترات كبتت حريته، واليوم هناك انفتاح، لم يبق ذلك المواطن الذي يتدجر ويصرخ ثم ينسحب، أصبح الدفاع عن الحق بالاحتجاج والتظاهر سلميا، هناك انفتاح، جعل المغرب يتبوء مكانة متميزة عن مختلف الدول التي سادت فيها فترات اضطهاد وديكتاتورية.

هذا المعطى يسمح بفتح ملف التحديد الغابوي في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما لا يرغب بعض الإخوان المسؤولين فهمه، إن التحديد الغابوي فيه حيف، فمحاولة التحديد الغابوي بنفس الشكل الذي تمت به سابقا وفي الظروف الحالية التي نعيشها خلق احتقانا، خصوصا في ظل القوانين المعمول بها يجب التدقيق في المساطر ويجب أن يحترم تطبيقها، عار على المغرب أن يستعمل قانون يعود لبداية القرن الماضي.

وقع احتقان بخصوص الرغبة في الشروع في التحديد الغابوي بخلفية قانونية تعود إلى القرن الماضي،لكن بتضافر جهود الجميع، من سلطات محلية وجمعيات المجتمع المدني والمنتخبين استطعنا الحمد لله أن نحتوي هذا المشكل لندخل في مسلسل من الحوار من أجل الوصول إلى حل، وقعت حركة احتجاجية مسؤولة لم تخرج عن المطالب بشكل سلمي، وإن كانت لدى البعض أجندات أخرى.

* هناك من يقول إن الدولة بهذه الإجراءات تسعى لحماية الغابة، وليس سلب الناس أراضيهم؟

** إذا جزمنا بضرورة تطبيق هذا القانون فالتحفيظ يتطلب أولا أن تسلك الإدارة 12 إجراء، فالموقع القوي لمصالح المياه والغابات، يجعل الإدارة تختصر تلك الإجراءات، بينما هناك مسار طويل ومعقد، فمسالة تطبيق القانون، حتى لو جزمنا بتطبيق القانون، لنصل لمرحلة التحفيظ بعد 12 إجراء، لم تحترم سابقا بحكم أن الناس لم تكن لهم القدرة على فهم هذه الأمور، فالقانون يعطي للمواطنين الحق في التحفظ والقيام بإجراءات التعرض إن مست مصالحهم، وقد لاحظنا منذ صغرنا أن المياه والغابات تختصر تلك الإجراءات مستغلة موقعها القوي، وكانت السلطات المحلية تسهل تلك الإجراءات، وفي الأخير كنا نسمع أن التحديد والتحفيظ وقع، عديد من الأملاك سلبت من الناس بسبب الشطط في استعمال السلطة.

اليوم نقول نحن مع حماية الغابة، لكن يجب أن نتفق، فحتى بخصوص الخرائط يتحدث قانون التحديد عن العقار بالمفرد، وليس المجال الأرضي الممتد، يجب أن تحدد الإدارة المساحة التي يهمها التحديد، فالمياه والغابات تنزل صورة عبر الأقمار الاصطناعية مستغلة التقنيات الحديثة، هذه المنطقة تضم مداشر وساكنة، دون مراعاة ذلك، قانون 1916 المعمول به، لا يراعي اليوم الكثافة السكانية، يجب تحيين ومطابقة هذا القانون للمعطيات الجديدة فوق الأرض.

وأعطي هنا المثال بسيدي وساي، هذه المنطقة نموذج صارخ للخروقات، هناك أناس يقطنون بهذه المنطقة مند مئات السنين ونأتي في النهاية لنقول إن هذا المحيط ملك غابوي.

* ماذا فعلتم بعد الاحتجاجات الكبيرة التي عمت اقاليم اشتوكة أيت باها وسدي إفني؟

** لقد دخلنا في حوار مسؤول مع جميع المتدخلين من بينهم وزارة الفلاحة الجهاز الوصي، والمندوبية السامية للمياه والغابات المشرفة على القطاع، هناك كذلك وزارة الداخلية التي تتدخل في قطاع تحديد الملك الغابوي وفق ما هو مسطر قانونينا.

بدأنا لقاءا مع وزارة الفلاحة كبرلمانيين، ومع المجتمع المدني، والمنتخبين على مستوى الجماعات التي عقد منتخبوها دورات استثنائية على هامش قضية التحديد الغابوي، وجالسناهم في الموضوع، فالمنتخبون يطالبون بإعادة النظر في قانون 1916 وتحيينه، وبدورنا طرحنا الموضوع، على المستوى المركزي، وفي اللقاء المقبل مع السيدين وزير الفلاحة ووزير الداخلية سننكب على وضع أرضية توافقية من أجل إعادة النظر في التشريع، مع توقيف هذه العملية لأنها لا يمكن أن تجرى في ظل الظروف الراهنة، نحن لا نرغب أولا في فقدان الثقة من قبل الناس فهناك شعور، نتمنى أن يكون غير صحيح، يشعرون أن هناك نية مبيتة في سلبهم أملاكهم، ونحن لا نظن أن ذلك موجودا.

يجب أن نصحح المسار، و أن نتفق بأننا جميعا يجب أن نحافظ على الغابة وليس المياه والغابات وحدها، الساكنة هي من يحمي الغابة، وهنا اطرح مشكل الرعي الجائر، فالرعاة عندما دخلوا للغابات كانت دائما المياه والغابات غائبة بينما السكان والسلطات المحلية والمنتخبين هم من واجه هذه المعضلة وتكبد الخسائر الفادحة للرعي الجائر، لنا وعي بأن هناك برنامج يحمي مصالح الغابات عند فترات الجفاف لكن ليس على حساب الغابة، خصوصا غابة أركان التي نعرف قدسيتها وأهميتها داخل المنظومة المحلية، يجب أن نترك لابناءئنا. إعادة النظر وتحيين النصوص التشريعية التي تنظم الملك الغابوي، هذا الأمر له ارتباط بالتنمية الاقتصادية.

إن مشكل الاستثمار في البلاد هو العقار، بقدر ما لدينا من أراض شاسعة بقدر ما تنعدم عندنا أرضي للعقار من أجل الاستثمار، هذا لديه ارتباط بمشاكل الملك الغابوي، والملك المخزني وأراضي الجموع، هذا كله مطروح وقد طرحنا في الفريق الاستقلالي سابقا مقترح وكالة وطنية للعقار ستجمع كل هذه التلويينات العقارية، حتى لا يظل الكل «يلغي بلغاه»، المنظومة ستتكلف بتجميع وتدبير العقار من أجل التنمية.

* التحديد الغابوي هل سيحرم الناس من امتيازات ظهير الملكي لسنة 1917 المتعلق باستغلال أركان؟

**هناك ضبابية في العلاقات، الاستغلال الطبيعي لشجرة أركان يعود إلى الساكنة منذ السنين، جميع قبائل سوس يعتبر شجرة أركان في ملكيتهم، لدرجة أن كل واحد منهم يعرف الأشجار التي تدخل في ملكيته، وقد تسربت الشكوك إلى الساكنة بسبب الضجة التي أثارها هذا القرار.

* حاوره إبراهيم فاضل

العرف الامازيغي ودوره في حماية البيئة

* محمد زروال

العرف الامازيغي أو" إزرف" قديم قدم الإنسان فوق أرض تامازغا والذي لازالت الأبحاث انتروبولوجية تكشف عن المزيد من الحقائق حوله، ظل راسخا في التشريع الأمازيغي رغم دخول العديد من المجموعات البشرية الأخرى كالرومان والعرب والفرنسيين إليها غازية للبحث عن الغنائم والسبايا والحور العين أو باحثة عن الموارد الطبيعية كالذهب والفضة أو الفوسفاط. وإن توالت هذه الغزوات الكثيرة والممتدة لفترات زمنية طويلة أحيانا فإن العرف الأمازيغي ظل حاضرا ولم تستطع التأثيرات الخارجية المدعمة سياسيا أن تطمسه وتقضي عليه. ويؤكد هذا الحضور المستمر ارتباط العرف الامازيغي بالمجتمع الأمازيغي وبخصوصياته الثقافية والنفسية والتاريخية، كما يؤكد أيضا فشل كل التصورات المستوردة سواء كانت اسلاموية عروبية أو متمركسة بعثية في الاندماج في المجتمع الأمازيغي وانتشاله من المشاكل التي يعيشها في مختلف القطاعات. وعند الحديث عن العرف الامازيغي نستحضر حدثا بارزا لازال مستغلا من طرف أعداء القضية الامازيغية إنه الظهير الاستعماري الذي أصدرته سلطات الحماية الفرنسية في 16 ماي 1930 والذي يسمى في أدبيات ما يسمى بالحركة الوطنية بالظهير البربري .رغم أن تسميته الحقيقية هي الظهير الاستعماري المنظم للعدالة بالقبائل الأمازيغية التي لا توجد فيها محاكم للشريعة. وللإشارة فان الفصل الأول منه يتحدث عن الرعايا المغاربة بدون استثناء وهو ما لم تشر إليه الترجمة المعتمدة في الكتب المدرسية مما يفتح الباب أمام التأويلات الخاطئة من طرف التلاميذ وأساتذتهم على حد سواء .وقد أصدرت سلطات الحماية هذا الظهير ليس حبا في العرف الأمازيغي، لكنها كانت تحاول المحافظة أكثر على الهدوء داخل القبائل الأمازيغية لأن ازدواجية القوانين أنذاك كان يثير العديد من المشاكل لسلطات الحماية، وفضلت أن تعطي الأولوية للعرف الأمازيغي خاصة وأن غالبية سكان المغرب كانت أمازيغفونية، بالإضافة إلى أن سكان المدن أقل من سكان القرى .وإن حاولت البورجوازية الفاسية والموريسكية مواجهة الظهير بالتظاهر وقراءة اللطيف فإن ذلك لم يمنع العرف الأمازيغي من الاستمرار والتداول إلى يومنا هذا، ولازالت العديد من المناطق الأمازيغية في المغرب تحتكم لهذه الأعراف في فك العديد من نزاعاتها المحلية، كما هو الشأن في قبيلة أيت علي أبراهيم بتونفيت، لكن التجلي الواضح لهذا التداول نجده في أعماق الأطلس الكبير الشرقي في قرية بعيدة عن أعين المخزن، أقصد قرية تسرا ولين التابعة إداريا لقيادة أموكر دائرة إملشيل إقليم ميدلت، هذه القبيلة لا تصل إليها السلطات العمومية إلا في أوقات نادرة بسبب بعدها عن المركز ووعورة التضاريس المؤدية إليها .وهذا ما فتح المجال أمام انتشار الفوضى والاستخفاف بدور السلطات العمومية في حفظ الأمن، فهناك أشخاص فارين من العدالة، خاصة ما يتعلق بغرامات المخالفات المرتكبة في الغابة والمسجلة من طرف بعض موظفي المياه والغابات، ففي كل مرة يأتي رجال الدرك الملكي لإلقاء القبض عليهم، لكن دون جدوى، إذ يتوجهون نحو الجبال إلى حين مغادرة رجال الأمن للقرية ثم يعودون لممارسة حياتهم بشكل عادي. وبسبب هذه المشاكل فكرت الجماعة أو "انفلاس" في ضرورة العودة إلى الأعراف الامازيغية مادام أن السلطات تفشل في العديد من الحالات في تطبيق القانون. وهكذا التئم أعضاء الجماعة وخرجوا بمجموعة من القرارات ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين في القرية مثل الأمن العام والعلاقات الاجتماعية وتدبير الغطاء الغابوي مع العلم أن هناك مجالات لم يتوقف تسييرها من طرف " إنفلاس" منذ أن استقروا بتلك القرية ودخول القبيلة تحت السيطرة المخزنية، وهنا نتحدث عن طريقة توزيع مياه الري ومد قنواته و تنظيم الرعي ومخالفات الرعاة. لقد فطن "إنفلاس " إلى أن حل مشاكلهم الكثيرة لن يأتي من القوانين الزجرية للمخزن وإنما بالعودة إلى الأعراف الأمازيغية التي ترتبط ببيئتهم وتحترم خصوصياتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وشرعوا في تطبيق أعرافهم خاصة ما يعرف بضريبة" الضيوف"وذلك بتكليف كل من تلفظ بكلام ساقط أو ناب وسط سكان القبيلة أو قام بالسب أو القذف في حق سكان القبيلة بإطعام 12 ضيفا، ونفس العقوبة تعطى لكل من تدخل بشكل غير عادل في فك نزاعات الأطفال ومشاكل أخرى يعيشها السكان بشكل يومي، وفي حالة التكرار يرفع عدد الضيوف إلى 20 والتكرار للمرة الثالثة يصبح العدد 30 وفي حالة التكرار للمرة الرابعة يقدم المتهم للسلطات القضائية في المركز. و قد يصل الأمر في النهاية إلى مقاطعته اجتماعيا من طرف سكان القبيلة، وهو ما يفرض عليه الهجرة إلى خارج القرية لأن حياته تصبح مستحيلة وسط حياة تعاش بشكل جماعي في مجالات كثيرة في العمل وكل المناسبات كالأعراس والمآتم ...

أما الجانب الهام في هذه العودة إلى العرف هو الجانب المتعلق بالحفاظ على الثروة الغابوية، فقد أدى وعي المواطنين وإن كان متأخرا بأهمية الغطاء النباتي الغابوي الذي يحيط بالقرية خاصة فيما يتعلق باستمرار حياة قطيع المواشي من أغنام وشياه وأبقار إلى فرض ضريبة الإطعام على كل من خالف العرف. وأمام التدهور الخطير الذي يعرفه هذا المورد الطبيعي الهام، إذ تراجعت مساحات البلوط الأخضر بشكل ملفت للنظر في العقدين الأخيرين ، مما جعل الجماعة مرة أخرى تفرض العقوبات على كل من يقطع أشجار الغابة قبل مرور سنة ابتداء من تاريخ إعلان هذا القرار.

وقد حددت نفس العقوبة السابقة في حق المخالفين لقرارات الجماعة، كما أرسلت هذه الأخيرة إنذارا شفويا إلى القبائل المجاورة تحذرها من مغبة قطع الأشجار التابعة لهم ترابيا، وقد لوحظ تحسن ملحوظ في أشجار البلوط بعد تطبيق هذا العرف، وهذا يذكرنا بما يسمى ب "أكدال" وهي عملية كانت تتم في العديد من القبائل الأمازيغية حيث يمنع الرعي لمدة معينة في المراعي لكي تستعيد قوتها وتنمو بها الأعشاب دون إلحاق الأضرار بها بواسطة المواشي، وهناك أحياء كثيرة تحمل هذا الإسم بمدن مغربية كثيرة مثل الرباط دون فهم دلالته الحقيقية.

ونشير إلى أن العودة إلى هذه الأعراف ناجم عن عجز إدارة المياه والغابات عن حماية هذا الغطاء الغابوي: أولا بسبب قلة الموارد البشرية، وثانيا بسبب تورط الموجود منها في تلقي الرشاوى من المواطنين مقابل تغاضيهم عن مخالفاتهم، وهو ما يفسر امتلاك فئة من هؤلاء الموظفين لسيارات فارهة وعقارات شاسعة رغم أن الأجور التي يتلقونها من إداراتهم تبقى دون مستوى بلوغ تلك المراتب اجتماعيا ويساعدهم في ذلك بعد أماكن اشتغالهم عن أعين الإعلاميين وتعاملهم مع فئات مقهورة تبحث عن أسهل الطرق لتجنب المواجهة مع السلطات المغربية.

وإذا كانت القبيلة قد حافظت على العرف الأمازيغي فإننا نلاحظ أنها احتفظت فقط بعرف الإطعام نظرا لما يكلفه بالنسبة لأسر ضعيفة الدخل .كما أنه في حالة التكرار للمرة الرابعة يوجه المتهم إلى الشرطة القضائية، لكن تبقى للعملية دلالة كبيرة إذ أكدت على استمرار العرف الامازيغي كما أنه ساهم في توقف السكان عن قطع الأشجار خارج القانون، وبالتالي أمكن القول أن لهذا العرف دور هام في حماية الثروة الغابوية وأكيد أن التجربة ستنجح لو تم تعميمها في المناطق الأخرى، لأن حالة الغابة بها ليست أحسن من تلك الموجودة بقرية تسرا ولين.

أمنا الأرض . . . بها و لها نحيا

بقلم لحسن أمقران
أنمراي- تنجداد

طفت الى السطح في السنين الأخيرة مشكلة قديمة جديدة تتعلق بالأراضي السلالية أو أراضي الجموع.مشكلة أرخت بظلالها على المواطن المغربي في علاقته مع السلطة من جهة، كما فتحت الباب على مصراعيه للصراع بين القبائل المتجاورة في بعض المناطق و كذا داخل قبائل بعينها بظهور صراعات داخلية خاصة مع الحديث عما يعرف بحركة « السلاليات». كلها اذا مظاهر و صور لصراع الانسان المغربي من أجل الأرض التي تعتبر محور هذه التداخلات و المتاهات اللامتناهية.

لقد كان ترسيم الحدود بين القبائل فيما مضى مصدر صراعات و نزاعات دموية أحيانا كثيرة، وكان تأمين حوزة القبيلة يتم عبرمسلسل متعدد الحلقات من الصراع و العراك. وكان أن تمت الاتفاقات والتوافقات حول الكثير من مصادر هذه المناوشات عبر الاحتكام الى العرف المحلي أو ما يعرف ب «أزرف» والذي استطاعت به القبائل ضبط العلاقة مع غيرها في مسائل الارض، حيث يكفل حق أصحاب الأرض في استغلال وتملك أراضي الأجداد.

جاء الاستعمار فتمت مصادرة أجود الأراضي للمعمرين ومن والاهم من العملاء و الخونة، ومع الاستقلال، وفي ظل تضعضع النظم السياسية التقليدية «تقبيلت»، بدأت المشاكل تظهر على الساحة مع تغلغل النظم العصرية وسياسة اضعاف القبائل. فبظهور المدينة و الهجرة وغيرهما من مظاهر التمدن، تعرضت أراضي القبائل للنهب و السلب المنهجين وتمت شرعنة نزع الأراضي والاستحواذ عليها في مقابل تعقيد مساطر اثبات الملكية و تعطيل الملفات القضائية ذات الصلة. سياسة تمت تحت ذريعة الحاجة الملحة للدولة لارساء مظاهر الدولة العصرية من خلال بناء المرافق والمصانع وغيرها من المؤسسات الرسمية. بعد ذلك وفي مرحلة موالية، بررت الدولة مصادرة ملايين الهكتارات من أراضي القبائل بالحفاظ على الثروة الغابوية و الحيوانية الوطنية وذلك لصالح مديرية المياه والغابات وغيرها من مصالح وزارة الفلاحة التي فوتت بدورها الكثير للمحظوظين من الخواص وبطرق مشبوهة تستلزم الكثير من المحاسبة. وما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد، أنه تم استغلال تفشي الجهل و الامية في أوساط أعضاء الجماعات السلالية للظفر بالكثير من الاراضي.

من جهة أخرى،أدى تغير ميزان القوى بين القبائل ومستواها الاقتصادي و الثقافي الى العديد من الصراعات بين القبائل المتجاورة، حيث تمت اعادة طرح مسألة الحدود بين القبائل وكذا شرعية التملك و الاستغلال. صراعات تطورت الى مواجهات دموية مؤسفة كما في الجنوب الشرقي. فالشرعية التاريخية لدى البعض أضحت من قبيل الماضوية لدى البعض الآخر خاصة أن الهجرات البشرية معلومة في الكثير من الأحيان، مما يذكي نار الصراع بين القبائل. وقد كان تعاطي الدولة مع هذه الصراعات محل تنديد وشجب من طرف الاطراف المتصارعة نفسها والتي تحتكم الى الفوضى و الاجرام أمام الصمت والموقف السلبي للجهات الرسمية مما يعرض حياة وأمن المواطن للخطر.

في الأخير،نجد أن هذه الأراضي تظل أحيانا أخرى مصدر نزاعات داخلية في القبائل، خاصة أن الاعراف المتبعة في تقسيمها أصبح محل رفض من طرف بعض الأطراف حيث يتم حرمان الاناث أحيانا بل وحرمان مكونات بأكملها بحجة «أصحاب الأرض الحقيقيين أو الأصليين» في مقابل «الوافدين»، وفي أحيان أخرى نجد من ينادي بتقسيم الأرض بحسب عدد البالغين من الذكور أو حسب عدد أفراد العائلة وغير ذلك. كلها معايير وان كان لها ما يبررها فانها تظل قابلة للمراجعة وفق مقاربة تشاركية توافقية تسمح بارضاء الجميع وتضمن السلم الاجتماعي.

هكذا اذا،يجب على الدولة الغربية مراعاة المعطى التاريخي في تعاطيها مع مشكلة هذا النوع من الأراضي و ضمان حق القبائل في أراضيها وفق المصلحة العامة للوطن وليس لصالح اللوبيات و الأباطرة، لذا وجب التدخل الايجابي لفض النزاعات بين القبائل المتناحرة بمقاربة توفيقية- توافقية تراعي انصاف كل المكونات، والا سيؤدي الاعراض عنها الى مزيد من المشاكل و الصراعات خاصة في ظل تصاعد نار سوق العقار.

جمعية « دارنغ» تقدم توصياتها بشأن تحديد الأملاك الغابوية

* أكادير : إبراهيم فاضل

ندرج في هذا المقال مجموعة من التوصيات والمحاور التي أدرجت في الملتقى الخامس الذي نظمته جمعية دارنغ للتنمية والمحافظة على البيئة تحت شعار «التنمية المجالية وسؤال التنمية البشرية وذلك يوم 30 شتنبر الماضي بالدارالبيضاء، وهذه المحاور والتوصيات هي على الشكل التالي:

1- تدبير المجال البيئي لأركان: أية موقع للخنزير للسيد عبد الرحمان أيت الحاج أستاذ بالمعهد الوطني للبحث الزراعي بأكادير.

2- سياسة وأهداف إحداث الوكالة الوطنية لحماية وتنمية الواحات ومجال شجر أركان، للسيد سعيد براو عن الوكالة الوطنية لتنمية الواحات ومجال أركان.

3- سياسة المندوبية السامية للمياه والغابات وحصيلة منجزاتها في مجال التجديد الغابوي بالمنطقة للسيد رشيد صقران المدير الجهوي للمياه والغابات ومحاربة التصحر بإقليم أشتوكن أيت باها.

4- تعديل المقتضيات المنظمة لتحديد الأملاك الغابوية أية مشروعية للأستاذ الحسين الملكي المحامي بهيئة الرباط وعضو جمعية الخصاص للتنمية. وبعد مناقشة مستفيضة وحادة في مواجهة أساليب واختيارات المندوبية السامية والغابات بالمنطقة خلصت الجمعية المنظمة لهذا اللقاء إلى التوصيات التالية:

أولا : بخصوص عمليات تحديد الأملاك الغابوية للدولة :

1) التأكيد على احترام حقوق الانسان، كما هي متعارف عليها عالميا ومرسخة في دستور2011، والتي يوجد من بينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية، مع تعزيز دور الأعراف والأنظمة المحلية في حماية شجر «أركان» وتنظيم استغلاله وكذا في حسم المنازعات الشخصية بين أصحاب الحقوق بشأن غلاته. 2) ضرورة اعتماد قواعد الحكامة الجيدة وفق مقاربة تشاركية حقيقية وفعالة بين كافة المعنيين بمجال شجر «أركان» والعمل على حسن تدبيره بشكل يستهدف التنمية البشرية والبيئية. 3) إعادة النظر في الإجراءات الإدارية وفي آليات تحديد الملك الغابوي بالشكل الذي يجعلها منسجمة مع قواعد الشفافية والنزاهة وروح القانون وفلسفة المشرع في التشريعات المنظمة لذلك، وبصفة أساسية مقتضيات الدستور المغربي الجديد - يوليوز -2011. 4) إعادة النظر في وضعية المجالات التي تم تحديدها إداريا، وكذا في مراسيم المصادقة على عمليات التحديد الإداري (للأملاك الغابوية للدولة) من أجل إنصاف ذوي الحقوق المتضررين منها. 5) العمل على جبر الضرر - الشخصي أو الجماعي- للمتضررين من عمليات التحديد الإداري المجراة على أساس مقتضيات ظهير 03/01/1916 -(كما وقع تعديله) أوغيره من التشريعات المعتمدة في بعض مراسيم التحديد الإداري، وذلك ضدا على مبادئ وقواعد المشروعية. 6) دعوة كافة المنتخبين من برلمانيين وأعضاء الجماعات الترابية (الجماعات المحلية) وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني إلى مزيد من التعبئة وتنسيق الجهود لبلورة تصورات ومقترحات فعالة لوضع حد للأوضاع المختلة بسبب السياسة وأساليب عمل المندوبية السامية للمياه والغابات بخصوص موضوع «تحديد الملك الغابوي للدولة».7) دعوة كافة الجهات الإدارية والوزارية، خصوصا وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية إلى فتح محفوظاتها (أرشيف) بخصوص الوثائق والخرائط المنجزة تنفيذا لمقتضيات ظهير 19 /07/ 1962 بوضع سجل وطني للأملاك العقارية، المعوض بظهير 31 //05 1973 بمثابة قانون بوضع وحفظ السجل الوطني للأملاك العقارية .

8) دعوة كل من رئيس الحكومة ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية إلى تحمل مسؤولياتها كاملة لمواجهة الإختلالات الناجمة عن بعض أساليب التدبير المعتمدة من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في تدبيرها للمجال الغابوي بشأن شجر «أركان» وغيره من المجالات الغابوية، وسوء ملاءمتها مع مقتضيات الظهير رقم 69.25 (25 يوليوز 1969) بمثابة «ميثاق للاستثمارات الفلاحية»، والترسانة القانونية الصادرة في إطاره ـ كما وقع تعديلها أو تتميمها ـ 9) دعوة كل من رئيس الحكومة ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية و بمشاركة منظمات المجتمع المدني المهتمة (جمعيات، تعاونيات، فيدراليات ...) إلى إجراء تقييم موضوعي لتفعيل وتطبيق مقتضيات الظهير بمثابة قانون رقم 1.76.350 (20 شتنبر 1976) المتعلق ب : « تنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي».

10) مطالبة رئيس الحكومة ـ بصفته الجهة المصادقة على مراسيم التحديد ـ بإعادة فتح ملفات التحديد الإداري للملك الغابوي للدولة المصادق عليها بمرسوم قصد بحث السبل الكفيلة بتدارك ما تضمنته أو شاب إنجازها من تعسفات أو تجاوزات لرفع المظالم عن المظلومين بشأنها، ورد الحقوق لأصحابها . 11) مطالبة البرلمان ـ بغرفتيه ـ بمدارسة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2008 بخصوص تقييم عمل المندوبية السامية للمياه والغابات الذي نشر معه (رد وتعليق أو اعتراض) من طرف المندوب السامي للمياه والغابات بشكل يستوجب تقييم الموقفين من طرف جهة محايدة للموضوع واتخاذ ما يتطلبه الأمر.

ثانيا : بخصوص عمليات الرعي الغير منظم: العمل على جبر الضرر-الشخصي أو الجماعي-للمتضررين من الرعي العشوائي الجائر- مطالبة السلطات المحلية والأمنية بتحمل مسؤولياتها وممارسة اختصاصاتها القانونية في حماية المواطنين وممتلكاتهم ومواجهة من تسول لهم أنفسهم التصرف بأنانية وتحقيق مصالحهم وأغراضهم المادية (الظاهرة) على حساب حقوق ومصالح غيرهم في استخفاف واضح بالقانون وضوابطه.

ثالثا : بخصوص شجرة» أركان « ومجالها أو منابتها (غاباتها):

- التأكيد على أن المدخل الرئيسي والأساسي لحماية شجرة أركان يتمثل في إعمال ديباجة ظهير 4/ /03 1925 قبل فصوله باعتبار تلك الديباجة هي الضابط الأساسي فيتحديد غابات «أركان» تحت شرط قانوني صريح هو: «حفظ وبقاء حقوق التصرف لمالكي تلك الأشجار مع التوفيق بين حقوق التصرف الثابتة لأصحابها وبين الحقوق العليا للدولة» .

- دعوة الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر أركان، المحدثة بمقتضى القانون رقم : 06/2010 المنفذ بظهير (13 دجنبر 2010) إلى تنسيق جهودها التأسيسية مع مختلف فعاليات المجتمع المدني وغيرها لتأسيس أساليب وتجارب ميدانية فعالة في إطار الفهم الصحيح لمفهوم «المقاربة التشاركية» لتنفيذ أهدافها التنموية، الاقتصادية والاجتماعية.

-ضرورة التدخل المستعجل والحازم من طرف كل الأجهزة المعنية من أجل حماية أشجار «أركان» ومجالاتها من مختلف أساليب التعدي عليها من قبيل القطع الجائر لها أو اجتثاثها للمتاجرة في أخشابها، أومن أجل التوسع العمراني بمختلف أشكاله (ومنه المنظم أو المرخص)والأضرار الناجمة عن الرعي غير المنظم، أو الاستغلال المفرط من طرف بعض المضاربين في تجارة الإبل والماعز، ووضع حد للأضرار المادية والمعنوية والبيئية الناجمة عن حماية الخنزير البري(الحلوف) بالمنطقة،و الذي يهدد حياة المواطنين. وضرورة إنجاز دراسات ميدانية علمية ومتخصصة بخصوص آثار انتشار الخنزير بشكل واسع، خصوصا الآثار البيئية والاقتصادية والتنموية، وذلك بتعاون مع مؤسسات متخصصة كالمعهد الوطني للبحث الزراعي بأكادير.

توصيات خاصة :

دعوة الخبراء القانونيين والحقوقيين والفاعلين المهتمين بالموضوع إلى التعاون والتنسيق مع « اللجنة الموضوعاتية المُشتَرَكة «المعتزم تكوينها من طرف جمعية «دارنغ» لإعداد دراسات ومقترحات بخصوص حسن تدبير مجال شجر «أركان» بمختلف مكوناته ومشتملاته، في أفق تفعيل مقتضيات الدستور الذي سمح لمنظمات المجتمع المدني بإعداد مقترحات قوانين . . . ـ دعوة كافة الهيآت المنتخبة (الجماعات الترابية وهيآت المجتمع المدني المهتمة(جمعيات، منظمات، فيدراليات ....) لمدارسة التوصيات أعلاه لإغنائها ودعمها والعمل على دخولها حيز التنفيذ.

الأمازيغية والممارسة السياسية

عقدت الجمعية المغربية للبحث و التبادل الثقافي مائدة مستديرة حول الأمازيغية و الممارسة السياسية، يوم الجمعة 5 أكتوبر 2012، وقد تناولت عدة محاور متعلقة بتصورات الفاعلين الأمازيغيين حول الأمازيغية والممارسة السياسية.
أحمد الدغرني الأمين العام للحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي، يرى بأن الشعب الذي لا يمتلك دولته لا يمكن له أن يؤسس حزبا يعبر عن قناعته الإيديولوجية، مؤكدا على كون مشروع الحزب الأمازيغي هو مدخل نحو بناء الدولة الأمازيغية. ويضيف الدغرني على كون كثرة الأحزاب السياسية هي علامة على سقوط الديكتاتورية، ونظام الحزب الواحد.
حسين أوعزي الأستاذ و الباحث الأمازيغي أعرب في مداخلته على أن الأجرأة الفعلية لترسيم الأمازيغية تقتضي التواجد في مراكز القرار والدخول في المعترك السياسي، لأن أحزاب الحركة الوطنية – حسب أوعزي – تعرقل الأمازيغية.
وشدد أوعزي بقوة على أن الأمازيغية في حاجة إلى تكوين علمي و أكاديمي لإنجاح التغيير الراديكالي .
فيما يرى أحمد أرحموش رئيس أزطا، بأن المرحلة تقتضي بناء تنظيم سياسي بمرجعية أمازيغية يسعى إلى اجتثاث الفساد المنتشر ويتبنى خطاب سياسي مبني على تحديد الأولويات ومراكمة التجارب النضالية للحركة الأمازيغية.
ويؤكد أرحموش على ضرورة بناء الدولة الأمازيغية العلمانية و مساندة التنظيمات الديموقراطية العقلانية.
الدولة المغربية ضحية احتلال إيديولوجي و السلطة تمارس باسم الإنتماء العربي، بهذه العبارات استهل الأستاذ محمد بودهان الناشط و الفاعل الأمازيغي مداخلته، منتقدا الأسس التي قامت عليها الدولة المغربية. ويضيف بودهان على أن مطلب تمزيغ الدولة و السلطة يعني استعادة السيادة الهوياتية التي فقدها المغرب نتيجة تبنيه لهوية مستوردة من المشرق.
في حين تساءل حسن إد بلقاسم المحامي و الناشط الأمازيغي حول إمكانية الحديث عن استراتيجية للتيارات السياسية الأمازيغية في تجميع الجمعيات الأمازيغية بغية الضغط من أجل إخراج القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية إلى حيز الوجود.
ويرى إد بلقاسم أيضا على أن استراتيجية العمل بجناحين تهدف إلى تجميع كل الوسائل و القوى للوصول للأهداف .
إلى ذلك أعرب محمد بودرة البرلماني والناشط السياسي في مداخلته على أن الممارسة السياسية تحتاج للوضوح السياسي الذي يتطلب تقديم وجهة نظر حقيقية، وعلى ضرورة التوفر على برنامج سياسي واضح وينسجم مع فلسفة الحزب السياسي. و أضاف بودرة على أن السياسة الأمازيغية هي سياسة مغربية يمارسها الأمازيغ في أرضهم الأمازيغية.
عدي السباعي الفاعل الجمعوي و الناشط السياسي يرى بأن الوعي السياسي تبلور مع إيمازيغن في سنة 1956، واعتبر السباعي المرحلة الحالية تتطلب مصالحة جينية بين أطياف الحركة الأمازيغية، وبأن الوحدة في التنوع هي خيار استراتيجي للحركة الأمازيغية. مؤكدا على كون مستقبل الأمازيغية مبني على التوفر على مرجعية أمازيغية وعلى ضرورة تبني قضايا الشعب المغربي.

* ياسين.ع

أسيكل تطالب بإصدار مرسوم تطبيق ترسيم اللغة الأمازيغية في كافة مناحي الحياة

أعلن مكتب جمعية آسيكل، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، عن تأكيده على تشبثه بالدسترة الكاملة لأمازيغية المغرب، ودعوته لكافة مكونات الحركة الديمقراطية الأمازيغية وكل القوى الحية الحداثية للعمل من أجل التعجيل بإصدار مرسوم تطبيق ترسيم اللغة الأمازيغية في كافة مناحي الحياة العمومية التعليمية والإعلامية والإدارية والقضائية والأمنية والصحية والخطب الرسمية والحقل الديني. ودعا كافة الأحزاب والنقابات والمنظمات الأمازيغية والحقوقية والتنموية إلى العمل على تكوين لجنة برلمانية بغرفتيه للتحقيق في أسباب التعثر الذي عرفه تدريس اللغة الأمازيغية وكشف كل المتورطين في عرقلة هذه العملية وتقديمهم للمحاسبة.
كما أعلنت الجمعية تشبثها بتعميم التعليم العالي والجامعي بجميع مسالكه وشعبه وكلياته على مستوى أقاليم جهة سوس ماسة-درا، وعموم الأقاليم الجنوبية، وتوفير الظروف والشروط الملائمة للطالبات والطلبة من منح وإقامات وأحياء جامعية وغيرها. وطالبت بتصحيح الوضعية الصحية بالجهة وذلك بتقريب خدماتها العمومية والجامعية للمواطنين وخاصة في المناطق النائية، وتوفير الموارد البشرية واللوجستيكية في جميع التخصصات الطبية العالية، وبتخصيص حصيص (كوطا) لكل إقليم لولوج الدراسات الجامعية العليا الطبية والهندسية والعسكرية والتدبير والتسيير وكل المؤسسات ذات الصلة بما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص.
وأكدت الجمعية على ضرورة اعتماد سياسة فلاحية تعيد الاعتبار للفلاح الحقيقي بإقليم أشتوكن أيت باها بما يضمن استفادة المنطقة كسابق عهدها من كل عائدات السوق الفلاحية الوطنية والتصديرية، عوض استنزاف الأرض والماء والمنتوج دونما فائدة، مع الحرص على ضمان فرص العمل والعمل على حل كافة النزاعات الشغلية، وتحمل الجمعية المسؤولية للجهات المعنية بالقطاع الفلاحي حيال استنزاف وتلويث الفرشة المائية وفي مراقبتها للأدوية والمبيدات المستعملة.
ويضيف البيان أن أسيكل، إذ تضم صوتها لانتفاضة «إيبودرارن» ضد تطبيق الظهير الاستعماري ل: 3 يناير 1916 الخاص بما تسميه السياسات الجائرة ب « تحديد الملك الغابوي»، تدعو كافة القوى الحية بالإقليم والجهة وعموم الوطن إلى التحرك من أجل إلغاء القوانين والمراسيم الصادرة في هذا المجال. كما يدعو مكتب الجمعية إلى سن سياسة تعميرية تراعي الخصوصيات الهندسية لإقليم أشتوكن أيت باها وجهة سوس ،وتجاوز كل الأشكال التقنوية الاستنساخية، وتبسيط مساطر البناء أمام المواطنين الراغبين في بناء أو ترميم مساكنهم وحظائر مواشيهم ، وإلغاء كافة التعقيدات المسطرية التي لاتخدم سوى المحتكرين للمجال العقاري.

المخطط الجهوي لتسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة

خلص المشاركون في أشغال اللقاء المنعقد يوم الجمعة 5 اكتوبر2012 بالمركز الجهوي للتكوين المستمر بمدينة أكادير إلى وضع الملامح الأولى للمخطط الجهوي لتسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بسلك التعليم الابتدائي بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درا وذلك عبر وضع خطة تكوينية ترصد الحاجيات الرئيسية لدى كافة المتدخلين في عملية تدريس اللغة الأمازيغية ، إن بشكل مباشر كالمفتشين والمديرين والمدرسين أو بصفة غير مباشرة كنواب الوزارة ورؤساء مصالح الشؤون التربوية ،مع إعداد مصوغات حديثة للتكوين ،و إرساء آليات التتبع والتقويم على صعيد النيابات .
ويأتي تنظيم هذا اللقاء من أجل وضع الخطوط العريضة للمخطط الجهوي الرامي إلى تسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية عموديا وأفقيا بسلك التعليم الابتدائي بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، وعرفت أشغال اللقاء مشاركة أعضاء نقط إرتكاز اللغة الأمازيغية التابعين للنيابات الإقليمية للوزارة بالجهة وأعضاء الخلية البيداغوجية ورئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية .
وتميزت أشغاله بالعروض المقدمة والتي أشارت إلى المكتسبات التي حققتها الجهة على صعيد تدريس اللغة الأمازيغية، مع التذكير بالسياق الحالي الذي يؤطر مستقبل تدريس هذه اللغة والمتسم بمستجد الفصل الخامس من دستور المملكة المرسم للأمازيغية إلى جانب العربية ، وذلك بالإضافة إلى إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين واستشراف البرامج الجديدة للسلك الابتدائي.

حركة على درب 96 بإميضر تعلن عدم تراجعها حتى إنتزاع حقوقها العادلة والمشروعة

بالموازاة مع الإعتصام البطولي فوق جبل ألبان الذي يخوضه مناضلي ومناضلات الدواوير المكونة للجماعة القروية إميضر، حول ملف سوسيو إقتصادي صرف لما يقارب 15 شهرا. إنطلقت تظاهرة سلمية عارمة في إتجاه جبل ألبان، التي شارك فيها حوالي 4000 من مختلف الشرائح الإجتماعية من كهول، نساء، شباب، حتى التلاميذ ضحايا الوعود الزائفة لم يتخلفوا عن الحدث. وقد قطعت 12 كيلومترا ذهابا وإيابا، رفعت فيها شعارات ندد فيها المحتجون بالإعتقالات التعسفية و الأحكام الجائرة المبنية على محاضر مزورة في حق مناضلي إميضر، وطالبوا بإطلاق سراح كافة معتقلي القضية.
هذا في الوقت الذي ما زال فيه المخزن وأذنابه مستمرين في سياستهم المحبوكة، للنيل من مشروعية المطالب وكذا شرعية لجنة الحوار التي نصبتها الساكنة منذ 03 غشت 2011، كممثل شرعي للتفاوض حول الملف الحقوقي.
أما بخصوص شركة معادن إميضر، التي ما زالت تتعامل بمنطق «كم جنينا؟» ولو على حساب الإنسان والطبيعة، متناسية بذلك الشعارات التي تروج لها كلما سنحت لها الفرصة، فإن فلسفة تعاملها هي اللامبالاة. وذلك من خلال إستقصاء البديل بغية إستنزاف الطاقات الإميضرية السلمية المسالمة.
بالرغم من كل هذا، نشير و نعلنها صريحة أننا لن نتراجع قيد أنملة حتى إنتزاع حقوقنا العادلة و المشروعة، التي لا هم لنا سوى التضحية في سبيلها. كما نجدد تمسكنا الثابت بالحوار الجاد و المسؤول لحل المشاكل العالقة.
وفي الأخير نتوجه بتحية الحرية والكرامة إلى مناضلي ومناضلات القضية الإميضرية ولكافة معتقلي الرأي الحر، نخص بالذكر معتقلي القضية الإميضرية سنوات 1986، 1996 وكذا معتقلي 2012/2011 سواء المفرج عنهم أو القابعين في سجون الذل و العار المخزنية (أوشطوبان مصطفى، لعداد فاسكا، بناصر محند، كريم لحسن ، الجهاد محمد و الطيب عمر).

* حركة على درب 96 – إميضر

التنسيقية المحلية لطنجة لمنتدى حقوق الإنسان

يطالب بفتح تحقيق في أحداث طنجة

أصدرت التنسيقية المحلية لطنجة لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب، وذلك على خلفية الأحداث التي عرفتها العديد من من أحياء بني مكادة بطنجة بيانا توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن فيه عن إدانتها للاستعمال المفرط وغير المتكافئ وغير المبرر للقوة،من طرف القوات العمومية، من خلال الرشق بقنابل الأعصاب والرصاص المطاطي، الأحجار والهراوات، وبشكل عشوائي الشيء الذي أسفر عن سقوط جرحى وحالات اختناق شديدة، وحالة الفزع وترويع المواطنين، فضلا عن استعمال القدح والسب الفاحش في حق الساكنة والاعتداء على ممتلكاتهم .
واستنكرت التنسيقية أسلوب الحسم الأمني الذي تتخذه السلطات في القضايا ذات الطابع الاجتماعي بدعوى الدفاع عن هيبة الدولة الذي لم ينجح سوى في إشعال الأوضاع وإذكاء التوتر، وطالبت بفتح تحقيق مستقل حول الجهة التي أصدرت الأمر بالتدخل، وفتح تحقيق جنائي في وفاة رب العائلة المنفذ عليه، و تسليط الضوء على الظروف الغامضة التي أدت إلى وفاته و هو رهن الحراسة القضائية عبر إعادة تشريح الجثة، وتحمل الدولة المسؤولية في عدم التدخل لتقديم المساعدة له في اللحظة المناسبة، مع إحالة جميع من ثبت تورطهم على العدالة.
كما استهجنت التنسيقية أسلوب الكيل بمكيالين من طرف السلطات القضائية و الأمنية في تنفيذ الأوامر و القرارات القضائية، و التي لازالت على رفوفها مئات الملفات المماثلة التي بقيت من دون تنفيذ لاعتبارات شتى، مما يشكك في مصداقية النوايا في تمثلها لدولة الحق و القانون. وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين الأربعة و إسقاط المتابعات في حق الجميع، مع الإعلان عن انخراط هيئة دفاع المنتدى في المرافعة في الملف المعروض على أنظار المحكمة، و ضمان محاكمة عادلة لهم.وتطالب الدولة باحترام الحقوق و الحريات و تذكيرها بالتزاماتها بموجب المواثيق الدولية باحترام الحق في الحياة و الأمن والسلامة الجسدية و بعدم تعريض الأفراد للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة والكف عن أساليب العنف في قمع الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي.
وجاء إصدار هذا البيان على إثر الأحداث الخطيرة التي عرفتها العديد من أحياء بني مكادة بطنجة في الأسابيع الماضية، وذلك على خلفية عملية تنفيذ لحكم قضائي عادي يقضي بإفراغ أسرة متكونة من 10 أفراد بناءا على طلب أحد الخواص، مما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى من بينهم نساء وأطفال،واعتقال العديد من الأشخاص، مع الإبقاء على أربعة منهم رهن الاعتقال إلى يومه.

من هنا وهناك

• تعليم اللغة الأمازيغية للكبار غير الناطقين بها

يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى السيدات والسادة الراغبات والراغبين في الاستفادة من دروس اللغة الأمازيغية الخاصة بالكبار غير الناطقين بها، أن هذه الدروس ستقدم مرتين في الأسبوع يوم الثلاثاء ويوم الخميس من الساعة 17.00 إلى 18.30، وللمزيد من المعلومات الرجاء الرجوع إلى www.ircam.ma .

• الأمازيغية في مايكروسوفت ويندوز8

اعتمدت شركة مايكروسوفت العالمية اللغة الأمازيغية بحروفها تيفيناغ في نظام ويندوز8. حيث أعطى السيد جان فيليب كورتوا إنطلاقة هذا المشروع يوم الأربعاء 10 أكتوبر إثر الندوة الصحفية التي احتضنها مقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية رفقة السيد عميد المعهد أحمد بوكوس والسيد سمير بن مخلوف المدير العام لمايكروسوفت المغرب، وقد جاءت هذه المبادرة تتويجا لترسيم الأمازيغية في دستور 2011.
ويذكر أن مراكز المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ساهمت بشكل كبير في إنجاح هذه المبادرة منها مركز التهيئة اللغوية، مركز الترجمة والتوثيق والنشر، مركز الدراسات الإعلامية وأنظمة الإعلام والتواصل.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

يخلد الذكرى 11 لخطاب أجدير بتنظيم أنشطة ثقافية وإعلامية

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر الجاري بالرباط مجموعة من الأنشطة الثقافية والإعلامية تخليدا للذكرى الحادية عشرة للخطاب الملكي السامي بأجدير.
وأفاد بلاغ للمعهد بأن هذه الأنشطة التي تنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تشتمل على أبواب مفتوحة بمقر المعهد وندوة صحافية يوم 17 أكتوبر على الساعة الثالثة بعد الزوال.
كما تحتضن المكتبة الوطنية للمملكة المغربية يوم 19 أكتوبر الجاري، في إطار نفس البرنامج الذي يرفع شعار «الأمازيغية الآن»، مائدة مستديرة حول «أية سياسات عمومية بعد ترسيم الأمازيغية»، وذلك ابتداء من الساعة السادسة مساء.
ومن المقرر أن يتم بالمناسبة، يوم 20 أكتوبر الجاري، تسليم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم 2011 بمقر المعهد على أن تتوج الأنشطة بسهرة فنية بالمسرح الوطني محمد الخامس.

وفاة مرنيش.. رائد السينما الأمازيغية

بعد معاناة مع المرض توفي بالدارالبيضاء المخرج محمد مرنيش، رائد السينما الأمازيغية، ويعد محمد مرنيش، الذي ينحدر من مزوضة بشيشاوة عام 1951، أول من أخرج فيلما أمازيغيا طويلا بالمعايير التقنية المتعارف عليها، شريط 35 ميليمترا، وهو فيلم «تيليلا» المنتج عام 2006، كما كان أول فيلم أمازيغي خرج الى القاعات السينمائية ولقي تجاوبا جماهيريا. وفي عام 2008 أخرج الراحل فيلم «تمازيرت أوفلا» الذي كان أول فيلم أمازيغي استفاد من الدعم العمومي للانتاج.. فيما يعود آخر إنتاج سينمائي للفقيد لعام 2011 بفيلم «واك واك أتيري». وسبق للراحل أن حظي بتكريم في «مهرجان سيدي قاسم» مع تنويه بفيلم «تليلا» عام 2007، كما حصل عام 2009 على جائزة الموسيقى التصويرية عن فيلم «تمازيرت أوفلا» بالمهرجان الوطني للفيلم بطنجة.

* إمرزيك.ر

محكمة الاستئناف بالحسيمة تؤجل النظر في ملف معتقلي 20 فبراير

كما كان منتظرا، أجلت غرفة الجنايات بمحكمة الإستئناف بالحسيمة يوم الإثنين فاتح أكتوبر 2012 النظر في ملف حليم البقالي و حليم الطالعي المعتقلين السياسيين لحركة 20 فبراير بأيث بوعياش إلى غاية 22 أكتوبر 2012 . وقد أجلت محكمة الإستئناف النظر في ملف المعتقلين السياسيين بناء على ملتمس تقدم به دفاع المعتقلين من أجل إعداد الدفاع، وذلك بعدما التحق بهيأة الدفاع محامون جدد من مختلف المدن المغربية للدفاع عن المعتقلين السياسيين . وفيما دخل 14 معتقلا من حركة 20 فبراير بالحسيمة في إضراب جماعي عن الطعام لمدة 48 ساعة للإحتجاج على الأوضاع المأساوية التي يعيشونها داخل السجن المحلي ، وللمطالبة بتجميعهم في زنزانة واحدة وابعادهم عن سجناء الحق العام باعتبارهم معتقلين سياسيين . وقد نظم فروع التنسيق الإقليمي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وقفة احتجاجية أمام محكمة الإستئناف لمساندة ودعم المعتقلين حليم البقالي و حليم الطالعي ، حيث ندد المعطلون المنتمين لفروع التنسيق الإقليمي بسياسة المضايقات و المتابعات التي تطال النشطاء بالمنطقة ، وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالسجن المحلي. وكانت المحكمة الإبتدائية بالحسيمة، قد أدانت في وقت سابق حليم البقالي بأربع سنوات سجنا نافذة وغرامة مالية قدرها 100 ألف درهم وبسنتين سجنا نافذة في حق المعتقل حليم الطالعي .

التجمع العالمي الأمازيغي يدين بشدة منع الإسم الأمازيغي «مازيليا»

توصل العالم الأمازيغي ببيان للتجمع العالمي الأمازيغي، يعتبر فيه استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية في الإدارات المغربية داخل المغرب وخارجه لدليل قاطع على استمرار السياسة العنصرية التي تنهجها الدولة المخزنية تجاه الهوية الأصلية لبلاد تامزغا الغربية، ومناقضتها الصارخة لجميع العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعن امتناعها المقصود في تنزيل مقتضيات «الدستور الممنوح» في ما يخص ترسيم اللغة والهوية الأمازيغيتين .
وأضاف البيان على أن استمرار مثل هذه الممارسات توضح بما لايدع مجالا للشك استمرار الفساد الإداري والسياسي والإقتصادي، وبأن الإدارة المغربية لم تتخلص بعد من بقايا سنوات الرصاص وتلامذة البصري، وبأن شعارات التغيير والإصلاح والبناء الدمقراطي ما هي إلا شعارات زائفة هدفها الوحيد تلميع صورة المخزن على الصعيد الدولي.وأدان البيان بشدة المنع الممنهج الذي يطال الأسماء الأمازيغية والذي طال إسم مازيليا بقنصلية أنفرس ببلجيكا، وطالب بالتفعيل الفوري لمقتضيات الدستور الخاصة بترسيم اللغة والهوية الأمازيغيتين، وبتعهد رسمي بعدم تكرار هذه الممارسات العنصرية من طرف موظفي مصالح الحالة المدنية.
ودعا AMA كل المناضلين والمناضلات والإطارات الأمازيغية والديموقراطية من أجل الضغط بكل الوسائل لتحقيق الحق في مطلب تسجيل «مازيليا».

Assurer un avenir durable à notre Peuple sur notre Territoire
Ne plus avoir à subir des génocides, substituer à la violence aveugle et gratuite une autorité légitime, juste et soucieuse du bien de notre Peuple,
Permettre à notre Peuple de ne plus avoir à subir les humiliations et les brimades dans des camps de réfugiés,
Ne plus signer ou conclure des traités avec des régimes qui n'ont ni parole, ni engagement,
Assurer nous-mêmes la sécurité des biens et de toutes les personnes dans l'Azawad; Garantir à chacune des communautés qui composent le Peuple de l'Azawad son épanouissement culturel, socio économique, politique… conformément aux principes des droits humains reconnus dans divers instruments juridiques internationaux, notamment, la Déclaration des Droits des Peuples Autochtones ;
Co-construire un contrat social conforme aux aspirations légitimes du Peuple de l'Azawad.
Par tous ces motifs, nous, Peuple de l'Azawad, déclarons qu'il n'y a pas d'autres voies que celle de nous diriger nous-mêmes et mandatons solennellement le MNLA à faire aboutir nos aspirations à l'indépendance. »

1.4.2. Rencontre à Gao des leaders d'opinion, notables et cadres de l'Azawad

Au cours de cette rencontre, organisée les 25 et 26 avril 2012, les notabilités de l'Azawad ont réaffirmé leur exigence d'exercer leur droit à l'autodétermination et encouragé le MNLA à poursuivre le plaidoyer pour la reconnaissance de l'Etat indépendant de l'Azawad, proclamé unilatéralement le 6 avril 2012 suite à la libération totale de notre territoire.
Les chefs coutumiers ont réitéré leur confiance au MNLA et demandé à la Communauté internationale de reconnaître au plus tôt l'indépendance de l'Azawad afin de mettre fin aux souffrances du peuple de l'Azawad. Ils ont enfin exigé des groupes narco-terroristes de quitter, sans délais, le territoire de l'Azawad.
Les responsables des organisations de la société civile de l'Azawad (femmes, jeunes, ONG…) ainsi que des camps des réfugiés avaient eux-mêmes exigé le retour de la sécurité sur le territoire de l'Azawad et exhorté le MNLA à trouver une solution durable au conflit.
La légitimité du MNLA à porter la lutte fut également démontrée à maintes occasions. Ainsi, lors de la cérémonie d'investiture des membres du Conseil transitoire de l'Etat de l'Azawad (CTEA), de nombreuses notabilités, cadres et leaders d'opinion ont effectué le déplacement à Gao (9 juin 2012).
Le MNLA, fort de l'adhésion des communautés de l'Azawad, s'appuie également sur les principaux instruments juridiques internationaux relatifs aux droits des peuples à disposer d'eux-mêmes (Charte des Nations Unies, Charte africaine des droits de l'Homme et des Peuples…), au droit à l'autodétermination (Déclaration des Nations Unies sur les Droits des Peuples autochtones).
Plus de cinquante ans de gestion calamiteuse et cycliquement dramatique (massacres, discriminations, exclusions, génocides, corruption, collusion flagrante avec les narco-terroristes…) ont mis à nu toute l'ineptie du rattachement du territoire de l'Azawad à l'ancienne colonie du Soudan français, devenue indépendante sous le nom de Mali en 1960.
Le Mali a fait preuve de toute son incapacité à gérer notre territoire depuis Bamako, à définir une gouvernance adaptée à nos réalités, aux besoins de nos populations, à nos spécificités économiques, culturelles et sociales.

2. NOS ASPIRATIONS

Après plus d'un demi-siècle d'occupation, d'oppression, de drames,de déni identitaire et d'injustice, le peuple de l'Azawad demande à vivre dignement son identité sur son territoire.
Notre projet de société pour l'Azawad libre ne devra être perçu par aucun peuple, Nation ou Etat comme une menace ou atteinte à sa sécurité ou à ses intérêts nationaux. Notre sens élevé de responsabilités, doublé de notre volonté ferme de vivre en harmonie avec les autres peuples, constituent une garantie incontestable pour tous nos voisins.
L'aspiration fondamentale de notre mouvement est d'aider notre peuple à recouvrer intégralement sa souveraineté et jouissant ainsi de son identité, de la maîtrise politique, sécuritaire, économique, financière, sociale, culturelle et environnementale de son territoire.
Notre mouvement est convaincu que cette aspiration ne se réalisera que par le triomphe de la liberté, de la démocratie, des droits de l'Homme, de la justice, de l'équité et de la promotion d'une gouvernance appropriée sur le territoire de l'Azawad libre.
Nous nous engageons fermement àédifier une société démocratique et moderne dans la perspective de construire le bien-être commun et garantir les libertés individuelles et collectives.
Notre projet de société s'attachera à faire du principe de l'égalité des chances une règle de base entre tous les citoyens et citoyennes de l'Azawad sans distinction de race, de couleur, de croyance, de sexe ou d'opinion politique. Toute chose que l'Etat malien n'a pu assurer ou garantir après plus de cinquante de gestion de notre territoire.
Notre mouvement fait du respect scrupuleux de la dignité humaine un principe fondamental et accorde une attention singulière à la sauvegarde et à la promotion des droits de l'Homme. La question des droits de l'Homme et de la lutte contre l'impunité, constituent l'une des priorités de notre action.
Le MNLA réaffirme son engagement à lutter contre l'impunité y compris dans ses rangs et à contribuer autant que ses moyens le lui permettent à apporter aide et assistance à toute démarches dans ce sens.
La séparation stricte de l'Etat et de la religion, garantissant la liberté du culte, sera une des pierres angulaires de notre système politique.
Nous prenons l'engagement solennel de garantir la séparation des pouvoirs, leur équilibre, une répartition objective des pouvoirs entre différents niveaux de représentations (local, régional, national) ainsi que l'établissement de mécanismes opérationnels de contrôle internes et externes afin d'en évaluer, périodiquement, la pertinence, l'efficacité et l'efficience, la redevabilité et la transparence.
Le choix, le format et le mode de fonctionnement de nos institutions se fera sur la base d'une consultation la plus large possible de l'ensemble des citoyens et des citoyennes de l'Azawad libre. Leur fonctionnement, en particulier, s'appuiera sur notre identité et nos systèmes socio politiques traditionnels.
Ces systèmes, qui ont pré existé tant à la colonisation qu'à l'occupation malienne, restent encore très prégnants dans l'imaginaire collectif et la gestion des relations interindividuelles et intercommunautaires. Ils avaient la particularité de réussir une régulation sociale, économique, politique, effective et efficace.
Ces systèmes qui avaient réussi à atténuer les chocs aussi divers que variés ne peuvent prendre leurs pleins effets que débarrassés des scories de la souveraineté malienne. Ils serviront de base à l'organisation politique et institutionnelle de l'Etat de l'Azawad.
La préférence à des d'institutions et instruments modernes de gestion des services publics permettra à notre système politique de s'adapter au contexte dans lequel évolue notre société.
L'administration, pour être le plus près des populations, sera conçue à partir des niveaux locaux en étroite concertation avec les communautés qui en assureraient un contrôle direct à travers les organes élus.
Notre système électif sera conçu de façon à permettre une saine compétition aux suffrages des citoyens selon un processus transparent et dont l'Etat garantira l'obligation stricte du respect des résultats.
Les contre pouvoirs seront mis en situation optimale de jouer pleinement leur rôle et d'accomplir leur mission sans interférence politique de l'Etat.
Le multipartisme politique, le pluralisme médiatique, la dynamique civile de la société, seront garantis de manière à disposer d'un levier régulateur du modèle démocratique qui régira l'Etat de l'Azawad.
Dans un souci de transparence et de gouvernance appropriée, des mécanismes de contrôle citoyens de l'action publique seront mis en place et validés par l'ensemble des acteurs. Sous cet angle, le système politique fera de la redevabilité une exigence impérative.
Les mandats et les gestionnaires de la moindre portion du pouvoir et des deniers publics auront l'obligation impérative de rendre compte selon des modes et des formats à définir.
Par rapport à cet aspect, nous nous engageons à mettre en place des mécanismes efficaces de lutte contre la corruption, phénomène qui jadis nous est inconnu mais qui a été distillé dans notre société par les pratiques politiques et administratives maliennes.
Les Azawadiennes et Azawadiens ont longtemps souffert de l'injustice, des inégalités flagrantes et d'iniquités manifestes qui leur ont été imposées par le système colonial malien depuis 1960.
Nous nous engageons à promouvoir une justice indépendante de toutes influences des autres pouvoirs, la plus proche à tous points de vue des citoyens et dotée des ressources adéquates (humaines, matérielles, techniques et financières).
Le système judiciaire que nous prévoyons pour l'Azawad sera doté de mécanismes de contrôle appropriés tant au niveau interne qu'externe.
Le respect et la promotion des spécificités culturelles et linguistiques des différentes composantes de l'Azawad, qui représente un des socles de notre combat de libération de l'Azawad, est indispensable afin de réhabiliter chaque membre du corps historique de l'Azawad et consolider la pyramide nationale de l'Azawad effritée par des décennies de mépris culturel et une pratique politique d'uniformisation selon le moule dominant érigé en politique d'Etat par Bamako.
La liberté d'expression trouvera son épanouissement dans le cadre de lois et règlements adoptés par des institutions dans lesquelles se reconnaissent les populations à travers un système électoral largement participatif et transparent.
Une attention particulière sera accordée à la question de l'égalité hommes femmes. L'une des principales spécificités de notre société, dont nous tirons une immense fierté, est bien avant tout la place, le rôle et le statut que notre société réserve à la femme. Notre projet de société s'engage non seulement à consolider cette pratique mais aussi à combattre tous les facteurs rétrogrades que représentent les interférences politiques ou religieuses extérieures et aussi paradoxalement l'entrée dans la modernité.
La scolarisation des filles comme des garçons, l'accès égalitaire des femmes et des hommes aux fonctions électives, aux postes de décision, aux emplois supérieurs et secteurs privés et publics seront garantis.
Dans le modèle politique de l'Azawad libre, la dimension sécuritaire occupe une place centrale afin de permettre aux populations et institutions de l'Azawad de prendre en charge elles-mêmes leur sécurité et de juguler l'insécurité et les trafics multiformes que la faillite de l'Etat malien a entretenus sur notre territoire depuis qu'il en a eu frauduleusement la destinée.
Notre projet est une réponse effective et active non seulement aux aspirations de paix de nos concitoyens et concitoyennes, mais aussi aux préoccupations des peuples voisins, y compris malien, de stabilité de la sous région et aux impératifs mondiaux de paix.
Seuls des Azawadiennes et Azawadiens libres et responsabilisés pourraient annihiler les forces obscurantistes qui menacent l'Azawad, la zone saharo sahélienne, la sous région et le reste du monde. Aucune force, fut-t-elle la plus puissante et la plus déterminée, ne réussirait à le faire mieux que notre peuple.
Dans cette perspective, notre projet pour l'Azawad est une forme de renouvellement de nos engagements à travailler étroitement avec les initiatives visant à réduire les nouvelles menaces pour la paix locale, sous régionale et internationale apparues ces dernières années dans la zone saharo sahélienne du fait des turpitudes de l'Etat malien et sur la base d'interférences politiques toxiques extérieures.
Répondre aux besoins sociaux économiques des populations constitue un autre pilier essentiel de notre projet de société, contribuant à l'atteinte des aspirations d'une population qui a été exclue, marginalisée et discriminée dans tous les secteurs du développement y compris ceux essentiels comme l'accès à l'éducation, à l'eau, à la santé ainsi qu'aux services économiques et financiers de base.
Un aménagement du territoire, fondé sur les réalités de nos communautés et articulé aux spécificités d'ensemble de notre territoire, servira de fil conducteur au développement harmonieux et équilibré de l'Azawad.
Le développement local, prenant appui sur un modèle de décentralisation concerté et approprié, sera le meilleur garant d'une redistribution équitable des ressources, un accès effectif aux services et biens publics pour le bien-être commun.
Le développement d'infrastructures permettra à l'Azawad libre de sortir de l'enclavement routier, aéroportuaire et fluvial à travers un réseau approprié de desserte à l'échelle nationale et aussi pour relier l'Azawad aux pays voisins et nous connecter, enfin, au reste du monde.
Le Mali s'est constamment, attelé, à dévaloriser le potentiel économique de notre territoire, à nier, souvent, à coup d'études fort coûteuses, que le pastoralisme, premier pilier avéré de l'économie du territoire n'est pas productif.
Or, depuis toujours, c'est bien l'élevage de l'Azawad qui fournit en produits carnés le sud du pays ainsi que les pays voisins. Mieux, le secteur est de plus en plus investi par les communautés sédentaires de l'Azawad, traditionnellement agriculteurs, qui le considèrent depuis une trentaine d'années comme une valeur refuge.
Dans notre vision, nous mettrons tout en œuvre pour valoriser, dans le respect de l'environnement, de l'écologie et des intérêts des générations futures, toutes les ressources naturelles avérées et potentielles de notre territoire. Nous serons particulièrement vigilants par rapport aux ressources minières et parmi celles-ci à celles énergétiques.
Leur mise en valeur sera soumise à une réglementation stricte de manière à ce que les azawadiennes et azawadiennes en tirent le plus grand profit dans le respect strict de notre biotope qui a permis au peuple de l'Azawad de résister et de survivre à divers choc.
Nous mettrons un accent particulier sur des formes modernes d'exploitation des sources d'énergie propre que, représentent le soleil et le vent dont la nature a généreusement doté notre territoire. En somme, nous marquons fermement notre rapport singulier à la nature en tant que peuple autochtone et notre souci à la sauvegarde et à la valorisation de l'environnement pour notre peuple et en solidarité avec les autres peuples.
Notre mouvement ne ménagera aucun effort pour recouvrer les droits des victimes des répressions de l'Azawad par l'Etat malien qui a fait de l'impunité une règle de gestion du pouvoir pendant un demi siècle. Nous lutterons contre l'impunité dans toutes ses formes et apporterons toute l'aide requise dont nous serons capables pour son éradication.
Nous nous battrons continuellement, et jusqu'au bout, pour défendre les intérêts de nos compatriotes réfugiés et de ceux contraints de se déplacer dans des zones autres que celles de leur vie habituelle dans l'Azawad afin d'améliorer leurs conditions de vie et de soulager leur détresse.
Notre mouvement s'est engagé dans une réflexion stratégique pour mettre fin à leur exil et préparer leur retour digne sur leurs terres.
Le MNLA en appelle à l'esprit de justice, d'équité, de solidaire humanisme, des femmes et des hommes à travers le monde, des Nations Unies, des organisations intercontinentales continentales (Union Africaine, Union Européenne), régionales, aux organisations humanitaires internationales et celles de défense des droits de l'Homme (CICR, HRW, Amnesty international…) afin que cesse le drame qui se joue en silence dans l'Azawad depuis 1960. Nous les invitons à agir en toute objectivité afin que ne soit sacrifiée une partie de l'humanité sur l'autel d'enjeux géopolitiques et stratégiques égoïstes et de principes décadents.
Pour terminer, il convient de reconnaître, qu'au cours des vingt dernières années, l'Etat malien a fourni des efforts pour démarginaliser les populations de l'Azawad mais le constat est amer, la gouvernance malienne a montré toutes ses limites à prendre en charge nos besoins, nos intérêts et nos spécificités.
Aussi, au regard de tout ce qui précède, nous exigeons, d'exercer librement, comme le prévoient différents instruments juridiques internationaux, le libre droit à l'autodétermination.
Le MNLA

Plateforme politique du MNLA

❋ PREAMBULE

Par cette plateforme, le Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA) aspire à aider le peuple de l'Azawad à recouvrer intégralement sa souveraineté en jouissant ainsi de son identité, de la maîtrise politique, sécuritaire, économique, financière, sociale, culturelle et environnementale de son territoire. Le règlement politique du conflit qui l'oppose au Mali est une étape incontournable en vue de la réalisation de ses aspirations.

En procédant ainsi, le MNLA :

– Invite le Mali à admettre que le règlement pacifique du conflit reste une chance exceptionnelle de paix, de développement et de voisinage harmonieux ;

– Sollicite la communauté internationale à comprendre nos revendications, à accompagner les négociations pour l'obtention d'une solution définitive, équitable et respectueuse de la volonté du peuple de l'Azawad et à contribuer à l'application des engagements pris lors des négociations.

❋ INTRODUCTION

Au sein du Mali indépendant, les populations de l'Azawad, en particulier, Touaregs et Maures, ont vécu plus de cinquante ans d'humiliations, de brimades, de massacres, de génocides et de spoliations érigées en système d'Etat timidement reprouvés par la communauté internationale.

Confinées dans la stigmatisation, dans l'illettrisme, l'analphabétisme, la précarité et l'injustice, leur seule perspective est la révolte, puis l'exode massif vers les pays voisins et dans certains cas plus lointains.

De manière constante, la presse malienne et le discours politique abondent en clichés et stéréotypes lorsqu'ils abordent la question des populations de l'Azawad. Et, à la moindre révolte pour exprimer une situation de détresse ultime, la presse malienne, les partis politiques et les intellectuels maliens rivalisent de discours pour justifier la marginalisation, les exactions ainsi que les massacres et les violations flagrantes des droits humains par l'Etat malien et ses forces armées.

Sans retenue, ce microcosme s'égosille à nier le fait que c'est l'Etat malien et ses démembrements qui opposent les uns contre les autres, Maures contre Maures, Touaregs contre Touaregs, Sonrhaïs contre Touaregs… en les catégorisant "bons" et "mauvais" citoyens. Ce discours redondant a fini par convaincre le Malien ordinaire que les Azawadiens et Azawadiennes ne peuvent être que de mauvais citoyens, exécrables patriotes, fainéants, bandits, brigands et menteurs.

Depuis l'indépendance du Mali, tout est fait pour persuader les Maliens qu'ils sont deux groupes ; ceux du sud, dominants et auxquels, l'Etat doit tout, et ceux du nord qui devront s'assimiler, se soumettre sinon disparaître.

C'est ainsi que les Azawadiens et Azawadiennes, devenus maliens malgré eux en 1960, ont été traités comme des citoyens de seconde zone par l'Etat. Ce statut leur est rappelé régulièrement et très souvent par la violence, les exactions et les massacres.

En 1960, la population touarègue et maure au Mali était estimée, selon les sources de l'administration coloniale, à un peu plus de 500 000 personnes. Les recensements maliens, notamment celui de 1998, indique une population touarègue de moins de 300 000 personnes. Comment expliquer scientifiquement une telle régression démographique, sauf à penser que le croît naturel chez ces groupes soit nuls pendant que le Mali affiche l'un des taux de croissance démographique les plus élevés d'Afrique (le pays est passé de 3 millions en 1960 à 15 millions en 2010) ?

A près une accumulation avérée de plus de cinquante ans d'échec patent de gouvernance au Mali, et sur la base du principe qui dispose que "…dès lors que la force publique ou la loi contredit les droits ou le principe de justice, elle n'a plus le droit d'exister et doit être contestée…", le peuple de l'Azawad s'octroie l'usage du droit universel de légitime défense y compris en prenant les armes contre l'Etat malien.

Le refus d'un système bafouant les libertés fondamentales et portant massivement atteinte à la vie humaine est inscrit dans les principales déclarations qui font référence depuis le 18ème siècle. Ainsi, le peuple de l'Azawad s'approprie notamment les dispositions de l'article 2 de la Déclaration des droits de l'Homme et du citoyen du 26 août 1789, inspirée de la Déclaration d'indépendance américaine du 4 juillet 1776, incluant parmi les quatre droits naturels imprescriptibles de l'Homme, celui de "la résistance à l'oppression", repris dans la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen du 24 juin 1793 en son article 33 qui précise que "La résistance à l'oppression est la conséquence des autres droits de l'Homme."

Aussi, les dispositions de l'article 35 de cette dernière Déclaration qui énonce que "Quand le gouvernement viole les droits du peuple, l'insurrection est, pour le peuple et pour chaque portion du peuple, le plus sacré des droits et le plus

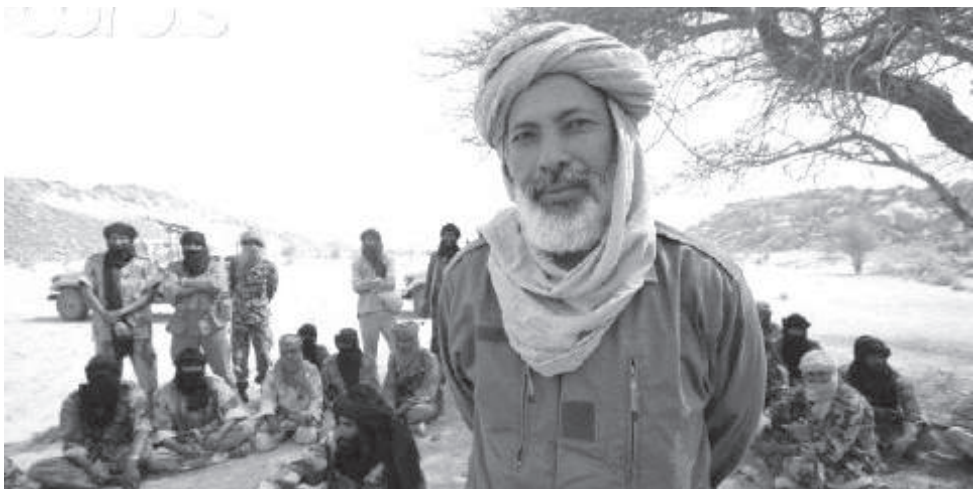

indispensable des devoirs." ne fait que légitimer le combat du peuple de l'Azawad.

Considérant le drame vécu, depuis plus d'un demi-siècle, le peuple de l'Azawad n'a plus d'autres choix que de recouvrer la maîtrise totale de son territoire et prendre en main son destin.

1. LE MOUVEMENT NATIONAL DE LIBERATION DE L'AZAWAD / MNLA

1.1. Le Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA) est une organisation politico militaire sans affiliation tribale, ethnique, culturelle ou confessionnelle.

Créé en octobre 2011, le mouvement est né de la fusion du Mouvement national de l'Azawad (MNA), mis en place le 1er novembre 2010 à Tombouctou et dont les jeunes de l'Azawad constituent la principale force d'animation, l'Alliance Touarègue Nord Mali(ATNM) et une frange de l'Alliance Démocratique pour le Changement (ADC) du 23 mai 2006.

Les ex-combattants des précédents soulèvements des années1963 et 1990 y compris ceux de la diaspora ainsi que les éléments intégrés aux forces armées maliennes dans le cadre des accords de paix (1990 et 2006) rejoindront la coalition qui va former le mouvement actuel.

Quintessence des composantes du peuple de l'Azawad (Touaregs, Songhays, Arabes et Peuls), le MNLA a été rejoint, dès sa création, par des leaders d'opinion, des chefs coutumiers, des cadres et des élus des communautés de l'Azawad.

Le MNLA est une continuité de la lutte engagée par le peuple de l'Azawad depuis la fin des années 1940 lorsque que notre peuple a compris que la France coloniale a choisi de mettre son destin, dans le cadre des indépendances africaines, entre les mains de l'ex-colonie du Soudan français, devenue République du Mali en 1960.

Successivement, en 1957 et 1958, les chefs coutumiers, les notables, les érudits de toutes les composantes de l'Azawad, ont adressé des correspondances au Général de Gaule pour signifier à la France leur volonté explicite d'aller à l'indépendance qui se profile à l'horizon séparément du futur Mali.

Dès sa création, le MNLA a opté pour le dialogue et le règlement pacifique du conflit. Fidèle, à cette ligne de conduite, le Mouvement a entrepris des démarches officielles en direction de l'Etat malien et d'autres acteurs de la communauté internationale pour proposer des alternatives à la guerre et engager une négociation dans la perspective de rétablir la paix sur le territoire de l'Azawad. Toutes nos offres de dialogue politique ont reçu une fin de non-recevoir de la part du régime malien.

1.2. Notreterritoire:AZAWAD

Nous luttons pour la libération totale de notre territoire que le Mali désigne par des numéros de régions administratives (Gao, Kidal, Tombouctou) ou encore "Nord Mali".

L'appellation Azawad (littéralement cuvette en langue tamashagh) est très ancienne. Le nom est bien connu comme l'attestent les premières esquisses cartographiques du Sahara central établies par des explorateurs arabes et européens bien avant la pénétration coloniale.

A la fin des années 40, et tout au long des années 50 du siècle dernier, les notables de la Boucle du Niger ont consacré politiquement cette appellation dans la correspondance adressée au Général de Gaule pour demander l'indépendance de ce territoire à l'instar des autres colonies françaises d'Afrique.

Depuis, tous les soulèvements (1963, 1990, 2006, 2010), y compris celui de 2012, porté par e MNLA, ont réaffirmé l'appellation "AZAWAD".

L'accord de paix signé le 11 avril 1992 entre les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad (MFUA) et le gouvernement malien consacre cette appellation.

L'Azawad couvre une superficie de 932 490 km2. Notre pays est physiquement, climatiquement, économiquement, socialement et culturellement différent du Mali. Il est limité à l'Est et au Nord par l'Algérie, au Nord ouest par la Mauritanie, au Sud par le Niger et le Burkina et à l'Ouest par le Mali. Il est arrosé par le Fleuve Niger sur une longueur d'environ 780 km.

En dépit de l'absence d'un recensement fiable y compris pendant la période coloniale, la population de l'Azawad est estimée à 3 millions de personnes dont 50% exilés depuis de nombreuses années. En particulier, les Touaregs et les Maures, représentant près de 60% de la population autochtone du territoire, ont été contraints de s'exiler pour une large part dans les pays voisins en raison de la répression qui les a toujours visé. Globalement, la marginalisation en terme de développement, a obligé plusieurs centaines de milliers d'azawadiens à quitter leur territoire pour émigrer, au sud du pays et dans les pays côtiers et au nord vers les pays voisins.

La répartition spatiale de la population indique que les Touaregs et les Maures occupent la quasi-totalité du territoire pendant que les autres composantes se concentrent surtout dans les grands centres urbains et semi urbains.

Les Touaregs, les Songhaïs, les Maures et les Peuls qui constituent les communautés historiques de l'Azawad ont toujours vécu de façon harmonieuse et complémentaire. Des liens culturels, historiques, économiques et sociaux interdépendants soudent profondément le sentiment d'appartenance de ces quatre composantes depuis longtemps au territoire de l'Azawad.

Le rapport identique à la nature, à l'eau, à l'espace, à la terre dont dépend la survie solidaire a créé une volonté de vivre en commun bien avant l'arrivée des premiers colons.

Sur le plan économique, l'élevage, l'agriculture fluviale et pluviale, l'artisanat et la cueillette mais aussi le commerce sont les principales activités économiques de l'Azawad.

Le sous-sol du territoire regorge d'importantes ressources minières (or, diamant, manganèse, phosphates…) et énergétiques (Gaz, pétrole..). Les nappes souterraines, mises à jour dans le bassin de Taoudenni (Nord de Tombouctou) et dans le Tamasna, sont parmi les plus importantes du Sahara.

1.3. Objectifs et vision politique du MNLA

L'exercice du droit à l'autodétermination du peuple de l'Azawad représente une phase essentielle de la finalité de la lutte du MNLA afin de permettre au peuple de l'Azawad de réaliser ses aspirations. Même quand nous avons toutes les raisons d'utiliser la force, le MNLA a toujours opté et réaffirme sa préférence pour le dialogue et la négociation comme méthode de règlement de conflits avant tout recours à la force.

Notre vision politique est résolument axée autour de l'édification d'une société démocratique et moderne.

L'Etat de droit, les libertés individuelles et collectives, la justice, le respect intégral des droits de l'Homme, le développement économique, social et culturel ainsi que la coopération et la paix avec les autres peuples, représentent, in fine, le mode de gestion politique du modèle de société pour lequel nous nous battons.

Le projet apporte la promesse d'un avenir meilleur pour les populations de l'Azawad afin de mettre fin à l'oppression, à la marginalisation, aux discriminations, aux exactions, au mépris et à l'insécurité entretenus par les régimes successifs de Bamako depuis 1960.

Dans notre projet politique, une attention particulière est accordée à la coopération entre peuples, au bon voisinage entre Etats et à l'insertion harmonieuse dans le concert des nations libres et démocratiques dans une perspective de développement, de sécurité et de paix dans la sous région ainsi que sur le plan international.

Pour traduire la ferme volonté du peuple de l'Azawad à l'émancipation, le MNLA adhère et s'engage au respect des instruments du droit humanitaire international, notamment les Conventions de Genève de 1949 et leurs Protocoles additionnels.

Le MNLA rejette toutes les formes d'extrémisme et d'intégrisme, qu'elles soient le fait de groupes ou d'Etats. Convaincu que les groupes narco-terroristes représentent une véritable menace pour l'Azawad, la sous région et le reste du monde, le Mouvement est résolument engagé, dans le cadre d'une coopération globale, à contribuer à l'éradication de ce fléau.

1.4. Légitimité

La légitimité du MNLA à porter le combat de libération de l'Azawad repose sur une adhésion massive des populations à l'exercice du droit à l'autodétermination consacré par les principaux instruments juridiques internationaux, notamment à l'article 3 de la déclaration des Nations Unies sur le droit des peuples autochtones du 13 décembre 2007, la charte des Nations Unies, la charte africaine des droits de l'Homme et des Peuples

1.4.1. Les composantes de l'Azawad, réunies en assemblée générale le 10 octobre 2011 à Zakak, dans la région de Kidal, ont solennellement proclamé leur ferme engagement à prendre définitivement et irrévocablement leur destin en main en tant que Peuple de l'Azawad :

« Extrait de la déclaration de l'Assemblée générale de Zakak »

« Aucun peuple africain n'est remis en question mais ce sont les Etats relais de systèmes coloniaux caducs et anti-démocratiques, leurs gestions corrompues, népotiques et sans vision égalitaire pour le bien commun qui sont remis en cause.

En réponse à la faillite du système étatique malien à instaurer une gouvernance équitable, nous sommes déterminés à prendre notre destin en main, à nous gouverner nous-mêmes selon des principes démocratiques tirés de nos valeurs afin de vivre en harmonie avec tous les peuples voisins pour :

N'être plus contraint à nous engager dans des guerres interminables,

ⴰⵙⵎⴰⵎⵉ

ⵔⵉⵖ ⴰ ⵢⴰ ⴰⵙⵎⴰⵎⵉ ⵢⴰⴷ ⴰⵏ ⵜⵍⴽⵎⵜ ⵍⵎⴰⵍⵉⴽ ⵉⵏⴰⵜⴰⵙⵏ ⴰ ⵙⵉⴷⵉ ⵀⴰⵏ ⵙⵓⵙ ⵉⵍⴰ ⵖ ⵓⴼⵓⵙ ⵉⴽⵙⴰⵖ ⵉⵍⴼ ⵜⴰⴳⴰⵏⵜ ⵉⴽⵙⴰⵖ ⴰⵙⵉⴼ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⵖⵎⴰⵏ ⵉⴷⴰ ⵓⴼⵓⵙ ⴰ ⵢⵉⵜ ⵉⴽⵉⵙ ⴰⵣⵎⵣ ⵍⵉⵏⴳⵏ ⵉⴷⵓⴼ ⵙⵓⵍ ⵓⴽⴰⵏ ⵍⵍⴰⵏ ⵡⴰⵍⵉⴷ ⴼⵍⵏ ⵉⴳⵉⴷⴰⵔ ⴽⵙⵙⵓⵍ ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉⵏ ⵉⵍⴰ ⵡⴰⵔⴳⴰⵏ ⴰⵜⵉⴳ ⵉⴳⵜ ⵡⴰⴽⴰⵍ ⵏⴰⵖ ⵉⵖⴰⵎⴰ ⵍⵃⴰⵍ ⵖⵉⴷ ⵉⵢⵔⴰⵏ ⴰⵢⵉⵜ ⵉⴽⵙ ⵖⴰⵔ ⴰⵔⴰⵏⵖ ⵉⵜⵎⵏⵉⴷ ⵍⵖⵛⵉⵎ ⵏⵙⴰⵍⴰ ⴰⵡⴰⵍ ⵢⵉⵔⵉ ⴰⵢⵖ ⵉⵙⴽⵔ ⵜⴰⴳⵓⴷⵉ ⵖ ⵡⴰⴽⴰⵍ ⴰⵜ ⴰⵡⵉⵏ

ⵜⵏⴰⵜⴰⵎⵜ ⵉⵙⵓⴷⵓⵏ ⵍⵄⴰⵇⵍ ⵜⵓⵜⵏ ⵓⵍ ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⵢⴷ ⵏⵜⵎⵏⵉⴷ ⵓⵔ ⵜⵏⵏⵜⵉⵏ ⴰⴽ ⵏⵜⴰⵎ ⵉⵏⴰⵜⵏ ⵉ ⴱⵓ ⵜⴰⴳⴰⵏⵜ ⵓⵔⵔⵉ ⵖ ⵓⵖⴰⵔⴰⵙ ⴰⴽⴰⵍ ⵉⵍⴰ ⵉⴷ ⴱⴰⴱⵏⵙ ⵡⵉⵍⵍⵉ ⵜ ⵉⵄⵎⵔⵏ ⵡⵉⵍⵍⵉ ⴳⵉⵙ ⵉⴼⴼⵉⵏ ⵉⴷⴰⵎⵏ ⵉⵟⵟⴰⵢ ⴰⵏⵡⵡⴰⵛ

ⵉⵖ ⵉⴷⴷⴰ ⵄⴱⵍⵍⴰ ⵣⴰⴳⵓⵔ ⵓⵔⵜⵏ ⵉⵜⵓ ⵢⴰⵏ ⵜⴰⴷⴰⵍⵍⵉⵜ ⵓⵔⵜⵉⴷ ⵉⴼⵍ ⴰⵙⵍⵍⵉ ⵖ ⵉⵙⵓⵍ ⵃⵎⴰⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ ⵉⵖ ⵉⴷⴷⴰ ⴼⵍⵏⴰⵖ ⴰⵔⴰⵡ ⵏⵙ ⵍⵃⵓⴱ ⵍⵡⴰⵟⴰⵏ ⴰⴳⵉⵙ ⵡⵓⵔⵜⵏ ⵡⵉⵍⵉ ⴼⵍⵏ ⴰⵃⵎⴰⴷ ⵓⴳⴷⵓⵔⵜ ⴱⵉⴷⵏ ⵖⴰⵙⵍⵍⵉ ⵖ ⵉⵙⵓⵍ ⴰⵜⵏⵉⵏ ⵉⴳ ⵔⵓⴱⵉ ⵖ ⵍⵊⵓⵏⵜ ⴼⵏⴰⴽ ⴰⵜⴰⵔⵉⴳ ⴰⵢⴳⴼ ⵉⴼⵓⵍⵓ ⵡⵉⴷⴰⵏ ⴼⵍⵍⴰⴽ ⵉⵙⵙⵓⵜⵍⵏ ⵉⴳ ⴷⴷⵓⴳⴰⵢⵡⵡⵓ ⵉⵣⵎ ⵙ ⵡⴰⵙⵉⴼ ⵡⴰⵎⵍⵏ ⴰⵃ ⴰⵜⴰⴼⵔⴰⵡⵜ ⵎⵉⴷⵏ ⵏⵎ ⴰⵖ ⵉⵍⵍⴰ ⵍⴰⵎⴰⵏ ⵏⴽⴽⴰⴷ ⵜⴰⵀⴰⵍⴰ ⵏⴰⴳⵉⵏ ⵙ ⵓⴼⵍⴰ ⵉⵖⵉⵔ

ⴰⵙⵎⵍⴰⵍ ⴳⴰⵏ ⵍⵄⵣ ⵉⴽⵔⴰⵜⵏ ⵉ ⵡⴰⵍⵍⴰⵏ ⵜⴰⵣⵔⵡⴰⵍⵜ ⴰⴽⵏⵎⴷ ⵉⵣⵓⵔ ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵡⵉⵏ ⵍⵅⵉⵔ ⴰⵢⵜ ⴱⴰⵄⵎⵔⴰⵏ ⵎⵉⴷⵏ ⴼⴽⴰⵏⵉⵏ ⵉ ⵜⵜⴰⵔⵉⴳ ⴰ ⵡⵉⵍⵍⵉ ⵉⵣⵓⵣⵔⵏ ⵉⴷⴰⵎⵏ ⵉⵙⵓⵜⵏ ⵡⴰⴽⴰⵍ ⴰⵀⴰⵏ ⴰⵎⵖⴰⵔ ⵙⵄⵉⴷ ⵓⵔⵜ ⵉⵜⵜⵓ ⵓⵍ ⵏ ⵢⴰⵏ ⴰ ⴱⵉⴷⵏ ⵍⵄⵓⵍⴰⵎⴰ ⴳⵉⵏ ⵢⴰⵏ ⵉⵍⴰ ⵍⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷ ⵏⵏⵉⵖ ⵢⴰⵏ ⴽⵜⵉ ⴷⴰⵖ ⴽⵢⵢⵉ ⵡⵉ ⵍⵍⵉ ⴼⵍⵖ ⵙⵓⵙⵉ ⵍⵎⵅⵜⴰⵔ ⵉⴼⵍⴷ ⵉ ⵍⵄⵓⵍⴰⵎⴰ ⵜⵜⴰⵔⵉⴳ ⵡⵉⵏⵏⴰⴷ ⵉⴽⵜⵉ ⵖⵡⵡⵉⴷ ⵉⴽⵜⵉ ⵡⵉⵢⴰ ⵙ ⵍⵅⵉⵔ

ⴰⵡⵔ ⵢⴰⵣⵍ ⴰⴷ ⴽⵔⵣⵓⵏ ⵍⵄⴰⵔ ⵖⵉⵍⵉ ⴽⴰⵏ

* ⴼⴰⵜⵉⵎⴰ ⵜⴰⴱⴰⵄⵎⵔⴰⵏⵜ

ⵜⴰⴷⴰⴷⴰ

ⵉⵏⵏⴰ ⵡⴰⵔⴳⴰⵏ ⵉ ⵜⴰⴳⴰⵏⵜ ⵜⵓⴳⵯⴰⵏⵓ ⴼⵍⵍⴰⵎ ⴰⵎⴽⴷ ⴰⴼⴳⴰⵏ ⴰⴷ ⵏⴷⵔⵓ ⴽⵔⴰ ⵜⴽⴰ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵜⴰⵏⵢⴰⴼⵓⵜ ⵏ ⵜⴼⵓⴳⵏⴰ ⵜⵣⴰ ⵢⴰⴳ ⴰ ⵢⵓⵎⵣⴰⴳⴰⵏ ⴽⵙ ⴰ ⵢⴰⴼⴳⴰⵏ ⴳⵓⵏ ⵜⴰⵣⵍⵟⴰ ⵙⵏⵉⵜ ⵢⵉⵔⵚⴰ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵜⵓⵜⴰⴳ ⵜⴰⴳⴰⵜ ⵓⵔ ⵏⵖⴰⵍ ⵎⵓⵜⵏⵜ ⵜⵎⵢⵓⵔⵉⵏ ⵜⵛⴰ ⵜⵎⵜⵛⵉⵜ ⵉⴼⵓⴳⴰ ⵟⵔⵏⵜ ⵜⴷⵓⵍⵉⵡⵉⵏ ⵢⵉⴱⴱⵉ ⵓⵣⴷⴰⵢ ⵖ ⵓⵎⴳⵉⵔⵙ ⵎⴰⵣⵍⵏⵜ ⵜⴼⴰⵍⴰⵜⵉⵏ ⵍⵓⵣⴰⵏ ⵉⵃⴱⵓⴱⵏ ⵍⵓⴱⴰⵏ ⵉⵢⵛⴰⵜ ⵓⵎⵔⵛⵉⵛ ⴰⵡⴰⵍ ⵉⴳⴳⵓⵔⴰⵏ ⵉⵣⵎⵓⵣⵣⵍ ⵢⴰⵏ ⵟⵔⴼ ⵏ ⵢⴰⵏ ⴰⴷⴰⴳ ⵓⵔ ⵜⵉⵏⵉⵜ ⵜⵏⵏⵎⵜ ⴰ ⵡⴰⵍⵉⵜ ⵉⵏⴰⵏ ⵖⴰⵙⴰⴷ ⴷⴰⵔⵉ ⴰⵣⴽⴰ ⴷⴰⵔⴽ ⴰⵔ ⵜⵙⵓⵜⵓⵍⵏⵜ ⵜⴰⵏⵎⵉⵔⵜ ⵏ ⵄⵍⵉ ⴷⴰⵀⵎⵓ ⵓⵔⵜ ⵢⵓⴳⵉ ⵢⴰⵏ ⵜⵍⴽⵎ ⵜⴰⵡⴷⴰ ⵉ ⵢⵉⵎⵓⴷⴰⵔ ⵓⵔⵜ ⵢⵓⴳⵉ ⵢⴰⵏ ⵉⵏⵏⴰ ⵎⴰⵙ ⵉ ⵡⴰⵢⵢⴰⴹ ⵙⴳⴰⵡⵔ ⴳⵔⴰⵜⴰⴳ ⴰ ⵢⵉⵣⵓⵔⴼⴰⵏ ⴽⵔⵣⴰⵣ ⴷ ⵓⵛⵓⵛⴼⵓⴷ ⵙⴼⵓⴳⵍⴰⵏ ⵖ ⴳⵔ ⵜⵉⴽⵉⵡⵉⵏ ⴰ ⵢⵉⵄⴼⴰⵙⵏ ⵔⴱⵉ ⵜⴰⴳⵍⵣⵉⵎⵜ ⵉⴳⴳⵉⵙⴰⵙ ⵓⴼⵓⵙ ⴱⵓⵜⴰⴳⴰⵏⵜ ⴰ ⵉⵏⵏⴰ ⵜⵓⵖⴷ ⵉⴱⵔⴽ ⵖ ⵉⵙⵓⵢⴰⵙ ⵢⵉⵡⵉⵜⵉⴷ ⴳⵎⴰⵙ ⵉⴳⴰⵙ ⵜⵉⵙⵓⵔⴰ ⵖ ⵓⴼⵓⵙ ⵃⵎⵓⵙ ⵏⴽⵔ ⴰⵜ ⵉⵣⵣⵢⵡⵣ ⵉⵖ ⵓⵔ ⵉⵛⵛⴰ ⵎⴰⵙ ⵍⵍⵉⵖ ⵏⵔⵎⵓⵎⵉ ⵢⴰⵡⵉⴷ ⴰⵔⴰ ⵎⴰⵙⴰⵖ ⵉⵟⴰⵢ ⵎⴰⵙⵓ ⵉⵖⴰⵎⴰⵏ ⴰⴱⵍⴰ ⴰⵏⵣⵣⵡⵓⵔ ⵉ ⵜⴰⵣⵣⴰⵏⵉⵏ ⵏⴳ ⴰⵙⵎⵓⵏ ⵓⵏⴳⵉⴷ ⵏⴼⴽ ⵉ ⵡⴰⵙⵉⴼ ⵏ ⵙⵓⵙ ⴰⵡⴰⵍ ⵉⴳⵔⴰⵏ ⴳⵜⴰⴷ ⴰⵢⵖ ⵙⵓⵍ ⵏⵏⴳⴳⴰ ⴰⵏⴰⵔⵓⵣ ⵉⵖ ⵜⵍⵍⴰ ⵜⵡⵉⵣⵉ ⵖ ⵓⴷⵔⴰⵔ ⵜⵉⵍⵉ ⵖ ⵓⵣⴰⵖⴰⵔ ⵜⵉⵍⵉ ⵙ ⵉⵏⵢⴰⵍⵉⵡ ⵖⵓⵙⵏⵉⵏ ⵏⵎⴰⵍⴰⵏⵉⵏ ⵍⴼ ⴳⵓⵎⵉⵢⴰⵜ ⴰⵢⵏⵣⴰⵏ ⵉⵎⵓⴷⴰⵔ ⵏⴳⴰⴳ ⵏⵉⵜ ⵔⵡⴰⵏ ⵉⴽⴰⵜⵏ ⵢⵉⵣⵎ ⵉⴳⴰ ⵎⴰⵙⴰ ⵏ ⵉⴼⵉⵖⵍⴰⵍ ⵓⵔⵜ ⵉⴹⵉ ⴰⴱⵍⴰ ⵜⵉⴳⵎⵔⵜ ⵉⵇⵓⵏⵜⵉⵏ ⵓⵎⵓⵛ ⵏⵉⵟⵔⴰ ⵉⴷⵔⵓⵙ ⵎⴰⴷ ⵉⵢⵙⵏ ⵎⵏⴰⴷ ⵏⵙ ⵔⵡⵉⵏ ⵉⵙⵇⵡⴰⵍ ⵎⴰⵏⴽ ⵔⴰⴷ ⵙⵓⵍ ⵜⵣⵣⵉⵖⵣⴰⵏⵜ ⴽⵔⴰ ⵎⵇⵇⴰⵔ ⵉⵜⵓⴱ

ⵜⵉⵍⵉ ⵙ ⵓⴼⵔⴰⴽ ⴷ ⵜⵉⴷⴷⵉ
ⴷ ⵙⵙⵉⵄⵔ ⵏ ⵉⵣⵓⵔⴰⵏ
ⵜⵉⵍⵉ ⵙ ⵓⴼⵔⴰⴽ ⴷ ⵜⵉⴷⴷⵉ
ⴷ ⵙⵙⵉⵄⵔ ⵏ ⵉⵣⵓⵔⴰⵏ
ⵎⵓⵏ ⵉⴼⴰⵙⵓⵏ ⴷ ⵡⵉⵢⵢⴰⴹ
ⵏⵙⵟⵓⵇ-ⵔ ⵜⵉⴼⵍⵡⵉⵏ

* ⵄⵍⵉ ⵏ ⵓⴷⵔⴰⵔ
ⴷⴰⵀⵎⵓ ⴰⴷⴰⵔⴽⵓ
ⵇⵏⵉⵜⵔⴰ

ⵜⵉⴼⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ

ⵉ ⵖⵉⵍⵍⴰ ⵢⴰⵏ ⵖ ⵔⴰⵃⵜ ⴰⵎⵇⴰⵔⵜ ⵉⵙⵉⵡⴷ ⵍⵃⴰⵍ
ⵉⵎⴰ ⵉⵖ ⵏ ⵉⴷⵔ ⵖ ⵡⴰⵏⵓ ⵍⴰⵃⵜ ⵄⴰⵏ ⵓⵔ ⵔⴰⵜ ⵉⴼⵓⴽⵓ ⵢⴰⵏ ⵎⵇⴰⵔ ⴰ ⵢⵙⴰⵡⴰⵍ
ⵎⴰⵏⵛⴽ ⵏ ⵢⴰⵏ ⴰ ⵢⵓⵙⵓⴷⴰⵏ ⴰⵢⵓⵙⵙ ⵉⵏⴰ ⵄⴰⵏ ⵏⵓⴽⵉ ⴰⴷⴰⵔ ⵉⵍⵍⴰ ⵡⴰⵡⴰⵍ
ⴰⴽ ⵓⵔ ⵜⵖⵔⵓ ⴷⵓⵏⵉⵜ ⵄⴰⵏ ⴰⵔ ⵜⵙⵙⵉⵡⵉⴷ ⵎⴰⵏⵛⴽ ⴷ ⵓⴳⴳⴰⵏ ⴰⵎⵓⵔ ⵍⴰⵃ ⴰⵡⴰⵍ

ⵓⵔ ⵉⵍⵍⵉ ⵍⴰⵎⴰⵏ ⵖ ⵜⵓⴷⵓⵔⵜ

ⵉⴽⴰⵜⵉⵏ ⴷⴰⵔⵙ ⵜⵓⴳⵜ ⴷ ⵍⵊⵓⵄⵔ ⴷ ⵉⵙⵙⴰⵏⵓ ⴷ ⵡⴰⴽⴰⵍ
ⵉⵎⵉⴽ ⵏⴰⵙⵙⴰⵜ ⵉⴼⵜⴰ ⴽⵓⵍⵛⵉ ⵉⵍⴰⵃⴰⵙ ⵜⴰⵔⵡⴰ ⵉⴼⵜⵓ ⵍ ⵎⴰⵍ
ⵢⴰⵜ ⵜⵊⴰⴼⵓⵜ ⴰⵢⵙ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⴳⵔⵉ ⵓⵔⴷ ⵉⵇⴰⵎⴰ ⵡⴰⵍⵓ
ⵉⵍⴰⵃ ⵉⵜⵔⵉ ⵏⵓⵙⵙ ⵖ ⴷⵓⵏⵉⵜ ⵉⵍⴰⵃⴰⵙ ⴰⵡⴰⵍ

ⵙⵉⵄⵔ

ⴷⴰⵍⴱⴳⴰⴽ ⴰ ⵏⵎⵓⵏ ⵏⵛⵓⵔⴽ ⴰⵖⴰⵔⴰⵙ
ⵎⴰⵏⵛⴽ ⵏ ⵢⴰⵏ ⴰⵎⵓ ⵍⴰⵃ ⵡⴰⵍⵉ ⴷⴰⵔⵙ
ⵉⵎⵓⵏ ⴷ ⴳⴰⵔ ⴰⵙⵎⵓⵏ ⵉⵎⵉⵍ ⵉⵊⵍⵓ
ⵓⵔⴷ ⵙⵓⵍ ⵓⵔⵉⵏ ⵉⵎⵓⵜ
ⵉⵊⵍⵍⴰ ⵎⴰⵔⴰ ⵎⵓ ⵢⴰⵎⵣ ⴰⴼⵓⵙ
ⴽⵔⴰ ⵢⴳⴰⵜ ⴰⴼⴳⴰⵏ ⵉⵜⴰⴼ ⴰⵙⵎⵓⵏ ⵏⵓⵙ
ⴰⵖⴰⵔⴰⵙ ⵉⵛⵡⴰⵏ ⴷⴰⵔ ⵢⵓⴼⴳⴰⵏ
ⴱⴰⵛ ⴰⵢⵣⵔⵉ ⴷⵓⵏⵉⵜ ⵏⵙⵙ
ⵢⴰⵏⵉ ⵢⴰⵏ ⵉⴼⴰⵡⵏ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵉⵍⵍⴰⵙⵏ
ⴰⴷⴰⴳ ⵉⴼⴽ ⵔⵓⴱⵉ ⵜⵉⴼⴰⵡⵜ ⵏ ⵓⵖⴰⵔⴰⵙ
ⵉⵏⴰⵊⵓ ⵢⴰⴳ ⵖ ⵜⵉⵍⵍⴰⵙ

*ⵎⴰⵃⴼⵓⴷ ⵓⴱⵍⵍⴰ

Oui, je m'abonne à:

Le Monde Amazigh

Nom :……………………………...
Prénom :……………...
Adresse :……………………….............…………….
Ville :……………………………...................................
Pays :…………………...
Tél :………………………..
Fax :……………..
Email :……………......…. @.......................................

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre réglement par mandat postale à :

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.040 Maroc
Tél : 05 37 72 72 83
Fax : 05 37 72 72 83
E-mail :amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pou 150 DH
Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro

جنان الشريفة

250.000 درهم

على طريق أمزميز و على بعد 10 دقائق من من شارع محمد السادس، جنان الشريفة مشروع سكني متكامل يتميز بموقعه الإستراتيجي و بمنظره المطل على جبال الأطلس.

يتكون جنان الشريفة من إقامات ذات طابقين و اللتي تقترح عليكم شقق مريحة بها غرفتين للنوم، صالون، حمام، مرحاض، مطبخ، سطح.

من أجل راحتكم اليومية، تجدون بقلب إقامتكم جميع المرافق و التجهيزات الضرورية.

مكتب البيع الشعبي للإسكان:
شارع الحسن الثاني، بجانب أسواق السلام
كليز – مراكش
05 24 31 23 18
080 100 82 82

الشعبي للإسكان
Chaabi lil iskane

سعادتنا في بناء سعادتكم

www.liliskane.com

YNNACOM

Les Proverbes amazighes

Chers lecteurs,afin de faire connaitre la richesse de notre culture et patrimoine oral ,on vous propose dans cet angle dix proverbes amazighes – dans chaque numéro - traduits et expliqués en français :

sixième épisode:

51-ⵓⵣⵙⵅⵅ, ⵏⵓ ⵉⵜⵜⵔⵜⵓⵜ; ⵉⵛⵉⵔⵓⵓⵉ, ⵏⵓ ⵉⵜⵜⵙⵓⵓⵓ(ⵉⵜⵜⵡⴻⵓⵅᵘ).
Aẓukk, da ittmtat; icirri, da itturar(itthḍaṛ).
L'enfant s'amuse alors que l'oiselet s'agonise.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer que la rigolade est parfois amortissante, à vrai dire, il ne faut pas rigoler dans des situations délicates.

52- ⵓⵔⵅⵅⵓⵓⵙ, ⵣⵓⵙⵣ ⵜⵓⵔⵅⵅⵓⵓⵙⵜ .
Amggaru, yasy tamggarut .
La dernière part est pour le dernier à prendre.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer que le meilleur choix se fait par la personne qui vient la première, à vrai dire il faut partir tôt.

53- ⵏⵏⵙ ⵅ ⵜⵉⵅⵉ ⵙⵓ ⵜⵓⵉⵏ! ⵜⵓⵙⵏ ⵏ ⵅ ⵜⵉⵅⵉ ⵜⵓⵉⵏ.
ddu g tizi ur trid! tasd d g tizi trid.
Partir tôt, garantit l'arriver à l'heure.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer que la ponctualité demande un départ avancé pour éviter les imprévus.

54- ⵙⵓ ⵏⵓ ⵉⵅⵅⵓⵜ ⵣⵙⵍ ⵙⵅⵙⵙ ⵓⵝⵔⵔⵓ.
ur da ikkat yan ufus abqqa.
Une seule main ne peut jamais applaudir.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer qu'il faut s'entraider et coopérer pour atteindre ses fins.

55- ⵓⵣⵍⵓ ⵜⵙⵙⵎⵅⵙⵏ(ⵜⵙⵙⵙⵙⵙⵍⵏ) ⵓⵣⵏ ⵏⵉ ⵜⵢⵎⵎⵣⵏ[ⵜⵢⵎⵎⵉⵏ] ⵓⵍⵓⵎ.
aynna tsslkud(tssuhand) ayd di tɣllyd[tɣllid] awal.
La chose qu'on sous-estime est ce qui entrave le bon déroulement des choses.

Explication : ce proverbe se dit pour montrer qu'il faut bien apprécier et prendre en compte les détails les plus minimes.

56- ⵙⵙ ⵏ ⵅⵙⵉⵣⵍ ⵉⵔⵅⵍⵙⵙⵓ ⵔⵓ ⵔⵉ ⵜⵜⵓⵎⵙⵍ ⵉⵔⵅⵅⵙⵙⵓ.
ur d zriyn imzwura ma mi ttalsn imggura.
Incomparable est la sagesse des aïeux.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer que la sagesse des aïeux à aborder tous les côtés de la vie sociale.

57- ⵜⵍⵙⵔ ⵜⵓⵢⵓⴻⵜ(ⵜⵢⵓⴻⵜ) ⵍⵍⵅ ⵉⵙⵓⵍⵍ.
tnnum taɣaḍt(tɣaḍt) nnk ibawn.
Sans fèves, la chèvre préfère la faim.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer qu'il ne faut pas s'attacher au luxe, autrement dit, il faut s'acclimater.

58- ⵉⵔⵉ ⵓⵣⵏ ⵓⵅ ⵏ ⵉⵅⵅⵓ ⵍⵍⵓⵅⵓ, ⵓ ⵓⵅⵟⵟⵓⵍ!
imi ayd ak d ikka wafa, a afṛṛan!
La bouche est la source de tous les soucis.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer que le silence parfois est la sagesse suprême.

59- ⵔⵓⵍ ⵜⵙⵍⵣ[ⵜⵙⵍⵉ] ⵅ ⵉⵏ, ⵓ ⵍⵍⵉⵙⵙⵙ ⵅⵟⵓⵎ ⵍ ⵙⵉⵍ?
man tuwy[tuwi] k id, a wiss kṛaḍ, s (w)awal n sin?
Pourquoi un troisième dans une affaire de deux personnes ?
Explication : ce proverbe se dit pour montrer qu'il ne faut pas s'emmêler aux affaires des autres, autrement dit, il ne faut pas être curieux.

60- ⵙⵙ ⵏⵓ ⵉⵜⵜⵅⵅⵓ ⵅⵙ ⵣⵉⵙⵅⵙ ⵏ ⵙⵅⵙⵙⵔ ⵢⵓⵙ ⵉⵙⵅⵟⵓⵍ.
ur da ittkka gr yiskr d uksum ɣas irkan.
Entre un ongle et un derme se situe la saleté.
Explication : ce proverbe se dit pour montrer qu'il ne faut jamais mettre le doigt entre l'arbre et l'écorce.

* LAHCEN AMOKRANE
(Anmray) -Tinjdad

ⵓⵍⵣⵅⵙⵔ ⵉⵟⵔⵉⵍ

ⵔⵔⵡⵓⵙ ⵏⵉⵏⵍⵅ ⵜⵍⵍⵅ
ⵓⵙ ⵙⵣⵓⵣⵓⵅ ⵉⵙ-ⵏ ⵙⵍⵓⵢ ⵣⵣⵉⵍ ⵓⵏ ⵜⵅⵉⵜ
ⵓⵍⵍⵍ ⵅ ⵣⵙⵍⵏ ⵉⵢ ⵓⵅ ⵜⵓⵓⵣⵍⵜ
ⵔⵓⵛ ⵣⵙⵉⵅ ⵜⵍⵜ ⵏⵏⵔⵍⵜ ⵅ ⵙⵅⵅⵙⵅ
ⵔⵓ ⵣⵣⵣⵙⵣⵉ ⵙⵍ ⵍⵅ
ⵔⵓⵏ ⵅⵉⵙ ⵉⵙⵣⵓ ⵓⵓⵙⵓⵙ
ⵓⵙ ⵣⵉⵉⵢ ⵜⵙⵣⵓⵅⵜ ⵅⵙ ⵙⵏⵉⵉⵣ
ⵢⵓⵏ ⵏ ⵜⵢⵙⵅⵉ
ⵜⵓⵅⵙⵢⵓⵍⵜ ⵓⵏ-ⵏ ⵣⵙⵅⵅ ⵍⵅ
ⵔⵔⵡⵓⵜ ⵍⵅⵓⵓⵜ
ⵣⵅⵉⵉ ⵏ ⵜⵢⵓⵍⵙⵓⵉⵍⵉ ⵅⵙⵓⵜⵍⵅ
ⵣⵙ ⵣⵅⵉⵓⵓⵉ ⵉⵏⵏⵏⵉ ⵅ ⵉⵅⵍⵍⵓⵍ ⵍⵙⵙ
ⵣⵅⵍⵍⵓⵍ ⵍⵅ ⵣⵣⵣⵉ ⵙ ⵙⵔⵏⵙⵙ ⵡⵡⵍ
ⵙⵙⵍⵅ ⵉⵙ ⵜⵔⵣⵓⵓⵜ ⵓⵍⵅⵅⵙⵔ
ⵔⵓⵛ ⵓⵍⵅⵅⵙⵔ ⵉⵙⵣⵔⵉ ⵅ ⵙⵍ ⵍⵅ ⵉⵙⵣⵔⵉ
ⵣⵙⵙ ⵅ ⵙⵓⵅⵓ ⵍⵅ
ⵣⵓⵍ ⵙⵍ ⵅ ⵙⵓⵅⵓ ⵍⵅ ⵓⵙ
ⵉⵉⵜⵡⵡⵍ ⵓⵏ ⵜⵏⵏⵙⵜ
ⵅⵓⵏ ⵉⵏⵏⵙ ⵍⵜⵜⵓⵍ
ⵣⵓⵉⵍⵉ

*ⵅⵓⵏⵉⵙ
ⵉⵣⵅⵓⵍ

Les prénoms féminins amazigh

ⵅⵓⵍⵎⵓⵔ - Galama : de Guelma, ville située dans les Aurès
ⵅⵓⵍⵓⵔⵓ - Ganama : nom d'une dynastie, Amazigh en Lybie
ⵅⵓⵍⵓⵙ - Ganar : nom d'une ville Amazigh du Sénégal
ⵅⵓⵙⵓⵔⵓ - Garama : mot qui aurait désigné une dynastie Amazigh
ⵅⵓⵢⵓ - Gava : ville numide en Tunisie
ⵅⵓⵍⵍⵓ - Gawa : habitant mythiques du Djurdjura
ⵅⵓⵣⵓ - Gaya : divinité païenne de la terre ou la terre fertile
ⵅⵓⵣⵙⵜ - Gayet : de Vgayet ou Bougie
ⵅⵙⵔⵙⵎⵓ - Gemela : Sidi-Aiche en Kabylie
ⵢⵓⵎⵎⵓⵎⵓ - Ghallala : chétive
ⵢⵓⵙⵏⵓ - Gharda : par-là
ⵢⵙⵎⵎⵓ - Ghella : ville au Maroc
ⵢⵙⵙⵙⵎⵓ - Gherbla : de Ighbouleyene, village en kabylie
ⵢⵉⵢⵏⵓ - Ghighda : personne dans les contes Kabyles qui ressemble à celui de Cendrillon
ⵢⵍⵉⵔⵓ - Ghnima : de aghanim : le roseau
ⵢⵙⵔⵙⵙⵓ - Ghomera : dyanastie Amazigh aux IIs Canaries
ⵢⵙⵔⵓⵙⵓ - Ghumara : variante de ghomera
ⵅⵉⵏⵏⵓⵙⵓ - Giddaba : ville numide près de Constantine
ⵅⵉⵙⵙⵓ - Girba : autre transcription de Djebra, l'île tunisienne
ⵅⵉⵢⵓ - Giva : se pencher
ⵅⵍⵓⵍⵍⵓ - Glawa : errer
ⵅⵙⵙⵔⵓ - Gorema : variante de ghomera
ⵅⵙⵅⵟⵙ - Gougou : prénom en usage en Kabylie, diminutif de igougueme : muet
ⵅⵙⵙⵓⵓ - Gourara : montage prés de Timimoun dans le sud algérien
ⵅⵙⵍⵍⵓⵎⵓ - Guellala : nom d'un village à Djerba
ⵅⵙⵔⵓ - Guema : croissance
ⵅⵙⵓⵍⵍⵓ - Guenawa : dynastie Amazigh
ⵅⵙⵍⵍⵓ - Gulla : ville numide près de constantine

ⵅⵙⵓⵓⵣⵓ - Guraya : Sainte de Vagayt, qui a donné son nom à une montagne
ⵅⵙⵓⵙⵓ - Gursa : ville numide en Tunisie
ⵅⵙⵙⵙⵓ - Gussa : de venir
ⵅⵍⵍⵓⵙⵙⵓ - Gwassa : d'aujourd'hui
ⵃⵓⵏⵓⵙⵔⵓ - Hadruma : ville antique située prés de Sousse en Tunisie
ⵃⵓⵏⵉⵅⵓ - Hanifa : privée d'affection
ⵃⵓⵣⵓ - Haqa : abondance
ⵃⵓⵍⵍⵓ - Hawa : de lhawa : l'air ou la pluie
ⵃⵙⵔⵔⵓ - Hemma : ce qui est défendu, qui appartient à quelqu'un ou attention!
ⵠⵉⵙⵙⵓ - Hibba : impression
ⵠⵔⵉⵏⵓ - Hmija : une vague
ⵠⵓⵏⵏⵓ - Hnanda : trainarde
ⵠⵙⵏⵓ - Hodna : vallée près de Sétif en Algérie
ⵃⵙⵓⵓ - Houra : dynastie Amazigh des Iles Canaries

ⵉⵏⵉⵙⵙⵓ- Idissa : les côtés
ⵉⵍⵔⵓ - Ilma : de Ilmayen, village en Kabylie
ⵉⵔⵔⵓ - Imma : ma mère
ⵉⵛⵛⵓⵎⵓ - Inchala : ville numide près de Sfax en Tunisie
ⵉⵏⵅⵓⵎⵓ - Inefala : ranimer, faire revivre
ⵉⵏⵉⵓ - Inina : rapporteuse
ⵉⵓⵍⵓ - Irna : il a rajouté
ⵉⵙⵅⵓⵓ - Isefra : les poèmes
ⵉⵢⵍⵓ - Ivna : il a construit
ⵉⵍⵍⵓ - Iwa : mûr ou cuit
ⵉⵍⵍⵓⵎⵓ - Iwala : il a vu
ⵉⵣⵅⵓ - Iza : il a tourné ou il a planté
ⵊⵙⵊⵉⵅⵅⵓ - Jejiga : la fleurie
ⵊⵙⵎⵎⵓ - Jella : ville numide en Tunisie
ⵊⵉⵎⵏⵙⵍ - Jildun : ville numide en Algérie
ⵅⵓⵙⵉⵍⵓ - Kahina : Dyhia, surnommé kahina par les arabes
ⵅⵏⵙⵔⵓ - Kedoma : ville numide en Tunisie
ⵅⵔⵉⵛⵓ - Khemicha : une poignée
ⵅⵙⵓⵓⵊⵓ - Keraja : coudre
ⵅⵙⵓⵅⵅⵉⵍⵓ - Kerkinna : îles tunisiennes
ⵅⵙⵓⵔⵙⵙⵓⵓ - Kermussa : figure de barbarie
ⵅⵙⵓⵓⵙⵙⵛⵓ - Kerroucha : chêne sauvage
ⵅⵙⵎⵓⵎⵓ - Keslala : gourmande
ⵅⵏⵉⵊⵓ - Khdija : sainte des Imecheddalen en Algérie
ⵅⵙⵎⵍⵓ - Khelwa : solitude choisie ou isolement
ⵅⵙⵅⵓ - Khoukha : pêche
ⵅⵙⵅⵓ - Khukha : de Ikhokhe : une pêche
ⵅⵙⵅⵙ - Khukhu : qui a la couleur de ikhokhe
ⵅⵙⵅⵙⵛ - Khukhuche : faire dodo
ⵅⵎⵉⵙⵜⵓ - Klibia : ville numide en Tunisie qui ⵙⵉⵅⵍⵉⵅⵉ- gnifie : tourner comme une crêpe
ⵅⵙⵅⵓ - Kufa : de krif : inclinaison
ⵅⵙⵅⵍ - Kufane : de ikufane : panier, mot qui a donné lieu à couffin dans la langue française

*** dictionnaire des noms et prénom bérbères de Shamy CHEMINI**

ⵓⵔⵔⴰⵔ ⵓⵔⵔⵣⵡⵉⵖ

الأمازيغي العالم

ⵉⵏⵓ ⵏ ⵉⵔⵔⵣⵡⵉⵖⵏ

LE MONDE AMAZIGH

www.amadalpresse.com

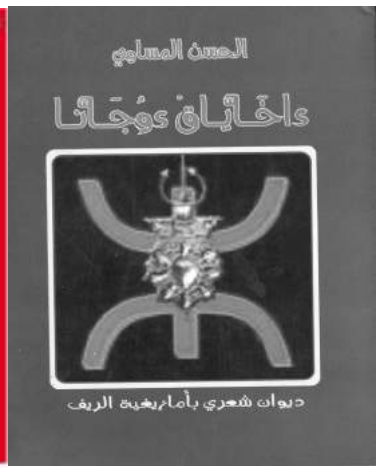

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Atlas, dont les auteurs sont Moha ANAJI et Fatima SADIQI.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⴰⵏ ⵢⵓⵢ ⵓⵔⵓⵢ

ⵖⵙⵉ ⵍⵍⴰⵙⵙ, ⵉⵔⵙⵉ ⵙⵛⵉ ⵏ ⵙⵙⵓⵉⵏ ⵏ ⵍⵍⴰⵙⵉⵜ ⴰ ⵉ++ⴰⵍⵖ ⵉⵅⵜ ⵅ ⵔⴰ ⵉ+ⵙ++ⴰ. ⵖⴰⵍⵜ +ⴰⵔⴰ ⵏ ⵖⵙⵉ ⵙⵓ+ⵉ ⴰⵣⵅⵣⴰ, ⵉⵜⵜⵙⵓ ⵜⵜⵉⵓ ⵏ ⵖⵙⵉ ⵙⵓⵔⵙ. ⵉⵍⵍⵍ+ ⵍⴰⵜⵙ ⵏ ⵙⵛⵉ ⵅ ⵙⵓ+ⵉ, ⵣⵣⵙⵜ +ⵜⵙⵏⵏⵉⵅⵉⵍ, ⵓⵙⵙ ⵉⵍ+ⵙⵙ.

ⵅ +ⵉⵜⴰⵍ+, ⵏⵏⴰ+ +ⵉⵣⵣⵍⴰ ⵢⵓ +ⵜⵙⵏⵏⵉⵅⵉⵍ, ⴰⵜⵜ+ⵉ+ ⵣⵣⴰ+. ⵍⴰ+ +ⵉⵣⵣⵍⴰ:

?+ⴰⵍⵣⵣⴰⵓ+?

ⵏⴰ ++ⴰⵍⵖ +ⴰⵍⵉⵏ ⵍⵙⵅⵙⴰ

ⵔⴰ++ⴰ ⵍ++ⴰ+?

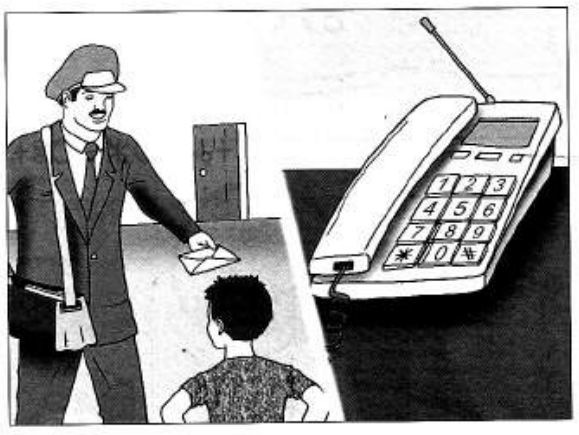

ⴰⵏ ⵙⵓⴰⵓⵢ

♫ +ⵉⵣⵣⵏⵉ+ ♫

ⵍⵛⵙⵔⵔⵙⵏ +ⵉⵢⵓⵉ

ⵍⴰⵔⵣ ⴰⵔⴰⵓⵉⵓ

ⵍⴰⵍⵍⴰⵖ ⵉ+ⵓⵉ

ⵍⴰⵔⵣ ⴰⵜⵓⵉⵏ

ⵍⵏⵏⵙ ⵢⵓ ⵜⴰⵓⵉⵓ

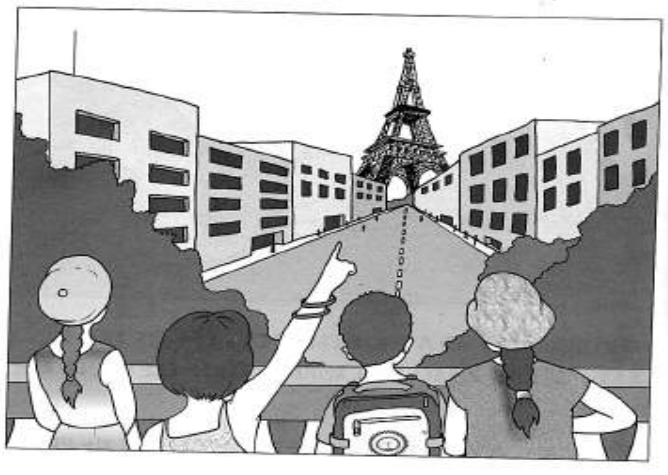

Annonces Légales
AMSAWAD COM,
SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE
AU CAPITAL DE 100.000,00 DH
Siège social : 6 Rue Dayet Aoua 4 éme étage N° 16- Agdal- Rabat

Aux termes d'un acte sous-seing privé en date du 28 août 2012, établi à Rabat, il a été constitué la société à responsabilité limitée "AMSAWAD COM", dont les caractéristiques sont les suivantes:

DENOMINATION

La société prend la dénomination sociale de : « AMSAWAD COM S.A.R.L.»
Cette dénomination pourra être changée par simple décision de la gérance.
Dans les actes, les factures, annonces et publications et autres documents de toutes natures de la société et destinés aux tiers, la dénomination sociale doit être précédé ou suivi des mots écrits visiblement et en toutes lettres "Société A Responsabilité Limitée" ou des initiales "S.A.R.L" et de l'énonciation du capital social, du siège social, du numéro d'immatriculation au registre du commerce prés du Tribunal compétent.

OBJET

La société a pour objet, tant au Maroc qu'à l'Etranger, pour son compte ou pour le compte des tiers :
- la commercialisation d'espaces publicitaire sur tous supports existants et à venir, les conseils en communication, l'organisation de tout type d'événements...
- la création, le développement, l'achat, la vente, la location d'espaces publicitaire, les activités graphiques (sous traitante ou non : créations graphiques), la prestation en produits d'imprimerie (sous traitante ou non), la prestation en produits, services et travaux sur internet et les nouvelles technologies de l'information (création de site, développement de site, ou tout autre moyens de communication dématérialisés...) ;
- la création et la commercialisation d'un journal ou magazine à but culturel, politique, social, informatif, publicitaire [journal d'annonces gratuites] ou autres afin de vendre des encarts publicitaires aux entreprises, professionnels et autres ;
- la création de sites internet avec vente d'encarts publicitaires sur ces mêmes sites;
- la vente d'objets publicitaires et la promotion des ventes par tous les moyens disponibles au Maroc et a l'Etranger ;
- la réalisation de tous les supports de communication, d'information et de sensibilisation de projet, qu'ils soient sous forme écrite (guides, posters, panneaux d'affichage) radiophonique (annonces et émissions) ou audiovisuelle...
- la réalisation, la production, la création de films (courts métrages, vidéos clips, films institutionnels et publicitaires d'entreprise, vidéos clips musicaux, documentaires, films d'entreprises, institutionnels et publicitaires) ;
- la réalisation, la production et la diffusion de moyens et longs métrages, l'édition et la distribution de DVD ;
- l'exploitation de tout produit lié ou non a l'audiovisuel, à la musique, aux oeuvres littéraires et autres ;
- la traduction et l'interprétation, essentiellement de et vers la langue Amazighe ;
- la traduction, la transcription et le doublage pour tout type d'œuvre audiovisuelle de et vers la langue Amazigh ;
- la promotion de la littérature et l'édition, la publication et la distribution d'ouvrages ;
- la communication, la formation et l'animation, spécialement en langue Amazighe ;
- et plus généralement toutes activités et opérations industrielles, commerciales, financières, mobilières, immobilières et autres pouvant se rattacher directement ou indirectement en tout ou en partie à l'une des opérations ci-dessus ou susceptibles d'en favoriser le développement.

SIEGE SOCIAL

Le siège social est établi au "6 Rue Dayet Aoua 4e étage N° 16- Agdal-Rabat".
Il pourra être transféré à tout autre lieu de la même ville, à toute autre ville du Royaume ou à l'Etranger par simple décision de la gérance en accomplissant les formalités juridiques requises en cette matière et en la notifiant aux associés par lettre recommandée.
La création, le déplacement et la fermeture d'établissements annexes en tous lieux interviennent sur simple décision de la gérance, sous réserve du respect des limitations de pouvoirs éventuellement stipulées pour ces opérations.

DUREE

La durée de la société est fixé à Quatre Vingt Dix Neuf (99) années à compter de son immatriculation au registre du commerce prés du Tribunal de Première Instance sauf les cas de dissolution anticipée ou prorogation.

CAPITAL SOCIAL

Le capital social est fixé à la somme de CENT MILLE (100.000) DIRHAMS, divisé en MILLE (1000) parts de CENT(100) Dirhams chacune numérotées de 01 à 1000.
Les parts sociales crées son numérotées de 01 à 1000 et son distribuées entre les associés comme suit :
- NOUREDDINE HATHOUT à concurrence de 400 parts numérotées de 01 à 400 ;
- BILLOUCH ABDERRAHMAN à concurrence de 300 parts numérotées de 401 à 700 ;
- ANOUAR-ESSADAT HATHOUT à concurrence de 300 parts numérotées de 701 à 1000

Les associés déclarent expressément et sous leurs responsabilités personnelles, conformément aux dispositions des lois en vigueur, que les fonds constituants le capital social sont intégralement versées au compte ouvert à la banque au nom de la société et bloqués jusqu' à l'obtention du Registre du Commerce.

GERANCE

La société est administré par un ou plusieurs gérants associés ou non, nommés, dont la durée de mandat est fixée par les associés représentant au moins les trois quart (3/4), du capital social.
Dés à présent, la société est administrée par M. NOUREDDINE HATHOUT, Gérant, lequel pourra valablement engager la société par sa seule signature.
Vis à vis des tiers, ainsi que de toutes administrations publiques ou privés de tous établissements de crédit, le gérant représente la société; il a les pouvoirs les plus étendus pour agir en son nom et accomplir tous actes relatifs à son objet.
La société sera, en conséquence, valablement engagée pour tous les actes la concernant ainsi que pour le retrait de fonds et valeurs, les mandats sur les banquiers, débiteurs ou dépositaires et les souscripteurs, endos, acceptations ou acquits d'effets de commerce par la signature de M. NOUREDDINE HATHOUT.
Le gérant peut déléguer ses pouvoirs qu'il juge convenables à un ou plusieurs mandataires, associés ou non.

ANNEE SOCIALE

L'année sociale commence le 1er janvier de chaque année, pour se terminer le 31 décembre de La même année.
Il est dressé, chaque année, par la gérance un état de situation active et passive de la Société qui est transcrit dans le mois de son établissement sur un registre spécial, dont chaque associé peut prendre communication, au siège social, à tout moment.
Dans les inventaires, la gérance fait subir aux éléments de l'actif les amortissements qu'elle juge utiles.
Le dépôt légal a été effectué au Tribunal de Rabat sous le N 93349.
Pour extrait et mention
La Gérance

Le Group BMCE Bank se consolide en Afrique

Le groupe BMCE BANK a tenu sa conférence de presse le lundi 1 octobre et il a examiné son activité au terme du 1er semestre 2012. Le groupe s'est caractérisé par une consolidation qui se continue tant au Maroc qu'en Europe et en Afrique. Son activité agrégée est en hausse significative avec un Résultat Brut d'Exploitation (RBE) de +30%, d' 1,1 milliard de dirhams dû à la progression du PNB agrégé de + 12,7% tirée par la marge d'intérêts et par la remontée des dividendes des filiales, ainsi que la maîtrise de l'évolution des charges générales d'exploitation.

Mr. Brahim Benjelloun-Touimi, administrateur Directeur Général Délégué auprès de la Présidence en Charge de la Coordination du Groupe BMCE BANK a affirmé que : *« Nous venons aujourd'hui devant vous, pour exprimer la fierté que les principaux actionnaires de BMCE Bank, lors de leur Conseil de jeudi dernier aient approuvé le Plan Stratégique de Développement Triennal 2012-15 du Groupe BMCE Bank et décidé de doter la Banque de moyens suffisants pour le mettre en œuvre. En effet, le conseil d'administration compte soumettre à une prochaine Assemblée Générale, après l'obtention des agréments requis des Autorités Réglementaires, la résolution d'augmenter en numéraire le Capital de BMCE Bank de 2 Milliards de dirhams ainsi que de procéder à l'émission d'une dette subordonnée de 2 autres Milliards de Dirhams. Ce sera, au total, un renforcement de 4 Milliards de Dirhams de fonds propres et de quasi-fonds propres que devrait conforter, par ailleurs, en fonction de la réalisation de résultats probants aux termes de l'exécution du plan Stratégiques, la capitalisation d'une part des revenus générés chaque année, à hauteur de 2 Milliards supplémentaires de Dirhams, grâce à une politique de distribution raisonnable de dividendes. ».* Il a précisé qu'à l'international, il y aura l'accélération de développement en Afrique et, plus précisément, en Afrique Subsaharienne, ainsi les fonds propres mobilisés ont permis la montée en puissance de BMCE Bank dans le capital de Bank Of Africa (BOA) à hauteur de 65%, au terme d'augmentation de capital.

M. Mohamed BENNANI, PDG de Bank Of Africa, présent aussi à la dite conférence de presse a donné plus de précisions sur la présence du groupe avec détachement de nombreux hauts cadres BMCE auprès des filiales de BOA. Ainsi, il s'est élargie au Ghana et à Djibouti dans l'attente d'agrément dans d'autres pays afin d'être présent dans l'Afrique francophone, anglophone, lusophone et hispanophone, au sein de « notre continent patrie » comme l'a appelé M. Brahim Benjelloun-Touimi.

En Europe, la tendance s'est inversé et les actions de restructuration menées ont porté leurs fruits contribuant positivement au Résultat Net Part de Groupe.

Les responsables de BMCE ont abordés de grandes avancées au Maroc à travers la mise en œuvre de Programme de Transformation qu'a accompagné le développement du système d'information. Le succès de BMCE Direct par exemple. Le déploiement du Programme de Régionalisation qui fut finalisée avec la création de 8 régions, et qui constitue un des piliers phares de l'efficacité commerciale.

LA FONDATION BMCE BANK FETE SES PREMIERS BACHELIERS ISSUS DES ECOLES MEDERSAT.COM

La Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement a procédé à la cérémonie de récompense des bacheliers qui s'est tenu au siège de BMCE Bank le vendredi 5 octobre dernier, avec la présence de Dr. Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank, de Mr. Othman Benjelloun, Président de BMCE Bank, de Mr. Ahmed Boukouss, recteur de l'IRCAM, des responsables de ministère de l'Education Nationale, des Administrateurs Directeurs Généraux de BMCE Bank ainsi que d'autres éminentes personnalités.

La cérémonie de récompense des premiers bacheliers issus des écoles Medersat.com s'est déroulée dans une ambiance de fierté et de convivialité, et constituera l'empreinte d'une action citoyenne de contribution à la scolarisation des enfants en milieu rural et à la consécration d'un parcours scolaire réussi de ses élèves qui se sont inscrits pour poursuivre des études universitaires dans différentes régions du Maroc.

Selon Dr. Leila Mezian Benjelloun, il s'agit d'élèves dont 60% sont des filles. 80% de ces bacheliers sont de filières scientifiques et 20% de filières littéraires issus de cinq régions : Souss, Marrakech-Tensift, l'Orienatl, Fès-Boulmane et Tanger-Tetouan.

Cette cérémonie de récompense coïncide avec le treizième anniversaire du lancement des premières écoles du réseau Medersat.com inaugurées en 2000 et assure l'implication continue de la Fondation BMCE Bank à travers toutes les régions du Royaume du Maroc en matière d'implantation des écoles du réseau Medersat.com; de développement de l'enseignement préscolaire et primaire, de recherche et d'innovations pédagogiques, de matériels en langue amazighe et aussi de renforcement des capacités locales en faveur des enfants des régions rurales.

Mselle. Asmae Nassr, l'une des lauréates, de l'école de Béni Enzar a pris la parole et elle a dit *: « Madame la présidente, Monsieur le président !Azul !*

Au nom de mes camarades ici présents et au nom de nos parents, permettez-moi, en ce jour au du 5 octobre 2012 et, qui restera à jamais gravé dans nos mémoires d'enfants, de vous présenter nos vifs remerciements et toute notre reconnaissance pour votre bonté, votre noblesse de cœur et pour votre grande générosité.

Chers parrains ! En nous donnant la chance d'aller à l'école, soyez assurés que votre geste combien louable à jamais gravé dans nos cœurs puisqu'il nous à sauvé de l'ignorance et de l'illettrisme et nous a ouvert les voies de l'avenir et le chemin de la réussite ! Chers parrains ! En nous accueillant aujourd'hui parmi vous, vous venez de nous combler, de nous prodiguer une réel fierté, de susciter en nous la foi, l'espoir, traduisant en acte concrets les propos de Martin Gray dans son ouvrage. Le livre de la vie qui disait, je cite : « Ce que l'on donne à l'enfant, il le rend un jour. Et ce qu'on lui refuse, il le refuse. Et le mal qu'on lui fait, il peut le faire. Mais si on gonfle ces jeunes voiles au souffle de la force, du courage de la droiture, alors il vogue et sait affronter la tempête ». Enfin, chers parrains, tout en vous réitérant notre reconnaissance infinie, nous vous exprimons tout notre engagement de ne ménager aucun effort pour notre réussite à laquelle vous avez contribué et vous contribuez très largement et depuis toujours ! Mille mercis!, Merci pour tout ! TANMIRT ! ».

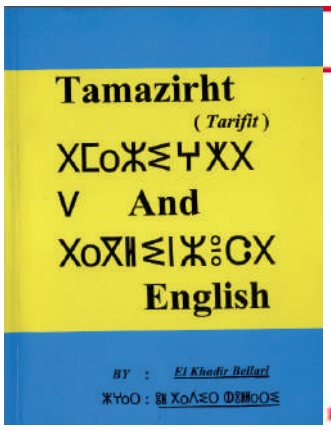

الأمازيغي العالم

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

LE MONDE AMAZIGH

www.amadalpresse.com

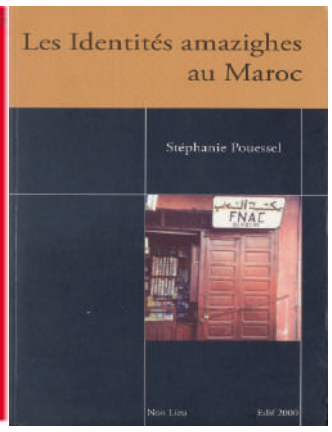

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 146/ Octobre 2012-2962 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

AZAWAD:

LES AMAZIGHS INTERPELLENT FRANÇOIS HOLLANDE

Rachid RAHA*

A Son Excellence,
M. François Hollande
Président de la République Française

OBJET : UNE SOLUTION POLITIQUE AU CONFLIT MALIEN AVANT L'INTERVENTION MILITAIRE

Monsieur Le Président,

Comme vous l'avait affirmé lors de l'Assemblée Générale de l'ONU à New York le 26 septembre dernier que : « la situation dans le nord de Mali était insupportable, inadmissible et inacceptable », appelant à une intervention militaire urgente, je tiens à vous préciser que cela s'elle se fait sans la collaboration et l'implication directe des révolutionnaires du Mouvement National pour la Libération de l'Azawad (MNLA), ou encore pire, si on les embarque dans le même sac que les terroristes, les conséquences seront désastreuses et irréversibles dans le Sahel, en Afrique du Nord(Tamazgha) et inclus l'Union Européenne dont la France sera aux premiers plans.

Ce conflit qui a opposé les révolutionnaires du MNLA (dont la majorité est touarègue) et les autorités militaires du Mali certes a déstabilisé toute la zone du Sahel, avec des risques majeurs et néfastes à vos intérêts économiques ainsi que pour la paix dans la région. Du fait que le précédent gouvernement de Nicholas Sarkozy n'avait rien fait pour dialoguer avec le MNLA, (ce qui nous a obligé à faire un appel aux citoyens français d'origine amazighs à un vote sanction contre lui lors des dernières élections présidentielles (www.amazighnews.com/fr/articles/appel-aux-citoyens-francais-dorigine-amazigh-pour-un-vote-sanction-contre-nicolas-sarkozy). Alors à cause de marginaliser les revendications légitimes du MNLA, cette politique de laisser faire a permis aux terroristes salafistes (AQMI, MUJAO et Ansar Eddine) d'occuper les principales villes de nord du Mali (Tombouctou, Gao et Kidal) où ils n'ont pas perdu le temps à appliquent directement la loi islamique et à terroriser la société civile dont les premières victimes étaient des femmes touarègues, battues et humiliées en plein public, du jamais vu chez le monde touarèg.

si vous voulez vraiment venir à bout de ces groupes terroristes précités, cela ne pourrait se faire qu'à la seule condition d'un accord entre le MNLA et le gouvernement transitoire du Mali, qui pourrait être aidé et renforcé par la CEDEAO et le soutien diplomatique de la France, des Etats Unis d'Amériques et des Nations Unies. Et pour qu'il y ait cet accord, il faudrait concilier entre les revendications séparatistes du MNLA et l'intangibilité des frontières que défend l'Etat malien. C'est dans ce sens que notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe, qui défend les droits des amazighs, d'une façon générale, et celle des touaregs en particulier, vous propose d'appuyer cette formidable formule qui pourrait contribuer amplement à régler le problème malien à travers « l'autonomie de l'Azawad dans le cadre d'un Etat fédéral malien ».

Nous vous adressons, dans ce site web http://charqi.blog4ever.com/blog/lire-article-379408-9516728-l_azawad_entre_droits_des_peuples_a_disposer_d_eux.html, l'exposé fait en ce sens par Dr. Mimoun Charqi, analyste juridique et politique, président d'honneur de l'AMA(publié dans le monde amazigh N144 du mois d'octobre) . En vous remerciant de votre diligence, veuillez agréer, Monsieur Le Président, l'assurance de notre considération fort distinguée.

Signé : Rachid Raha
Président délégué pour les Affaires Internationales de l'AMA

Interview à Omar Louzi Président de Massinissa Institut

❋ Pourquoi vous avez créé ce centre et c'est quoi ses objectifs?

❋❋ **Pour mener la réflexion stratégique ne pouvant être l'apanage d'une seule institution, Massinissa Institut , est ouvert sur le monde extérieur, prône une démarche partenariale à l'échelle nationale et internationale qui suscite l'émulation intellectuelle et les synergies et libère la création et l'innovation. Cette vision est déclinée dans des activités qui s'articulent autour de trois axes :**

– Think tank : Etude des questions stratégiques pour le pays ;

– Veille stratégique: Observation et veille stratégique ;

– Forum : Centre de débat et d'intelligence collective ; dissémination de la réflexion stratégique auprès de différents publics ; diplomatie intellectuelle.

La quête de l'excellence, de l'innovation et de la rigueur sont des principes forts de la charte des valeurs de "Massinissa Institut". Fonctionnant en mode projet, l'institut est doté d'une organisation souple. A travers une approche globale , dont les maîtres-mots sont interdisciplinarité et transversalité, ce mode d'organisation permet à l'institut de fonctionner avec un effectif restreint, mais à haut potentiel, capable de piloter la réflexion stratégique.

Sur le plan scientifique, l'institut s'adjoint, pour la réalisation de ses programmes d'études, l'expertise d'universitaires et de consultants externes bénévoles. Des groupes de pilotage scientifique sont constitués en vue d'assurer la conformité des travaux et des résultats avec les standards internationaux les plus rigoureux.

Pourquoi Massinissa , c'est juste parce que c'est le premier Roi Amazigh, conscient de son africanité … c'est lui qui a dit … presque deux cent ans avant JC : " l'Afrique aux Africains" .

❋ votre première table ronde a été consacrée au problème de l' Azawad. Comment s'est passée et quelles sont les conclusions de la dite table ronde?

❋❋ **Effectivement, la première table ronde a eu comme Thème: l'Azawad. Une vingtaine de Chercheurs et activistes amazighs ont travaillé sur un rapport important pour sortir avec des conclusions sur la situation exact de ce conflit et comment le régler. Cette réunion a été une réussite totale. Je profite de cette occasion pour remercier tous les chercheurs qui y ont participé et qui ont fait un travail formidable. les conclusions seront rendus publiques dans les semaines qui viennent et un rapport sera envoyé aux ONG internationales, la Presse et au Chef du gouvernement.**

❋ Comment voyez vous la solution de ce qui se passe au nord du Mali?

❋❋ **La solution c'est aux touaregs de la proposer et en tant qu'activiste Amazigh, je les soutiendrais … bien sur dans le cadre d'un Etat laïc, démocratique et citoyen.**

❋ Et à propos quelle théme vous pensez y aborder la prochaine fois?

❋❋ **pour la prochaine table Ronde, nous avons choisi le thème de la loi organique concernant la constitutionnalité de la langue Amazigh, langue officielle.**

❋ **réalisé par Rachid RAHA**

الإعلام العروبي يشن الحرب على mca وينشر سمومه القومجية

* ياسين عمران

قامت عدة مؤسسات صحفية ًوطنية ً وإلكترونية بنشر قصاصة إخبارية مفادها أن فصيل أمازيغي – المحكمة الشعبية الأمازيغية - يتوعد بقطع أيدي الطلبة القاعديين بمختلف الجامعات المغربية، وذلك بعدما تعرض طالب يدرس في كلية العلوم بمراكش يوم الخميس 27 شتنبر 2012 لهجوم من طرف عصابة انهالت عليه بالعصي و الهروات و الأسلحة البيضاء. و أضافت هاته المؤسسات الصحفية على أن هذا الفصيل الأمازيغي يعتمد في تصفية خصومه الإديولوجيين المفترضين على المحاكم الشعبية في تطبيق أحكامه على الفصيل اليساري الذي ينشط داخل منظمة أوطم.

وفي المقابل نفت وزارة الداخلية يوم الإثنين فاتح أكتوبر نفيا قاطعا وجود أية مجموعة تطلق على نفسها المحكمة الشعبية الأمازيغية مؤكدة على أن الترويج لهذه الإدعاءات الزائفة و المغرضة من طرف بعض الجهات، يسعى إلى خدمة أهداف سياسوية بعيدة كل البعد عن مصالح الطلبة.

هاته القصاصة الإخبارية للأسف تفتقد لمعايير المهنية في تناولها لهذا الخبر، وذلك انطلاقا من كونها لم تعتمد على مبدأ الحياد في تناولها للحدث، ولم تقم بتمحيص وتدقيق المعلومات المتوفرة لمقاربة الموضوع مقاربة علمية و مهنية، بل على العكس من ذلك قامت بالتشهير وتلفيق التهم للمكون الطلابي الأمازيغي الذي ينشط بدوره في منظمة أوطم.

وتأتي هاته الحملة المسعورة التي تقودها أقلام مأجورة للتشويش على مجموعة من الملفات الأمازيغية التي تحرج القوى الماضوية و العروبية بالمغرب، فهاته الخرجات الإعلامية المقصودة تستهدف بالأساس تعقيد ملف المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية بسجون المملكة، وتشويه سمعة الطلبة الأمازيغيين لدى الرأي العام الوطني و الدولي. وقد استهدفت هاته الحملة أيضا المكون الطلابي الأمازيغي- mca -الذي ينشط داخل الجامعات المغربية، و ذلك نظرا لأن الحركة الثقافية الأمازيغية هي المكون الطلابي الوحيد الذي يؤمن بالتعدد والإختلاف وينبذ العنف و الإقصاء، في حين أن الفصائل الأخرى أدبياتها و أورقها المذهبية و المرجعية تتبنى العنف الثوري و الجهادي في حق الطلبة و المؤسسات العامة و الوطنية. وربما قد تكون إشارة سياسية تمهد الطريق للتنظيم الطلابي المرتبط بالحزب الإداري للهيمنة على الجامعات المغربية للعب على التناقضات الفكرية و المذهبية بين المكونات و الفصائل الطلابية لبسط السيطرة على منظمة أوطم، واستغلال رصيدها النضالي لمواجهة الحكومة الملتحية وجعلها تخدم المصالح الحزبية للوافد الجديد على الساحة الطلابية . وقد يتعزز هذا السيناريو أكثر بعدما تم استدراج بعض الطلبة المحسوبين على الحركة الثقافية الأمازيغية لعقد لقاء مع منظمة أزطا الأمازيغية التي تعتبر الذراع الأمازيغي لحزب البام للمناورة و سحب البساط من mca وخلط الأوراق لخدمة مشروع قدماء المتياسرين والنخب المتمخزنة .

وقد تكون أيضا ذريعة لجر الحركة الثقافية الأمازيغية لمنزلقات خطيرة رسمها الكبار في الصالونات و النوادي المكيفية لتدبير مرحلة السيطرة على المكونات الطلابية وتفتيتها من الداخل عبر نهج سياسة قائمة على تحويل الجامعة المغربية إلى حلبة للمصارعة و المسايفة بين الطلبة.

ومن جانب أخر فهاته الحملة العروبية تستهدف تحوير النقاش الوطني حول مستقبل الأمازيغية بالمغرب لخدمة أجندة سياسية معينة معادية للأمازيغية، ولفرملة مكتسبات الحركة الأمازيغية و إفشال نضاليتها السلمية و الهادئة في تحقيق مكاسب تاريخية لأبناء تامزغا.

اليوم الحركة الأمازيغية تستعد للتوهج من جديد لإستكمال نضاليتها الديموقراطية و تحقيق المشروع الأمازيغي الديموقراطي الحداثي القائم على قيم إنسانية راقية ونبيلة، وتستعد الحركة الأمازيغية للتكتل من جديد لفضح حراس العروبة والمتطرفين القومجيين الذين تزعجهم مكتسبات الحركة الأمازيغية الذين يعملون على عرقلة القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية للإبقاء على الوضع اللغوي المتميز التي تحظى بها اللغة العربية داخل المؤسسات الوطنية .

محكمة الإستئناف بالراشيدية تؤجل النظر في ملف المعتقل السياسي الأمازيغي يوسف عاهيد

* ياسين عمران

قررت محكمة الاستئناف بالراشيدية صباح يوم الأربعاء 10 أكتوبر 2012 تأجيل النظر إلى غاية 24 أكتوبر الجاري، وذلك نظرا لعدم حضور الضحية و الشهود.

ويتابع يوسف عاهيد بتهمة المشاركة في الأحداث المؤلمة التي عرفتها الكلية المتعددة التخصصات بالرآشيدية، والتي أدت إلى إصابة طالب محسوب على فصيل النهج الديمقراطي القاعدي بجروح متفاوتة الخطورة،مما أدى إلى اعتقاله يوم 18 أكتوبر 2011 في مسقط رأسه بجماعة الملعب .

وحسب أقوال الشهود فإن المعتقل السياسي الأمازيغي يوسف عاهيد كان موجودا أثناء اندلاع المواجهات الطلابية بقريته ورتوروك، مما يؤكد حسب مناضليي الحركة الثقافية الأمازيغية بأن اعتقاله جاء نتيجة ديناميكيته النضالية و قدرته المبهرة على تأطير وإقناع الجماهير الطلابية بعدالة القضية الأمازيغية.

ومن جهتهم فقد نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية موقع إمتغرن وبعض مناضلي الحركة الأمازيغية بآيت غيغوش بالإضافة إلى أصدقاء وعائلة المعتقل السياسي للقضية الأمازيغية يوسف عاهيد وقفة احتجاجية أمام محكمة الإستئناف طالبوا فيها بإطلاق سراح المعتقليين السياسيين للقضية الأمازيغية.

قضية "المحاكم الشعبية الأمازيغية بالجامعة" : المستفيدون والضحايا

تناقلت بعض وسائل الإعلام، بالكثير من التهويل والإثارة، شائعة وجود "محاكم شعبية أمازيغية بالجامعة" تحكم بقطع أيدي وأرجل الطلبة القاعديين الناشطين بمختلف الجامعات، ولم تخل قصاصات بعض المنابر الصحفية من اللمز والغمز والإستهداف الصريح للحركة الأمازيغية ومكوناتها الجمعوية. وبما أن وراء كل إشاعة وقضية مستفيدون ومستهدفون وضحايا، سنحاول تقديم كل فئة من هذه الفئات، والأسباب التي تجعل منها ما هي عليه في ارتباط بقضية "المحاكم الشعبية الأمازيغية".

المستفيدون من قضية" المحاكم الشعبية الأمازيغية" :

هناك الكثير من المستفيدين من إثارة هذا النقاش، و درجة استفادتهم تختلف باختلاف مواقعهم ورهاناتهم سواء المرتبطة بقضايا الجامعة أو الشأن السياسي والثقافي واللغوي عموما.

1- الأجهزة الأمنية المكلفة بضبط الحراك داخل الجامعة :

نفت وزارة االداخلية ، في بلاغ صادر يوم أمس الإثنين، أي وجود لمجموعة تطلق على نفسها "المحكمة الشعبية الأمازيغية"، مؤكدة على أن ما وقع بمراكش يتعلق بنزاع نشب يوم 27 شتنبر بمقصف كلية العلوم بمراكش بين طلبة منتمين إلى الفصيل الأمازيغي والفصيل القاعدي، أدت إلى إصابة طالب قاعدي نقل إلى المستشفى لتلقي العلاجات االضرورية.

بلاغ وزارة الداخلية يحسب لها، لأنه أدخل شيئا من الإطمئنان على الطلبة وأسرهم، لكنه أبقى الباب مفتوحا على كل التأويلات، بتاكيده على معارك بين الفصيل الأمازيغي والفصيل القاعدي. بلاغ وزارة االداخلية أبقى على إمكانيات توظيف الحدث مستقبلا من طرف الأجهزة الأمنية، سواء في عملية الضبط أو التأديب أو إعادة ترتيب الأوراق والإصطفافات بالجامعة.

المقاربة الأمنية الصرفة هي الإطار الذي يندرج ضمنه بلاغ وزارة الداخلية، وهي نفسها المقاربة التي أجهزت على الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعزلت الجامعة عن محيطها، وحولتها من مشتل للأطر إلى غابة مرعبة.

البلاغ أيضا قد لا يكون بعيدا عن ترتيبات تعبد الطريق لتفويض ضبط الأمن وتدبير شؤونه بالجامعات، إلى وزارة الداخلية.

2- بعض الاحزاب السياسية المقتنعة بجدوى تاسيس قطاعات طلابية :

التدافع السياسي بمغرب ما بعد دستور 2011، بصدد إفراز اصطفافات جديدة توظف الحداثة والأسلمة والديمقراطية وغيرها من المفاهيم التي تؤدي إلى النتيجة ذاتها، والمتمثلة في الخندقة القسرية للجميع إما في الصف الحداثي أو الصف الإسلاموي. وهذين الخندقين قد لا يؤديان، في ظل ميزان القوى الحالي، سوى إلى نتائج متطابقة، اسلمة التسلط بالنسبة للإسلاميين وتحديث الإستبداد بالنسبة للحداثيين . وحيث أن هذه الإصطفافات بدأت تظهر بشكل جلي في الخريطة الحزبية و الأداء الحكومي، فإن نقلها إلى الجامعة أصبح أمرا ملحا بالنسبة لعرابي هذا المخطط.

لذلك نشهد حراكا حزبيا غير مسبوق يستهدف إعادة ترتيب الاوراق داخل الحرم الجامعي، ومن أوجه هذا الحراك، على سبيل المثال لا الحصر، تاسيس القطاع الطلابي لحزب الأصالة والمعاصرة، الذي تؤكد وثائقه على الإنتماء للإرث التاريخي المشرق للحركة الطلابية الذي راكمه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. هذه الأطراف الحزبية من المستفيدين المحتملين من "قضية المحاكم الشعبية الأمازيغية"، لأن نقل معركة الإصطفاف إلى الجامعة، تتطلب عملية تفكيك البنيات الفصائلية التي لا تستجيب لمعايير الضبط الحزبي. لذلك من الممكن أن تكون الحركة الثقافية الأمازيغية على مرمى نيران، الإستراتيجيات الحزبية. بعد فبركة الإشاعة وحسن توظيفها، ستحين لحظة الانقضاض.

* عبدالله حيتوس

3- تيارات "اليسار" الراديكالي المنحرفة :

إن القول بوجود تيارات يسارية منحرفة، يروم توضيح هوية تلك المجموعات التي تحمل اسماء مختلفة باختلاف المواقع الجامعية، وتقتات كلها من الثرات النبيل لليسار الراديكالي السبعيني. فالقمع الذي تعرض له اليسار الماركسي في الجامعة، في السبعينات والثمانينات، والعنف الذي مورس في حق قياداته ومناضليه، أجبر ته على الدخول في شبه فوضى تنظيمية، جعلته يعيش مخاضا عسيرا، في بداية التسعينات، نتج عنه انحراف كبير في الفكر والممارسة. في ظل تلك الظروف، تشتت تراث الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين، بين مجموعات يقدم كل منها نفسه كوارث شرعي لإرث اليسار الماركسي، وعلى خلاف الفصائل الحزبية وتيارت الإسلام السياسي، لم يكن طلبة اليسار الراديكالي المنحرف امتدادا تنظيميا داخل الجامعة لأي كان، كانوا فقط امتدادا شعاراتيا مشوها لحلم الثورة، فتحول مثلا شعار"العنف الثوري" إلى سلوك فج وطقس يومي عند الكثير من المنتسبين لهذا التيار، فتعطلت ملكة العقل لديهم واشتغلت مكانها غريزة الفتك بالخصم، ولو لأتفه الاسباب.

هذه التيارات أصبحت مع نهاية عقد التسعينات، خطرا حقيقيا على كل من يخالفهم الرأي، ومساهما فعالا في تدمير الجامعة المغربية والتحصيل العلمي به، مع تسييد العنف والإرهاب بها.

التيارات اليسارية المنحرفة من المستفيدين الكبار من قضية " المحاكم الشعبية الأمازيغية"، لأن الخطاب الأمازيغي أصبح منافسا قويا في عملية الإستقطاب عند كل دخول جامعي. كما أن الحركة الثقافية الأمازيغية أفشلت أهداف اليسار المنحرف، المتمثلة في إفراغ الجامعة من كل المنافسين عبر إرهابهم بالعنف، لأن كل ممارسة عنيفة من قبل المنحرفين كانت تجابه بدفاع قوي عن النفس من طرف المنتسبين للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة.

4- تيارات الإسلام السياسي بالجامعة :

تيارات الإسلام السياسي من جانبها، أحد المستفيدين المحتملين من قضية "المحاكم الشعبية الأمازيغية"، لأنها تسعى لتوثير الأجواء بالجامعة، ودفع الإقتتال بين اليسار المنحرف والحركة الثقافية الامازيغية إلى أبعد مدى ممكن، بهدف التخلص من المنافسين المزعجين.

تيارات الإسلام السياسي، خبيرة في العنف والإشاعة داخل الحرم الجامعي، فهي التي قامت بالتأصيل للعنف المنهج داخل الجامعة، فكونها امتدادا تنظيميا لتنظيمات كالعدل والإحسان والتوحيد والإصلاح وغيرها من الجماعات الأصولية، جعل منها أداة لتنفيذ مضمون التوافقات بين القيادات السياسية الاصولية، والمنظومة الامنية المغربية المهووسة بضبط الجامعة والحيلولة دونها والمساهمة في التغيير المنشود. تلك التوافقات كانت في الكثير من الأحيان تاخد صبغة تفويض وزارة الداخلية للإسلاميين مهمة تأديب عناصر اليسار الراديكالي بالجامعة، وهو ما حدث سنة 1991، مع بداية جرائم القتل بالجامعة، جرائم خلفت العديد من الجرحى والمعطوبين وشهيدين، هما المعطي بوملي وآيت الجيد بنعيسى.

تيارات الإسلام السياسي بالجامعة، قد تكون أيضا بصدد ضربة استباقية، تحصل من ورائها على بعض المكاسب السياسية والتنظيمية، خصوصا وأن النقاش السياسي المرتقب حول القانون التنظيمي بشأن الأمازيغية، قد ينقل إلى الجامعة، كما انتقلت إليه معركة الحرف الأمازيغي سنة 2003، زمن احتدام الصراع بين الحركة الأمازيغية وجمعياتها من جهة وحزب العدالة والتنمية والعدل والإحسان من جهة أخرى.

5- فئة قليلة من العدميين الأمازيغ :

هناك فئة قليلة جدا من الطلبة العدميين الأمازيغ، لفظتهم الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، بعد أن فشلوا في تحويل الحركة الثقافية الأمازيغية إلى نسخة من اليسار الراديكالي المنحرف، يعتمد العدمية منهجا للتحليل والعنف أسلوبا "للإقناع". هؤلاء من المستفيذين المحتملين أيضا، لأنهم بافتعال "قضية المحاكم الشعبية الأمازيغية"، يحاولون لفت الإنتباه إليهم، بعد أن نسيهم الجميع.

ضحايا قضية" المحاكم الشعبية الأمازيغية" :

ضحايا قضية المحاكم الشعبية الأمازيغية كثيرون، غير أن خطورة الأضرار تختلف من ضحية إلى أخرى.

1- الجامعة المغربية :

من شأن افتعال قضية "المحاكم الشعبية الأمازيغية"، تأزيم الوضع بالجامعات المغربية، وخلق حالة من اللاأمن بها وتسميم ظروف التحصيل العلمي. ستضاف هذه القضية إلى جملة من الأمراض التي تعاني منها الجامعة المغربية التي تعد من أسوإ الجامعات في العالم، فوضعيتها تلك، جعلتها تغيب عن التصنيف العالمي لأفضل الجامعات لموسم 2011 – 2012، الذي أعلنت عنه مجلة "Times Higher Education" المختصة في التعليم العالي وتصنيف الجامعات.

2- الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة :

استند المؤسسون الأوائل للحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، في بداية التسعينات، إلى كل ما هو نبيل في الثرات الإنساني، وإلى ما تزخر به الثقافة الأمازيغية من قيم نبيلة تنبذ العنف، وتحث على احترام الإختلاف وتدعو إلى الوحدة في ظل التعدد. وتوسع قاعدتها الجماهيرية راجع بالأساس إلى نبل رسالتها، وإلى الممارسة الميدانية المسالمة للمنتسبين إليها.

طيلة عقد التسعينات وحتى سنة 2006، ظلت الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة وفية للأهداف النبيلة التي من أجلها أسست، وكانت تزود الحركة الجمعوية الأمازيغية بالأطر والكفاءات، وتوسعت قاعدتها حتى اصبحت تعد بالآلاف، فكان طبيعيا أن تكون مستهدفة من طرف من يمسكون بخيوط الشأن الجامعي ببعديه الأمني والسياسي. إشتغلت، إذن، ماكينة التوظيف والتمييع وتحريف المسار، وتمكنت من تحقيق بعض الأهداف القليلة، من بينها تسميم العلاقة بين الحركة الجمعوية الأمازيغية والحركة الثقافية الأمازيغية، إضافة إلى التشويش على خطاب الحركة، بتشجيع النزعة الجهوية والقبلية وتجنيد بعض العدميين للقيام بذلك. غير أنه يجب التأكيد على أن الحركة الثقافية الأمازيغية، ورغم كل ذلك ظلت على العموم وفية للغايات النبيلة التي من أجلها خرجت للوجود.

لاغرابة إذن، أمام صمود الحركة الثقافية الأمازيغية وتشبث مناضليها بالمطالبة بالديمقراطية وإحقاق الحقوق، أن يلجأ من يستهدفها ، إلى أساليب أكثر وحشية، عبر ضربات عنيفة من الخارج نفذها التيار اليساري الراديكالي المنحرف، ومن الداخل عبر تشجيع العدميين الأمازيغ على نشر الخطاب العدمي والنزوعات الجهوية القبلية، والتحريض على مواجهة العنف بالعنف.

3- الحركة الأمازيغية :

لن يستسلم مناهضو ترسيم اللغة الأمازيغية بكل سهولة، فبعد هزيمتهم في معركة الترسيم، تلوح في الافق ملامح معركة القانون التنظيمي المنصوص عليه في المادة الخامسة من الدستور، وهم يستعدون لها بكل الوسائل. هؤلاء المناهضون قادوا عملية نشر خبر "المحاكم الشعبية الأمازيغية" على نطاق واسع، وقاموا بتحليلات سوريالية، وصلت حد اعتبار تلك المحاكم المزعومة، جناحا سريا للحركة الأمازيغية.

هؤلاء سبق لهم سنة 2003، إبان معركة الحرف الأمازيغي، أن قاموا بالإعلان عن تأسيس أزيد من مائة جمعية امازيغية وهمية، لمواجهة الحركة الأمازيغية. من المحتمل جدا أن تكون "المحاكم الشعبية الأمازيغية" جزء من نفس التكتيك السياسي، الذي سيفشل لا محالة كما فشل سنة 2003.

هناك بالمغرب أيضا، من يطرح سؤال الجدوى من استمرار الجمعيات الأمازيغية بعد ترسيم اللغة الأمازيغية، هؤلاء لا يزعجهم الترسيم بقدر ما يزعجهم الفكر التحرري الذي تنشره الجمعيات والفعاليات الأمازيغية. قضية المحاكم الشعبية الأمازيغية، قد لا تكون بعيدة عن مخططات هؤلاء.

4- المعتقلون السياسيون مصطفى أوسايا وحميد أعضوش :

من الصدف الغريبة والمحيرة، تزامن إثارة قضية المحاكم الشعبية الأمازيغية، مع تأسيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن المعتقلين الأمازيغ، والتي تهدف إلى إظهار براءتهم من تهم العنف والقتل التي يقضون بسببها عقوبة تزيد عن عشر سنوات.

فإعلان التأسيس تم بالرباط يوم السبت 29 شتنبر، والإعلان عن قضية المحاكم كان يوم 1 أكتوبر.

كل ما سبق ذكره احتمالات تسندها معطيات، وما علينا سوى ان ننتظر بعض الأيام لتتضح خيوط المؤامرة، فلن يصح إلا الصحيح، وحبل الكذب قصير.

*رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

أكال

أكـــال كلمة أمازيغية لها معنى دلاليا للارتباط العضوي والوجداني والتاريخي والأنتربولوجي للإنسان الأمازيغي بالأرض كمجال وواقع معيشي تفاعل معه عبر العصور ليصنع حضارته ووجوده كغيره من أبناء البشر ، وبالتالي فالأرض في الثقافة الأمازيغية هي الأم الحنون المانحة للوجود البشري كينونته والتي تمده بكافة مقومات الارتقاء بالحياة إلى مستوى معيشي مأمول في ظل متغيرات تتطلب عناء الجهد والمقاومة حفاظا على بقاء لائق بالهوية والحضارة واللغة وكل الصنوف المشكلة للثقافة ، لأن الإنسان الأمازيغي المتشبث بكينونته ووجوده الهوياتي لاينظر إلى الأرض نظرة استهلاكية لخيراتها السطحية والباطنية، أو نظرة إقطاعية جشعة مرتبطة بالاستغلال والاستبداد والريع ، وإنما لكونها هو، أي أنه يرهن دوما وجوده ببقائه مرتبطا بها مهما كان مستواه المعيشي ، ولهذا قد لا نستغرب أي تحالف بين الطبقات والمذاهب ، مهما بلغت تناقضاتها المظهرية ، عند تهديد الأرض من أي مصدر كان ، مهما تكن النظريات والإيديولوجيات المغلفة لهذا التهديد ، فنحن إذن أمام نظرة فلسفية قيمية وجودية ترى استمرارية الحياة في بقاء الأرض.

لقد كانت الحركة الأمازيغية هي السباقة إلى الاستعمال السياسي لمصطلح أكـــال ، بالربط بين ثلاث تيمات أساسية تم اتخاذها أوراشا للاشتغال الحقوقي ، وهي :» أوال ـ أكال ـ أفكان» ليتم بذلك تجاوز أساليب المهاترات في التعاطي مع الشأن الحقوقي ، مما أكسب الثقافة الحقوقية بعدا وجوديا هوياتيا بوأها المكانة اللائقة في المشهد السياسي المغربي ، وفي الآونة الأخيرة منحت مجموعة إزنزارن ، بعد عودتها إلى الساحة الإنتاجية ، بعدا إبداعيا فلسفيا صوفيا لمفهوم أكـــال ، معتبرة إياه واقعا معيشيا صلبا قاسيا كالجلاميد ، وأيضا أما حنونا يتم اللجوء إليها للتدثر والاستمتاع بلحظات الراحة والصفاء ، وللتخلص من تبعات أعباء الحياة، فهل ستنتصر الحياة الإبداعية والفلسفية والوجودية والصوفية في مواجهة المهاترات والجشع والمضاربات ؟ بمعنى آخر هل ستتغلب ثقافة « تيويزي « على إباحيات الريع ؟

جذور العنف ضد الحركة الثقافية الأمازيغية

*بـــقـــلم:المقاول إبراهيم

ينبغي في المقام الأول تحديد جوهر العنوان والذي يبدو غامضا شيئا ما على اعتبار أننا لانقصد بأن الحركة الثقافية الأمازيغية تخلت عن السلمية وتبنت العنف بقدر ما هو حديث عن العنف الذي تعرضت له ولازالت تتعرض له.

إذ كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التحدث باللغة الأمازيغية داخل الساحة الجامعية،قبل سنوات التسعينات، نظرا لسيطرة الفكر العروبي الذي يرفض تماما كل ما يتعلق بالأمازيغية، فإن عقدة الألسن قد حلت فيما يخص الأمازيغية بفضل ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية.

إن الحديث عن الحركة الثقافية الأمازيغية يستوجب الحديث عن تصورها وتاريخها ولما كان موضوع هذا المقال هو العنف فسنكتفي وفقط بتوضيح ما يجعلها تتعرض له ومن ثمة نستشف إلى أي حد يمكن القول أن العنف في خدمة الحركة الثقافية الأمازيغية.

إن المتمعن والمتتبع للأشكال النضالية التي تنظمها الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الساحة الجامعية سيستنتج ومنذ الوهلة الأولى أنها من جهة تؤمن بالتعدد والاختلاف ولم تكن يوما من الأيام تتبنى العنف، ومن جهة أخرى تؤمن في نقاشاتها بالمقارعة الفكرية، الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان والجماهير الطلابية تستفيد وعندما تستفيد هذه الأخيرة فهذا هوالمبتغى الجوهري. وعليه نؤكد أن الحركة الثقافية الأمازيغية ترفض،جملة وتفصيلا، اللجوء إلى العنف لتصفية من يخالفها الرأي، أما فيما يخص البديل الذي سطرته فسوف نناقشه لاحقا.

لما كانت الحركة الثقافية الأمازيغية تعتمد في مرجعيتها على عصارة الفكر البشري المتنور من اجل إقناع أعداء الأمازيغية بمشروعية وشرعية القضية الأمازيغية ولما كانت تعتمد على الدلائل العلمية لضحد مجموعة من الترهات وتبحث في التاريخ لإزالة الستار عن مجموعة من الحقائق، فان المخزن أدرك خطورة هذه الحركة عليه ورأى فيها المنافس ولذالك لا يتوانى في التخلص منها ومن انتقاداتها عن طريق أذياله من داخل الساحة الجامعية.

إن خطاب جل المكونات الطلابية ليس إلا نسخة طبق الأصل لخطاب المخزن أو بالأحرى أبواقه بحيث لاتتردد هذه المكونات للتطبيل لإيديولوجيته _العروبة والإسلام_ ومن ثمة نتحدث عن المخزن بين وحدة الخطاب وتعدد الأوجه لكن حتى تتضح الأمور وتفاديا للغموض الذي قد يشوب أذيال أو أبواق المخزن فإننا نقصد بها المتمركسين والمتاسلمين.

إن محاولة التخلص من الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الساحة الجامعية سيتم بطريقة غير مباشرة بحيث سيكتفي المخزن بتسخير أذياله ومعنى ذالك انه سيوفر جميع الشروط اللازمة لتصفية مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية وزرع الرعب في صفوف متعاطفيها. وعليه فإن المخزن كان ولايزال وفيا في توفير المسكن والملبس والمشرب للجنجويد العروبي على اعتبار ان المنحة غير كافية لسد تلك الحاجيات بسبب مكبوتاتهم في الكليات لمدة تزيد عن 8 سنوات وكأنهم يصنعون الصواريخ في الجامعات، بالإضافة إلى ذالك نجد المخزن يتفادى اية متابعة قضائية ضدهم علما أن هؤلاء المجرمين قدمت في حقهم عدة شكايات بداية بشكاية المكتري وصاحب الدكان مرورا بشكايات الموظفين بالكليات وصولا إلى شكايات أبائهم وأمهاتهم الأئي لم يسلموا من جهتهم، هذا إلى جانب شكايات مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية.

إذن بفضل العوامل السالفة الذكر نجزم أن أذيال المخزن استطاعوا ممارسة العنف على ايمازغن داخل أسوار الجامعة عبر التاريخ ويكفينا الإشارة إلى بعض السنوات والمواقع التي كانت مسرحا لذالك :

بداية بموقع فاس،موقع مراكش سنة 1999، موقع امتغرن سنة 2003، موقع اكادير سنة 2005، جميع المواقع سنة2007، موقع وجدة سنة 2009، موقع اكادير سنة2010، (موقع امتغرن، امكناس، تازة، أكادير سنة 2011)، موقعي امتغرن و أمكناس سنة2012

بناءا على هذه المعطيات الواقعية والتي نجمت عنها مجموعة من الضحايا نؤكد ان العنف الممارس على الحركة الثقافية الأمازيغية لم تكن له الانطلاقة سنة 2007 بل يرجع الى قبل ولادتها بالساحة الجامعية.

على كل، نود الإشارة إلى أن أول خطأ ارتكبه موقع امواركش، (هنا اقول أنني تعمدت قول موقع مراكش عوض قول الحركة الثقافية الأمازيغية على اعتبار أن تصورها لم يتوحد بعد آنذاك)، هو السكوت عن العنف الممارس عليه سنة 1999 ولعل الأجيال اللاحقة بعد ذالك تعرضت لشتى أنواع المضايقات بل الأكثر من ذالك منعت من أية محاولة ولو تخليد السنة الأمازيغية. في تلك السنة بالضبط تم طرح فكرة صياغة ميثاق شرف ضد العنف والإقصاء كبديل لأزمة العنف لكن للأسف الشديد لم تجد هذه الفكرة آذانا صاغية وعلى الرغم من ذالك فإن الحركة الثقافية الأمازيغية لا تتردد في طرحها في كل وقت لعل لآطلاقيون يستحسنون هذه المبادرة التي سجلها التاريخ لايمازيغن.

إن الذي يثير الانتباه ان استئصال الحركة الثقافية الأمازيغية من داخل الساحة الجامعية أصبح اليوم الشغل الشاغل بالنسبة للمخزن نظرا لكون مصدر التغيير باث واضحا، ومن ثم كان لابد ان يتعرض مناضلينا لهجمات وحشية داخل الساحة الجامعية التي أصبحت مسرحا لتنفيذ العمليات الإجرامية بالنسبة للمتمركسين.

مهما يكن من أمر، فإن أعداء القضية الأمازيغية لم يدركوا بعد أن العنف، الذي يمارسونه، في خدمة الحركة الثقافية الأمازيغية خاصة إذا أخذنا بالمعطيات التالية :

بأن أجيال الحركة الثقافية الأمازيغية خاصة جيل العقد الأخير من القرن الماضي كانوا في تواصل شبه منعدم مع الساحة الجامعية، لكن بسبب العنف الممارس على المدرسة العتيدة التي علمتهم مجموعة من المبادئ وبفضل الموقع الاجتماعي الفايسبوك، فإنهم في تواصل تام وفي مواكبة لكل المستجدات التي تعرفها الساحة الجامعية. وإن العنف الممارس جعل الجهود تتكاثف وجعل اللقاءات تتعدد والآراء تتكامل والاستراتيجية تتضح ويزيد في تعميق الإيمان بشرعية القضية الأمازيغية ويبرز حمولة خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية ويوضح أن الجنجويد يمضي في طريق مسدود، وإن الحملة الإعلامية الشرسة ضد الحركة الثقافية الأمازيغية، ليس الأولى من نوعها بل واحدة ضمن الألف التي تنتظرها ، تعد وسيلة لتبرير لجوء وزارة الداخلية لإقامة كاميرات داخل الساحة الجامعية من جهة ون جهة أخرى محاولة تبرير رفض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية.

في الختام ، نود القول أن الحقيقة التي تعيشها اليوم الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الساحة الجامعية عاشها أكسيل و ديهيا كما عاشها معتوب لونس و بوجمعة الهباز، وبمعنى اخر فكل مناضل قد ينعث بأقدح الأوصاف في أحسن الأحوال، كما قد يسجن آو يختطف بل الأكثر من ذالك قد يستشهد من أجل هذه القضية التي لطالما استشهد من أجلها الكثير.

وزير العدل والحريات يجهل مفهوم: المعتقل السياسي

جاء في عدد 1840 ليوم 23/08/2012 من جريدة المساء مقال يدور حول مفهوم المعتقل السياسي في المغرب، فحسب هذا المقال نجد أن الوزير أعطى تعليماته لمصالح وزارته من أجل تحديد مفهوم مصطلح المعتقل السياسي.

إن قارئ هذا المقال، سيظن أن سعادة الوزير يجهل معنى هذا المفهوم ،وهذا غير صحيح لكون السيد الوزير قبل أن يحصل على منصبه في كعكة الحكومة ،كان يرفع صوته مطالبا إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بالمغرب،فكيف يمكن لشخص ما أن يطالب بشيء وهو يجهل معناه !!!ولكن، فرغم ذلك، كون السيد الوزير يتجاهل معنى المعتقل السياسي، فلا بأس أن نذكره بتعريف مقتضب لهذا المفهوم لأن الذكرى تنفع المؤمنين.

في أواخر القرن الماضي، كان مفهوم المعتقل السياسي أو معتقل الرأي والتعبير، ينحصر في ذلك الشخص الذي تتهمه الدولة عن طريق النيابة العامة بارتكاب جريمة، أو بتعبير أدق هو ذلك الشخص الذي تكون آراءه وأفكاره سببا في اعتقاله وسجنه ،حيث يتم اتهامه بصريح العبارة بتهمة سياسية ،وكمثال على ذلك:اعتقال مناضلي جمعية تيليلي سنة 1994 ،بسبب رفع لافتة يطالبون من خلالها الدولة بضرورة رد الاعتبار للقضية الأمازيغية ،واعتقال المناضل المرحوم علي صدقي أزايكو ،بسبب مقال كتبه يطالب فيه الدولة بضرورة الاعتراف بالهوية الأمازيغية...

ومع تطور العالم في بداية القرن الحالي، وتزايد وثيرة النضال من أجل حقوق الإنسان، وتجريم الأشخاص بسبب أفكارهم وقناعاتهم، وما صاحب ذلك من انتقادات موجهة ضد الدولة المغربية من طرف المنظمات الحقوقية الغير حكومية ،من اجل توسيع حرية التعبير، والكف عن اعتقال الأشخاص بسبب أفكارهم وأرائهم ، جعل الدولة تغير في طريقة الاعتقال ،وليس الحد منه، حيث نجد في الوقت الحالي عدد من المناضلين تزج بهم الدولة في السجن عن طريق النيابة العامة، التي يتحكم فيها وزير العدل والحريات ،بتهم جنائية من قبيل :"السرقة"،"الخيانة"،"تسفيه مجهودات الدولة"،"القتل"... لكنهم في الواقع أبرياء، ويملكون أدلة قاطعة تبرئهم مما نسب إليهم، ورغم ذلك، فالدولة تحكم عليهم لسنوات طويلة جدا من السجن إثر محاكمات سياسية غير عادلة.

سيدي الوزير إنكم تعلمون جيدا مفهوم المعتقل السياسي ،،وتعلمون خبايا الاعتقال في المغرب ،لكونكم درستم القانون ومارستم في ميدان المحاكمات سنوات طويلة ،بل وأعطيتم صفة المعتقل السياسي لبعض المعتقلين الذين دفعتم عنهم ،ويشاطرونكم نفس المرجعية الإسلاموية.

إن المعتقل السياسي، هو ذلك الشخص المعتقل الذي تحققت فيه على الأقل ثلاث شروط وهي:

أولا: أن تكون الدولة/ النيابة العامة قد حصلت على محضر الاتهام من هذا الشخص عن طريق الضغط والإكراه، حيث يقتصر دور المتهم في هذه المحاضر في التوقيع على أوراق يجهل محتواها، وذلك باستعمال الطرق المعروفة لدى عامة المواطنين ولا داعي لذكرها.

ثانيا: أن يكون لهذا الشخص/المتهم ميولات و قناعات وأفكار تكون سببا مباشرا في اعتقاله، لكونه لا يتفق مع توجهات و قناعات الدولة.

ثالثا: أن تتبنى الجمعيات والمنظمات الحقوقية ملف هذا الشخص ،وذلك بعد اطلاعها على أوراق الاتهام ،فباعتبار هذه الجمعيات تضغط على الدولة من أجل اعتقال المجرمين، فمن حقها كذلك الضغط على الدولة من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ،لأن الاعتقال السياسي هو ميزان قياس الديمقراطية في أي دولة ،فكلما زاد الاعتقال السياسي قلت الحريات ،وبالتالي انعدمت الديمقراطية .

وفي الأخير أذكركم سيدي الوزير، أن هناك عدد كبير من المعتقلين السياسيين في السجون المغربية،من بينهم نحن معتقلي القضية الأمازيغية في سجن تولال 1 بأمكناس،وذلك لسبب بسيط جدا، وهو كوننا تعرضنا لمحاكمة سياسية عنصرية غابت عنها أدنى شروط المحاكمة العادلة ،ولا داعي لشرح ذلك، لكون ملفنا يوجد بين أيديكم، حيث تسلمتموه من طرف النائبة البرلمانية فاطمة شاهو (تباعمرانت) تحت قبة البرلمان ،والتي نحييها في هذه المناسبة.

* بقلم المعتقل السياسي:مصطفى أساي- سجن تولال 1 أمكناس

لجنة الهيئات التقدمية لدعم المعتقلين السياسيين بالحسيمة والتنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية تعلن عن دعمها للمعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية

أصدرت مجموعة من الفعاليات الحقوقية والهيئات النقابية والسياسية اليسارية المشكلة للجنة المعتقل بالحسيمة في لقاء احتضنه فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة بياناتعلن فيه عن تأكيدها على أن الريف يواجه أزمة كبرى كعلامة على احتداد التناقضات السياسية والاجتماعية رغم ما يظهر من وجود جزر وتراجع كحالة طارئة ليس غير ،لأن الحركات الاحتجاجية شبيهة بالزلازل التي تليها دائما هزات صغرى ..

وأكد على ضرورة الاستمرار في بناء وإعادة بناء الإطار التقدمي لتكتل القوى المناضلة بالريف، وإعطاء تفسير نظري وعملي، له معنى عميق، لهذا الالتقاء السياسي والحقوقي والنقابي والنضالي .. وإعادة الوهج النضالي للشارع السياسي الجماهيري وقطع الطريق على القوى الانتهازية والمخزنية والمتذبذة والتي تكمن مصلحتها في تعكير المناخات السياسية بين القوى المناضلة ودفعها للتصارع بدل الوحدة وتستعمل في ذلك نفس الوسائل النضالية لسحق الحركة من الداخل بطرق ذئبية، وإحداث فرز واضح وسط المشهد السياسي والحقوقي وتنقيته من ملامح الشبهات والخلط والتشويه، والانتباه إلى ظاهرة جديدة قديمة كانت دائما تخترق الريف بمجرد ما أن يوشك على أن يوضع على السكة تظهر قوى التمجيد المخزني لترفع الرايات البيضاء، في السر والعلن، للتباكي تارة على الأمجاد المخزنية المنهارة والتهليل بها بمناسبة وبدونها لحظة صعودها ، إنها مأساة أشباح يظهرون في الأزمات الكبرى لتقديم الخدمة وهم جاهزون لذلك !

وتوج اللقاء بتنظيم وقفة احتجاجية ومسيرة بشارع واد المخازن رفعت فيها شعارات داعمة للمعتقلين السياسيين ..وشهدت مشاركة أفراد من عائلة المعتقل السياسي عبد الحليم البقالي والذي قدم أخوه الرفيق خالد البقالي كلمة مؤثرة عن أوضاع العائلة والمعتقلين لقيت تجاوبا واسعا من طرف الحضور الذي صفق له كثيرا للتعبير عن التضامن والتآزر، كما شارك في الوقفة المعتقل السياسي المفرج عنه أخيرا الرفيق شاكر اليحياوي بكلمة موجزة كانت مليئة بروح الصمود والإباء وقد عبر بما لا يدع مجال للشكل أن السجن لم ينل منه وهو عازم على الاستمرار بكل شجاعة ومقدام وقد حيته الجماهير على روحه النضالية التي تعتبر درس سياسي عالي الثمن في زمن الخنوع والاستسلام والركوع. وعلى هذا الوقع الاحتجاجي الناجح، فض اللقاء والكل في معنويات عالية وعلى العهد لدعم المعتقلين السياسيين ومطالبهم المشروعة .

وفي نفس الإطار جاء بيان التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية، في ظل مجموعة من التطورات الخطيرة التي تترصد بالحركة الطلابية عموما والحركة الثقافية الأمازيغية خصوصا،إذ يقول البيان ان التنسيقية لم تفاجأ بالحملة "الإعلامية" الشرسة للأبواق المأجورة مؤخرا على حركتنا المناضلة والصامدة بعد كل ما تجاوزناه من مؤامرات متعددة المصادر ومحاولات للاحتواء أو الاجتثاث و بعد دفعنا المستمر لضرائب وفائنا لاستقلالية الحركة وتشبثها بتصورها الراديكالي للقضية الأمازيغية الذي يأبى الارتماء في أحضان الانتهازية والاستبداد...فبعد مسلسل الاعتداءات والاعتقالات التي كانت ولا تزال تستهدف مناضلي ومناضلات الحركة منذ بروزها بالجامعة المغربية (خاصة:1999، 2001، 2003، 2005، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012...) تصاعدت حدة الاستفزازات والتحركات المشبوهة لأذناب المخزن في جل المواقع الجامعية بتنفيذ من عصابات "البرنامج المرحلي" المتكونة في أغلبها من أشخاص لا علاقة لهم بالجسم الطلابي يهاجمون طاقاتنا المناضلة باستعمال مختلف الأسلحة البيضاء، وتزايدت هذه الهجومات في ظل تغطية "إعلامية" جشعة تحاول تبرئتهم وتجريمنا عبر أحط الطرق حيث يستغلون صور الجرحى والمصابين من مناضلينا على أنهم ضحايا لـ"عنف" صدر منا (؟؟؟) نحن الذين طرحنا/ولا نزال ميثاق شرف ضد العنف والإقصاء سنة 1999 والوحدة الطلابية سنة 2003 كإجابة موضوعية أولية لإنقاذ الحركة الطلابية من الأزمة البنيوية التي يتخبط فيها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لكنها قوبلت/ولا تزال بالرفض رغم كونها حلا أعطى أكله بالملموس في العديد من المواقع الجامعية. إن الحركة الثقافية الأمازيغية، الفاعلة من داخل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في جل المواقع الجامعية، إذ تعتبر نفسها امتدادا موضوعيا للمقاومة المسلحة وجيش التحرير ما دامت تناضل من أجل أن يتحرر الشعب الأمازيغي فكريا وثقافيا من كافة ضروب الاستلاب، لا تسترخص دماء ونضالات وصمود شهدائنا ومعتقلينا ومناضلينا، لذلك، وإذ نذكر بسلمية نضالاتنا وعقلانيتها نؤكد وقوفنا مع جميع المواقع ضد المؤامرات المخزنية وعزمنا على تحصين مواقعنا ومناضلينا ضد كل المحاولات الإجرامية أو الاحتوائية وفضح كل ممارسات المخزن وأذياله والدفاع حتى الإستشهاد من أجل قضيتنا العادلة-القضية الأمازيغية، وتمسكنا بحقنا في الوجود و النضال الديمقراطي.

كما نكرر دعوتنا لمختلف مكونات الحركة الطلابية إلى التفكير الجدي في توحيد نضالاتنا والرقي بها حتى نستطيع انتزاع حقوقنا الكاملة والتوعية المكثفة للمشاركة الواعية والعقلانية في النضالات الشعبية قصد التحقيق العاجل للإرادة الديمقراطية لعموم المواطنين الساعية إلى التغيير الجذري و بناء مجتمع الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية عبر بلورة دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا يضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة و المساواة بين جميع الأفراد والمناطق/دستور يقر بـأمازيغية المغرب ويقطع مع الاستلاب و يقضي على التبعية واقتصاد الريع ومركزية السلطة والثروات والقرارات و يحاكم المجرمين، مع ما يستتبع ذلك من تفاعل مثمر مع عموم القضايا المصيرية للمواطنين بما فيها ترسيم الأمازيغية في شموليتها و تفعيلها في جميع المناحي والإفراج عن معتقلينا السياسيين (أعضوش، أوساي، عهيد) وعن كافة المعتقلين السياسيين و معتقلي الرأي والانتفاضات الشعبية والمسيرات الاحتجاجية (ايميضر، ايت بوعياش، ايت باعمران،...).

ولا بأس في الأخير بتذكيرهم بالنتيجة التي استنتجها مؤرخو الإمبراطوريات السابقة التي حاولت استلاب أرضنا، على لسان مؤرخ الرومان اللاتيني "سالوست" حين وصف أحرار شعبنا في كتابه "حرب يوغرطة" :

" إن الأمازيغ لا يقيدون لا عن طريق الإحسان ولا عن طريق الخوف"

إعداد: سعيد باجي

إذا كان التواجد البرتغالي في المنطقة المتوسطية والمغرب يعود إلى الحقبة ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، فإن تمركزه لاتزال مدن حتى اليوم تحمل بصماته، وأن البرتغاليين خلال تواجدهم الطويل بالمغرب قد أنشأوا سبحة من الحصون والأسوار والموانئ في العديد من المدن كأصيلة وسبتة والقصر الصغير وطنجة وأسفي وأزمور ومازيغن / مازغان.. حيث أصبح هذا التراث إرثا حضاريا وثقافيا مشتركا بين البلدين، ينبغي إعادة تقييمه والتعريف به، بالشكل الذي يتقاطع فيه تاريخ البلدين، بحيث لا يمكن معرفة طرف منهما دون معرفة الآخر. وكعادتها، تعود جريدة العالم الأمازيغي، إلى مرحلة التواجد البرتغالي بالثغور المغربية، لتحاول التأصيل لبعض من تراثه المادي واللامادي.

التراث المغربي- البرتغالي في عهد الولاء للعرش البرتغالي

* أصول وأسباب الغزو البرتغالي للثغور المغربية:

كان للمغرب إلى حدود القرن 13 ا الميلادي السيادة المطلقة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط و كانت حدوده شمالا تمتد في أواسط الجزيرة الإيبيرية و كان يمثل أكبر قوة عسكرة و سياسية و اقتصادية. وتعود هذه الوضعية لأسباب عدة من أهمها توفره على ساكنة عديدة و على سلطة مركزية تعتمد على تنظيم قبلي متين أدى إلى نوع من الاستقرار . و في نفس الوقت كانت أوروبا الفيودالية تتخبط في الإنقسام السياسي منذ سقوط الأمبراطورية الرومانية و فشل محاولة شارلمان الوحدوية . أما المماليك النصرانية في شمال الأندلس، فقد كانت فتية و ضعيفة .و كان للمغرب السيطرة على الطرق التجارية الرئيسية و خصوصا الصحراوية زيادة عن الازدهار الاقتصادي و العمراني .و لكن بعد القرن 13 الميلادي تغيرت الأوضاع، حيث فقد المغرب بصفة نهائية مركزه و قوته، و هذا راجع لأسباب داخلية و أخرى خارجية، فبعد انهيار الامبراطورية الموحدية المغربية تمزق المغرب إلى دول، علاوة على عدم الإسقرار و تجاذبات القبائل و تعدد انقلابات البلاط من المشاكل التي عانت منها هاته الدول.

و نظرا لذات الأوضاع، لم يكن بإمكان المغرب انتهاج نفس السياسة الهجومية التي كان ينهجها من قبل إزاء أوروبا، إذ أصبح ميزان القوى يميل لصالح أوروبا ابتداءا من القرن 13، و أصبح بإمكان الأوروبيين مهاجمة السواحل المغربية عند مطلع القرن 15 .

ومن تم فإن الإحتلال الإسباني البرتغالي للسواحل المغربية كان ضربة قوية أفرزت المنعطف التاريخي الذي دخله المغرب و المتميز بالانكماش و الإنزواء و ترك المبادرة للقوى الاوروبية التي ستستغل مواطن الضعف لتزيد من نفوذها و تعمق من تجاوزها للمغرب، إذ بدأ الاستعمار البرتغالي يكتسح الشواطئ المغربية، بناء على ماهو منصوص عليه في اتفاقية 1479م بين إسبانيا والبرتغال على أن تحتكر البرتغال الساحل الإفريقي الغربي بما فيه مملكة فاس. وبعد اكتشاف البرتغال للطريق الجديد المؤدي إلى الشرق ؛ أراد الاستعمار البرتغالي أن يجعل من المغرب مجالا اقتصاديا؛ بحيث حاول أن يحتكر تجارة المغرب دون باقي الدول الأوربية، وأن يُكيّف اقتصاد المغرب مع الرغبات البرتغالية. من هنا استولى البرتغاليون على أهم موانئ المغرب وتطلعوا إلى خارج الموانئ، وخاصة موانئ الجنوب.

هكذا انطلق الغزو البرتغالي للمغرب منذ صيف 1415 باحتلال مدينة سبتة و في العام 1471 احتلت طنجة و القصر الصغير في العام 1458(طرد البرتغال منها سنة 1465)، و أما أصيلا فقد احتلت سنة 1471 و جنوبا احتلت أسفي سنة 1481. و أما الغزو الإسباني، فقد بدأ باحتلال مليلية سنة 1497 و غساسة 1506 (حررت سنة 1533) و حجر بادس سنة 1508 و أزمور سنة 1513.

وإذا كان التواجد البرتغالي في المغرب والمنطقة المتوسطية يعود إلى الحقبة ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، فإن تمركزه بالنسبة إلى المغرب لاتزال مدن حتى اليوم تحمل بصمات هذا الوجود ، مثل الحصون العسكرية والأسوار والقصور، في العديد من المدن كأصيلة وسبتة والقصر الصغير وطنجة وآسفي وأزمور ومازغان /الجديدة. وفي الحاضر أصبح التراث البرتغالي بالمغرب إرثا حضاريا وثقافيا مشتركا بين البلدين وينبغي إعادة تقييمه والتعريف به، بالشكل الذي يتقاطع فيه تاريخ البلدين، بحيث لا يمكن معرفة طرف منهما دون معرفة الآخر، وأن البرتغاليين خلال تواجدهم الطويل بالمغرب قد أنشأوا سبحة من الحصون والأسوار والموانئ، مما يعتبر شهادة على الذاكرة المشتركة بين البلدين. و أن معركة وادي المخازن أو ما يعرف بمعركة الملوك الثلاثة التي حصلت عام 1578 قرب مدينة القصر الكبير، تعبير أوضح عن التداخل الذي حصل بين الواقعين التاريخيين للبلدين، والذي خلف آثارا سياسية وترابية وحتى نفسية لدى الشعبين المغربي والبرتغالي. كم أن جل المآثر التي خلفها البرتغاليون بالمغرب ذات طابع عسكري في عمومها، لكنها تعرضت للإهمال وللتآكل والتلف.

* «مازيغن» أو الأصل الحقيقي للقلعة البرتغالية مازغان(الجديدة):

«مازيغن»هو الإسم الذي كان يطلق على الموقع الحالي للحي البرتغالي المعروف ب»مازغان»،»فالأصل الحقيقي للقلعة البرتغالية»مازغاو» بالبرتغالية و»مازغان»بالفرنسية هو»مازيغن»، حسب أبو القاسم الشبري، مدير مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي. وقد اشتهر المكان ببرج قديم يسمى «برج الشيخ»، كان ملجأ أحد المتصوفة خارج مدينة « تيط» القديمة التي ما يزال بعض آثارها قرب ضريح مولاي عبد الله أمغار وقد تحول برج الشيخ اليوم إلى ما يسمى باسم « البريجة».

وكما كان يعرف المكان أيضا ب «مانزغان»، الذي أصبح مع الوجود البرتغالي يحمل إسم « مازغان»، يقول الباحث عباس أرحيلة. إلا أن كتابات أخرى تؤصل للإسم منذ ما قبل مجئ البرتغال إلى المدينة، فقد أشار الإدريسي (أبو عبد الله المعروف بالشريف 1165م) في كتابه « نزهة المشتاق » إلى ميناء مازغان، كما أشار ابن عذاري المراكشي (أبو عبد الله محمد 1296م إلى مرسى مازغان، ولم يذكر الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الإفريقي نحو 1550م المكان الذي يعرف بالبريجة، بالرغم من أنه تحدث عن دكالة وعن مدنها وعادات أهلها، كما أنه عاصر استيلاء البرتغاليين على بعض الثغور المغربية. تحدث عن مدينة تيط التي تبعد عن البريجة باثني عشر كيلومترا، وذكر أن الأفارقة قد بنوها على شاطئ المحيط، وأن أهلها « يرتدون لباساً لائقاً بسبب تجارتهم وعلاقتهم بالبرتغاليين. ولما احتل البرتغاليون « أزمور» خضعت« تيط» إلى ملك البرتغال باتفاق مع قائده.

وظل الموقع يحمل اسم « البريجة» و« مازيغن» أو «مازغان»، فلما فتحها محمد بن عبد الله بن هشام، تمّ هدمُها فسميت «المهدومة»، ولما أعيد بناؤها أطلق عليها إسم « الجديدة» سنة 1832 زمن حكم عبد الرحمان بن هشام.

الثغور المغربية في ظل الولاء للعرش البرتغالي:

اعتمد البرتغاليون في بداية دخولهم إلى سواحل دكالة على استراتيجية التبادل التجاري بتوقيعهم اتفاقيات في هذا الشأن عام 1486، لكن سرعان ماتحولت هذه الإتفاقيات إلى عقود الولاء للعرش البرتغالي، كما سبق وأن حدث مع ساكنة أسفي وماسا... ما مهد الطريق لاحتلال مازاغان سنة 1502. وما بين 1510 و1514 تغيرت معالم «مازغان» أو»مازيغن» واتخذت حلة جديدة، وأصبحت عبارة عن قصبة صغيرة برتغالية(المسقاة الموجودة حاليا بالحي البرتغالي بالجديدة) ، وضع تصميمها الأول، على النمط القوطي، الأخوين « فرانسيسكو وديبكو دواروردا» وهما مهندسان، يتمتعان بشهرة كبيرة نظرا لإنجازاتهما سواء في البرتغال أو في المدن المغربية المحتلة.

تم توسيع « مازيغن» سنة 1541 من طرف البرتغال خصوصا لما أجلاهم السعديون من أكادير وأزمور وأسفي...حينها اضطر ملك البرتغال جواو الثالث إلى تجميع قواه في الجديدة(مازغان حاليا)، وذلك إلى حدود 11 مارس 1769، حيث تم طردهم عن آخر معقل لهم بالمغرب (الجديدة الحالية)، إلا أن سبتة بقيت في يد الإسبان، إذ بعد معركة وادي المخازن آل العرش البرتغالي إلى إسبانيا إلى حدود 1640، ولما أعادت إسبانيا العرش إلى ملوك لشبونة، احتفظت لنفسها بسبتة إلى يومنا هذا، يوضح أبو القاسم الشبري. ركز البرتغاليون اهتمامهم على مازغان، بعد افتكاك جل الثغور المحتلة من طرف الحكام السعديين، وصممت على الشكل الحالي للحي البرتغالي والمصنف في التراث العالمي بأسواره الضخمة وأبراجه الواسعة، وفي بناياته المدنية والعسكرية والدينية. التصميم النهائي وضعه المهندس الإيطالي بينيطو ديناباينا يعمل لحساب البرتغال معروف بنمط معماري خاص به استعمله في دول أخرى كما هو الشأن في مازغان، وأشرف على إنجازه مهندسون برتغاليون وإسبان. وهي بناءات فريدة من نوعها، إذ على مستوى

التصميم، لم تعتمد الأسوار المستقيمة، بل الأسوار المعقوفة نحو الداخل من أجل تمكين العساكر من ضبط المجال القريب من القلعة وللرمي بالمدافع على المغاربة ولاسيما قوات السلطة المركزية إذا ما أتت لمحاصرة المدينة، لأن مازغان تعرضت لحصارات تلو أخرى من طرف الملوك السعديين والعلويين فيما بعد، واستعصى افتكاكها، لأنها كانت محاطة بخندق يصل اتساعه إلى 21 كلم وعمقه مابين 3 و 4 كلم، ولذلك صعب على المغاربة افتكاك مازغان عكس باقي المدن التي تم استرجاعها منذ القرن 16(أسفي، أزمور، أكادير....)، ولاحقا أصيلا والقصر الصغير... من البناءات الهامة جدا داخل الحي البرتغالي، كنيسة النور لاتزال إلا بقايا منها، وكنيسة الصعود والتي بقيت كما بناها البرتغال وبصدد تحويلها إلى مؤسسة ثقافية كقاعة صالحة للمسرح وأنشطة ثقافية. كنيسة سان سيباستيان والمسقاة البرتغالية بقاعاتها المحيطة بها بصناعتها البديعة والجميلة وعدد مهم من المرافق وأبراج الزوايا التي يمكن استغلالها في إطار إعادة تأهيل التراث.

وإذا كان بعض الباحثين يعتبرون أن مازغان تم بناؤها من طرف البرتغاليين من عدم، إلا أن البعض الآخر يؤكد أنه لما حلوا بها في 1502 وجدوا برجا آواهم، في انتظار بناء الحصن الأول(من هنا جاءت تسمية بريجة). علما أن مازغان التي تحدثنا عنها أصلها أمازيغي(مازيغن) كما هي واردة في بعض المصادر التاريخية منذ القرن 11، «كانت كتجمع سكني بسيط، ربما كانت قرى للصيادين أو تجمع قروي، حتى جاء البرتغاليون وبنوا الحي البرتغالي على الشكل الحالي» ، يقول الشبري. باستثناء هذا الحي، ففي باقي المدن المغربية انطلاقا من سبتة إلى آخر نقطة وصلوا إليها في بوجدور ووادي نون، إذ وجدوا مدنا مغربية شاسعة احتلوها كسبتة، القصر الصغير، طنجة، أكوز، أزمور، الصويرة، ماسا(بنوا بها كحال الحي البرتغالي). هكذا احتلوا مثلا أزمور عام 1513، وحاولوا تكييف معماره الذي يعود إلى فترات العصور الوسطى، حينها حاولوا تمديد الأبراج المربعة، لكي تصبح صالحة لحمل المدافع وأنشأوا بها فتحات جديدة، لكن بقي سور أزمور كما كان عليه في الأصل، لايتعدى متران في عرضه(وهي الهندسة السائدة في العصور الوسطى)، وكل ما بناه البرتغاليون في أزمور هو القبطانية، والتي هي الآن قيد الترميم من طرف المديرية الجهوية لوزارة الثقافة. لقد تم بناؤها داخل السور بأزمور، وعزل جزء من المدينة وأنشئ من داخله سور لتصبح المدينة في مساحة تقدر 800 متر طولا و200 متر عرضا، وذلك حتى يتمكن البرتغاليون من حماية أنفسهم داخل القصبة المعروفة الآن في أزمور بمربع 200/200 متر يسهل الدفاع عنه، إلا أن ذلك لم يمنع من امتداد البرتغال في أزمور، وهو ما سيسهل على السعديين افتكاكها فيما بعد في 1541، ولم يدم وجود البرتغاليين بهذه المدينة سوى 28 سنة، حسب الشبري. أما قصبة أكوز(قصبة قديمة) التي كانت ميناءا لغمات، بقي الإشكال حول ما إذا بنى البرتغال على نفس القصبة القديمة، أم بنوا بجانبها قصبة أخرى. الأبحاث الآثارية هي التي ستكشف هذا الأمر، وليس فقط المصادر المكتوبة، وهذا ينطبق على أسفي وأزمور وأصيلا وطنجة وسبتة... فأسفي مثلا كانت مدينة متحضرة بالمعمار والتعمير والتي لاتزال بعض البقايا شاهدة عليها الآن، ألا وهي الصومعة الموحدية التي لاتزال في المسجد الأعظم داخل مدينة أسفي، إذ في المدينة أضيف الشئ القليل، كبرج الدار مثلا الذي تتواجد فيه مصالح الثقافة والمتحف الوطني للخزف. ولكن في أسفي أيضا بنوا شيئا آخر من عدم وهو «قصر البحر» الواقع على حافة البحر ومعزول عن المدينة، تم بناؤه في إطار استراتيجية دخول البرتغال إلى أسفي، علما بأنهم عندما وقعوا اتفاقية الولاء عام 1488 ولم يدخلوا إلى المدينة إلا إلى حدود 1508، وفي هذه المرحلة دخلوا بشكل ذكي وبنوا قصر البحر، وهو القصر الذي تم بناؤه وكأنهم أوجدوه من عدم.

ظلت «مازيغن» أو «مازغان» في رأي الباحثين عبارة عن قصبة صغيرة برتغالية تم إحداثها سنة 1514، حيث وضع تصميمها الأول الأخوين « فوانسيسكو وديبكو دواروردا» وهما مهندسان إيطاليين، يتمتعان بشهرة كبيرة نظرا لإنجازاتهما سواء في البرتغال أو في المدن المغربية المحتلة. تم توسيع « مازغان» سنة 1541 من طرف البرتغال خصوصا بعد انسحابهم من أكادير وآسفي وأزمور... كما تم وضع تصميم نهائي لها من طرف مهندس إيطالي يعمل لحساب البرتغال معروف بنمط معماري خاص به استعمله في دول أخرى كما هو الشأن في مازغان

«مازيغن» والذاكرة الشعبية البرتغالية:

يقول الباحث عباس أرحيلة أنه ظل للبرتغال ارتباطٌ روحي بمدينة «مازيغن» أو «مازغان»؛ إذ نسجوا الأساطير حول اكتشافها، ونقلوا معالم الهندسة البرتغالية إليها، وبالغوا في تحصينها، وتفانوْا في الحفاظ عليها، واختاروا الموت بدل الخروج منها، وتركوا الثغور المغربية كلها وتشبثوا بها. ويوم تم إجلاء البرتغاليين عنها، بعد 267 سنة، لم يحل لأهلها المقام في أرض سواها، فنزلوا ناحية من لشبونة مدة قصيرة؛ ثم رحلوا إلى البرازيل فأقاموا « مازغان» جديدة بكل تجلياتها المعمارية التي كانت لها في بلاد المغرب، وظلت أرواحهم تهيم عبر المحيط لتعانق «Mazagan » القديمة هناك ، كما بنوا في المكسيك مدينة تحمل إسم (ZAMORA)؛ إذ لم يستطيعوا نسيان أزمور. ولذلك «نجد تشابها قويا بين الثقافة المغربية والثقافة المكسيكية والبرازيلية ، فمثلا التشابه الكائن بين «ترازا» المغربية والمكسيكية...»، على حد تعبير الشبري، مضيفا، «يعود أصل هذا التشابه إلى الفترة التي طرد السلطان سيدي محمد بن عبد الله البرتغاليين من مازغان(الجديدة) عن بكرة أبيهم عام 1769، وحمل معه ملك البرتغال ووزيره الأول ماركوس دوكومونال الساكنة المدنية والعسكرية ، ووضعهم في حي ديليم في لشبونة لمدة ستة أشهر وبعد ذلك تم حملهم إلى البرازيل . وتحتفل ساكنة تلك المدينة بذكرى سنوية في شكل مهرجان وموسم نوسطالجي وتذكار لوجود آباءهم وأجدادهم في مازغان الجديدة بالمغرب ولذلك يشددون على حضور السفير المغربي المعتمد في البرازيل لحضور أشغال هذا المهرجان. وهذا التلاحق هو الذي أعطانا تشابها على المستوى الثقافي و التأثير المغربي البرتغالي المتبادل.

فالتراث المغربي- البرتغالي المشترك، المادي منه واللامادي، لانجد بصماته فقط في البناء والمعمار ولكن أيضا في المؤثرات الثقافية واللغوية والمأكل والملبس والموسيقى والغناء والفلاحة والصيد البحري...عدد مهم من التأثيرات الثقافية التي كانت بين المغرب والبرتغال في هذا الجانب، والتي تدخل هي الأخرى في اختصاصات مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي، يقول مديره أبو القاسم الشبري. إذ يشتغل المركز بإمكانيات شبه منعدمة، بالنظر إلى اختصاصاته، في إنجاز وتجميع الوثائق والمخطوطات والمصادر وجرد التراث والمساهمة في التصنيف والتسجيل، وإنجاز مشاريع التأهيل ورد الإعتبار لهذا التراث من خلال الترميم ومساعدة الطلبة والأكاديميين الباحثين وتشجيعهم على تناول هذه المواضيع وتنشيط الحياة الثقافية والفكرية والعلمية، مثل الندوات والمؤتمرات والموائد المستديرة وتنظيم معارض. فهل ستتعبأ الطاقات والفعاليات الثقافية للمحافظة على هذا التراث العالمي الثقافي والطبيعي وصيانته، أم أنه سيبقى عرضة للتآكل والتلف ؟

أبو القاسم الشبري، مدير مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي للعالم الأمازيغي:

الأصل الحقيقي للقلعة البرتغالية «مازغاو» بالبرتغالية و «مازغان» بالفرنسية هو «مازيغن»

أجرى الحوار سعيد باجي

* ماهي الأدوار والمهام المنوطة بمركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي الذي تديرونه؟

** يندرج مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي ضمن شبكة لمراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في التراث المعماري والتراث الثقافي عموما كانت وزارة الثقافة قد بادرت إلى الشروع في إحداثها منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية التسعينيات. وتم توزيع هذه المراكز المتخصصة في إطار اللاتمركز بحيث أحدث كل مركز بمدينة أو منطقة يزدهر فيها مجال تخصصه. هكذا أحدث مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي في يوليوز 1994م بمدينة الجديدة بفعل ثقل الوجود البرتغالي بدكالة وعبدة والمآثر الكثيرة التي مازالت مصونة إلى اليوم أكثر من غيرها بمناطق أخرى بالمغرب.

وقد حدد القانون المحدث للمركز مجال اختصاصه في التراث المغربي البرتغالي بالمغرب والتراث المغربي الإسلامي بالبرتغال. ولذلك فإن مركز التراث المغربي البرتغالي يعنى بالتراث المادي والتراث اللامادي بكل أرجاء المغرب الذي يعود إلى فترة الوجود البرتغالي بدءا من احتلال سبتة في غشت 1415م إلى تحرير مازغان (الجديدة) سنة 1769م، كما يعنى بدراسة التراث الإسلامي بالبرتغال زمن الأندلس الإسلامية والتي كان فيها للمغرب حضور قوي وخلف بها مآثر مازالت في حاجة لإماطة اللثام عن أسرارها وهي تحظى اليوم بعناية لابأس بها من طرف مؤسسات علمية برتغالية وباحثين برتغاليين بينما يتجاهلها الباحثون المغاربة ومؤسساتنا العلمية والجامعية.

لسد هذا الفراغ جاء مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي الذي يفترض فيه جمع وتوثيق وجرد ودراسة ونشر هذا التراث المغربي البرتغالي المشترك المادي واللامادي والموجود بالمغرب والبرتغال. ولذلك يختص المركز بالبحث والتحري لاكتشاف ما هو غير معروف من هذا التراث وبجرد ودراسة وتصنيف ما هو موجود وإعداد مشاريع ترميم وتأهيل المباني التاريخية المغربية البرتغالية وتوثيق التراث المادي واللامادي وجرده ونشره وتشجيع ومساعدة الباحثين وتنظيم معارض وملتقيات علمية وفكرية والعمل على نشر نتائج الأبحاث والدراسات على مختلف حوامل النشر والتواصل. وموكول للمركز أيضا تجميع كل المصادر والمخطوطات والخرائط والمراجع والدراسات والبحوث التي تتناول هذا التراث المادي واللامادي الذي اشترك المغاربة والبرتغاليون في صنعه من القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر الميلادي.

* هل يتوفر المركز على أرشيف وطني وأجنبي قادر على الإحاطة بكل التراث المادي واللامادي البرتغالي بمختلف جهات المغرب؟

** بحكم النص القانوني يفترض في مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي التوفر على مخزون شامل للمصادر التاريخية المغربية والأجنبية والدراسات الحديثة والوثائق المخطوطة والتقارير والمراسلات والأرشيف الدبلوماسي والخرائط البحرية والرسومات القديمة للمدن والمواقع وكل ما يعين على دراسة وفهم التراث المغربي البرتغالي المادي واللامادي في محيطه الإقليمي والعالمي وصيرورته التاريخية والاجتماعية والثقافية. غير أننا نأسف لكون كل هذا الكلام هو مجرد كلام وتعبير نوايا. لقد أعطت وزارة الثقافة بالنص القانوني مكانة هامة لمركز التراث المغربي البرتغالي بأن جعلته تابعا مباشرة للإدارة المركزية وحرا في برمجة مشاريعه وأبحاثه غير أنها على أرض الواقع لم تمكنه من ممارسة المهام الموكولة إليه. ففي سنواته الأولى لم يكن المركز يتوصل بأية اعتمادات مالية، وبعد أن صار يتوصل سنويا باعتمادات خاصة فإن هذه الأخيرة على هزالتها وسخريتها تصلح لكل شيء إلا للبحث والدراسة. ولا غرابة في ذلك ما دمنا في بلد لا تعطي فيه الحكومات المتعاقبة أي اعتبار للبحث العلمي. وبعد إقرار الهيكلة الجديدة لوزارة الثقافة نهاية 2006 قرأ البعض القانون الجديد قراءة معكوسة ومغلوطة تماما فأصبح مركز التراث المغربي البرتغالي مجرد وعاء فارغ، وما نقوم به من مجهودات محمودة منذ مطلع 2007 بوازع مهني وبدافع الغيرة على التراث هو سباحة قسرية ضد التيار وعويل في الصحراء. ونعقد اليوم أملا كبيرا على سياسة الوزير الجديد لرفع الغبن والحصار عن مركزنا هذا وجعل مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في التراث قاطرة للبحث العلمي والتنمية الاقتصادية وتأهيل ثقافتنا وإشعاعها الوطني والدولي.

* يعد الحي البرتغالي بمدينة الجديدة من الأحياء التي تشهد معالمها على تراث معماري فريد، تم تسجيله في لائحة التراث العالمي، إلا أن دراسته من طرف الباحثين والقائمين على الشأن الثقافي تنحصر في عهد الحكم البرتغالي دون الامتداد إلى مراحل ما قبل التواجد البرتغالي بالمنطقة. ألا يعد الأمر تقزيما لتراث عالمي عريق؟

** حين نتحدث عن مدينة الجديدة والحي البرتغالي يجب فهم معطى تاريخي أساسي درءا للخلط واللبس. فالحي البرتغالي (مازغان) هو في الأصل برتغالي المنشئ والمبنى ولم تظهر الجديدة بصفة مدينة إلا بعد تحرير مازغان سنة 1769 على يد سيدي محمد بن عبدالله، وسيمنحها لاحقا إسم «الجديدة» هذا مولاي عبد الرحمان بن هشام. أما حين نتحدث عن فضاءات الجديدة ودكالة عموما فإن التاريخ يفرض تناول الفترة العريقة والزاخرة لما قبل الوجود البرتغالي بدكالة وما بعده. ولذلك فالحديث عن الحي البرتغالي (مازغان) يفرض منطقيا تناول المخلفات البرتغالية وما خلفه المغاربة والأجانب بعد تحرير مازغان التي صارت بعد ذلك قبلة للتجار والقناصلة الأجانب وسكنها المغاربة من مسلمين ويهود وتركوا بصماتهم بما أضحى يسمى الحي البرتغالي داخل النسيج الحضري لمدينة الجديدة. وهذا الحي البرتغالي هو وحده المصنف تراثا عالميا وليست الجديدة كلها.

* كيف تقرؤون أصل الأسماء الأمازيغية بجهة دكالة عبدة؟

** منذ أن حللت للعمل بالجديدة سنة 1991 وأنا أقود حملة علمية واجتماعية لثني الناس والباحثين عن اختزال تاريخ دكالة في فترة الوجود البرتغالي رغم أنها بصمت دكالة بصفحات تاريخية هامة وغنية جدا. فدكالة التي تضم اليوم دكالة وعبدة سكنها إنسان ما قبل التاريخ وعمرها الإنسان المغربي في كل العهود التاريخية قبل وصول الفنيقيين ودخول الرومان إلى المغرب وقبل احتلال البرتغاليين والإسبان للشواطئ المغربية في العصر الوسيط. ولأن المغرب جزء من أمازيغ شمال إفريقيا الكبير، فإن دكالة (دكالة وعبدة حاليا) على غرار كل بلاد المغرب عمرها الأمازيغ وبنوا بها وشيدوا قرى وحصونا ومدنا ومرافئ وصنعوا ثقافة هي جزء من ثقافة الشعب. ولأن الثقافة لا تمحى رغم تعاقب الحضارات، فإن الأصل الأمازيغي بهذا الجزء من المغرب، أي بدكالة، هو ثابت تاريخي لا يرقى إليه الشك وعليه تشهد اليوم، ضمن عناصر أخرى، أسماء الأماكن وأسماء الأعلام بدكالة. ويكفي لذلك التدليل بأسماء أمازيغية الأصل لمدن ومواقع وقبائل قائمة كأزمور وأسفي ومازغان (مازيغن) ورباط تيط وأبير ودكالة نفسها ومواقع مندرسة مثل أفوجك وأنومير غن وتانوتن تيمغسين تاتوريت إيلسكاون ومشنزاية وأسماء أعلام مثل سيدي بنور الذي كان إسمه إينور وحمل الإسم العربي أبي ينور عبدالله بن وكريس الدكالي، مثلما حدث مع فاتح الأندلس المغربي الأمازيغي الذي تم تعريب إسمه ليصبح هو طارق بن زياد، وأنا أشك في هذا الإسم. ولو عمقنا البحث في الثقافة الدكالية بمقاربة أنتربولوجية سنجد عددا هائلا من مكونات الثقافة الأمازيغية العامة للمغرب بخصوصياتها الدكالية كما لمناطق أخرى بالمغرب خصوصياتها داخل نسيج الثقافة الأمازيغية للمغرب وشمال إفريقيا عموما.

لكن لا يجب أن نغفل الحديث عن أسلمة دكالة وتعريبها، غير أن العنصر العربي الذي دخل أو استقر بدكالة والمغرب عموما لم يكن بالقدر الذي يعتقده بعض غلاة الفكرين العروبي والأمازيغي على السواء. ولأن دكالة الكبرى منطقة سهلية منبسطة فقد سهل تعريبها وتوطين بعض العناصر العربية بها لقربها من مراكش والطرق التجارية والسلطانية. وعملية التعريب هي التي جعلت الناس وحتى الباحثين يزعمون أن أهل دكالة كلهم عرب، وهذا خطأ تاريخيا وعلميا وثقافيا. وهذا الخطأ يسري على كل مناطق المغرب التي يزعم سكانها أنهم عرب. والحقيقة أن المغرب قاعدته الكبرى أمازيغية جزء منها تم تعريبه وانضافت إلى هذه القاعدة على مر التاريخ عناصر أجنبية من إفريقيا ما وراء الصحراء والمشرق ومن دول أوربية مجاورة خاصة إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، مثلما نجد اليوم مواطنين بهذه الدول والمناطق وحتى بأمريكا الجنوبية يجهلون أن أصلهم الحقيقي مغربي. لذلك فليس كل من يتحدث العربية عربي كما أن البعض من الناطقين بالأمازيغية ليست أصولهم أمازيغية بالضرورة لأن هناك أجانب استقروا بالمغرب منذ قرون خلت واكتسبوا اللغة الأمازيغية في محيطهم الأمازيغي الحقيقي. وأستغل هذه المناسبة لأصحح خطأ يقع فيه الجميع حين يعتقدون أن النازحين من الأندلس كلهم عرب والحقيقة أن غالبيتهم الساحقة أمازيغ عادوا إلى موطنهم بالمغرب وباقي دول المغرب الكبير وقد نسوا وأضاعوا لغتهم وأصلهم الأمازيغيين، ومنهم من يعرف

ابو القاسم الشبري

أصله الأمازيغي وقد يكون أخفاه لاعتقاده أن أدعاء العروبة أو الأصل الإيبيري يخدمان مصالحه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. آن الأوان لأن نصحح نعت «العربي-الأندلسي» الذي تم تمريره علينا لقرون، مثلما مرر علينا الاستعمار ودعاة العروبة بمثقفيهم وأحزابهم أن كل من يتحدث العربية بالمغرب فهو عربي.

* بتاريخ 30 يونيو 2004، تم تسجيل «الحي البرتغالي»، باسم «مازيغن» على لوحة تذكارية وذلك في إطار المحافظة على التراث العالمي الثقافي والطبيعي. ماهي المصادر التي اعتمدتموها للتأصيل لهذا الإسم الأمازيغي؟

** الأصل الحقيقي للقلعة البرتغالية «مازغاو» بالبرتغالية و«مازغان» بالفرنسية هو «مازيغن» كما ورد في المصادر التاريخية على الأقل منذ القرن 11م وهو الإسم الذي وضعه الشريف الإدريسي على خريطته المأثورة وبنفس الإسم ذكرته وثائق أوروبية وخرائط بحرية تعود إلى ما لا يقل عن القرن 13م ونفسه الاسم الذي ذكرته وثائق معاملات تجارية برتغالية مع أزمور ودكالة قبل نهاية القرن 15م. ونعلم أن البرتغاليين دخلوا «مازيغن» عنوة وليس صدفة أول مرة سنة 1502 وقد كانت آنذاك من دون شك مجرد قرية للصيادين عكس أزمور ورباط تيط (مولاي عبدالله) وأسفي والمدينة (مدينة الغربية) وأكوز وغيرها التي كانت كلها مدنا ورباطات وحصون مشهورة قرونا قبل وصول البرتغاليين إلى دكالة منتصف القرن الخامس عشر الميلادي. ونأسف لكون عدد من الباحثين المغاربة ركبوا فلك بعض الدارسين الاستعماريين وروجوا للأصل البرتغالي لاسم مازغان بينما هو أمازيغي الرسم والنطق والمعنى مثلما هو حال مواقع موريطانية (أمازيغية) مثل وليلي (أوليلي) وتامودا وتاموسيدا التي تعتبرها كتبنا المدرسية رومانية المنشئ بينما الرومان احتلوها وهي مدن عامرة وأعادوا بناءها أو أضافوا فيها أو بنوا على أنقاض بناياتها المورية التي شيدها الملوك الأمازيغ قرونا قبل احتلال الرومان بدءا من سنة 40م لشمال المغرب على خط شالة مكناس فاس تازة.

* أبوالقاسم الشـــبري، باحث أثري، متخصص في التراث المغربي البرتغالي، خريج المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط (الفوج الأول)، تخصص ترميم المباني التاريخية

باحثون مغاربة وإسبان يكتشفون مغارة Laânaser بالجماعة القروية تاغرامت بإقليم الفحص - أنجرة

اكتشف مؤخرا مجموعة من الباحثين والمستغورين المغاربة والإسبان مغارة طبيعية «Laânaser» تحت الأرض ذات أهمية بيولوجية كبرى, توجد بالجماعة القروية تاغرامت بإقليم الفحص - أنجرة. وسميت هذه المغارة بـ « Lânaser » نسبة إلى المرتفع الذي توجد فيه الفتحة الذي ولج منه فريق البحث، والموجود بمحاذاة الموقع الطبيعي لجبل موسى القريب من مضيق جبل طارق والمعروف بأهميته الطبيعية وتنوعه البيولوجي. وتتكون المجموعة التي اكتشفت هذه المغارة من باحثين من كلية العلوم التابعة لجامعة عبد المالك السعدي, والمفتشية الجهوية للمواقع والمآثر التاريخية والفيدرالية الأندلسية للمستغورين. و وفق مصادر من المفتشية الجهوية للمواقع

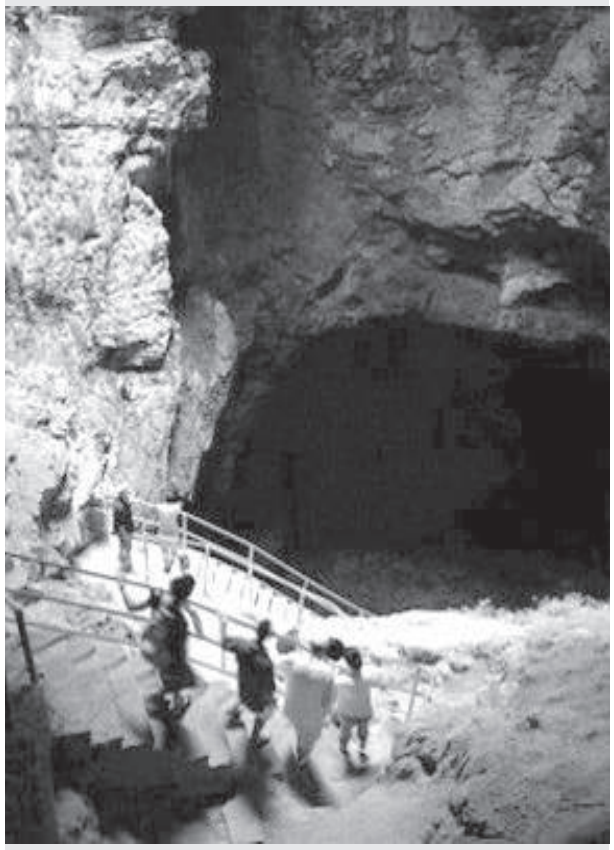

والمآثر التاريخية , فأن هذه المغارة يمكن الولوج إليها من خلال فتحة ذات مستويين, الأول على عمق 35 مترا, والثاني على عمق 70 مترا, منفتحان على رواق كبير تحت الأرض لم يتم بعد تحديد أبعاده, التي من المحتمل أن تغطي مساحة شاسعة حسب الملاحظات الأولية. وأن هذه المغارة تظهر تشابهات مع مغارة «فريواطو» قرب تازة, تحتوي على تشكلات صخرية ومعدنية بديعة, لاسيما صخور أسقف المغارة وصخورها التحتية, بالإضافة إلى توفيرها لملجأ في أماكنها العليا لكائنات نادرة وطيور مهاجرة. هذا وقد مكنت الأبحاث الأولية من اكتشاف بقايا أماكن حيوانات تدلل على الأهمية البيولوجية لهذا الموقع الذي يحتاج مزيدا من أعمال البحث لتسليط الضوء على خصائصه, وتحتوي المغارة أيضا على ينبوع ماء, تشكلت بفعل الضغط المائي الذي حفر على مر القرون فتحات تحت أرضية. ومن تم تعتبر وسطا طبيعيا غنيا , تحتم اتخاذ تدابير للحفاظ عليها وحمايتها ضد الآثار المضرة للنشاط الاقتصادي, لاسيما تلك المتعلقة بالمقالع المجاورة, معتبرا أن دراسة أكثر عمقا للموقع يمكن أن تظهر آثارا أركيولوجية تشهد على مرور الإنسان بهذه المنطقة خلال حقب زمنية ضاربة في القدم.

استيبانيكو:
الشاب الزموري الذي لعب دورا محوريا في اكتشاف جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ومات في مدينة سيبولا الأسطورية

يحمل بنا قبل المضي في الكلام عن حياة استيبانيكو، لاستقصاء أخباره وتتبع آثاره واكتشافه لأمريكا، أن نأتي بكلمة يسيرة عن موطنه الأصلي «أزمور»، فإن للبيئة التي ينشأ فيها الشخص ويترعرع تأثيرا كبيرا في حياته. وبتدارسها يسهل الحكم على حياة الرجل بما يحيط به من مؤثرات. ولد استيبانيكو بمدينة أزمور، وفي صباه سقطت المدينة عام 1513 في يد الجيش البرتغالي، بحكم موقعها السهلي المتميز، إذ كانت تشكل شريطا غنيا على نهر أم الربيع وساحل المحيط الأطلسي، مع وفرة المدينة على سمك «الشابل» الذي كانت تُحمل منه عدة سفن إلى مملكة البرتغال. وظلت أزمور» الموطن الأصلي لاستيبانيكو» تحت ولاء البرتغال مايقارب 28 سنة، حتى تم افتكاكها عام 1541 من طرف السلطان السعدي أحمد الأعرج (1544-1517).

* استيبانيكو: الولادة والموطن الأصلي:

لم يحفظ لنا التاريخ لسوء الحظ شيئا ذا غنى عن بيت استيبانيكو وعن أبيه وأمه وإخوته وغيرهم من ذوي قرباه، ولا حتى عن إسمه الأصلي، وإنما هي أخبار مبعثرة لاتمثل لنا حياته والأسرة التي نشأ بها استيبانيكو تمثيلا صحيحا وواضحا. ولعل تعدد الأسماء والألقاب التي كان يدعى بها استيبانيكو لدليل على أن المؤرخين لم يقفوا على صحة هذا الإسم من ذاك. فهناك من يشير إلى أن إسمه الأصلي هو»سعيد بن حدو « في حين كان يكنى لدى البعض الآخر ب» مصطفى الزموري»،»ستيفن الأسود»، «استيبان»، «استيبان إلمورو»، «استيبانيكو»، «ستيفن الأسود»، «ستيفن مور «، و» ستيفن الصغير». الأستاذ الباحث بجامعة بن امسيك بالدار البيضاء، شعيب حليفي، في كتاباته حول الموضوع، اعتمد اسم «سعيد بن حدو» دون التحقيق في مدى صحته، بقدر ما ركز على وقائع رحلة البعثة الإستكشافية إلى السواحل الأمريكية ، وذلك نقلا عما كتبه أحد المستكشفين الإسبان الذي كان ضمن هذه البعثة. في حين يرجح مدير مركز دراسات وأبحاث التراث المغربي البرتغالي، الأستاذ أبوالقاسم الشبري، أن يكون إسم «مصطفى الزموري»، هو الأقرب إلى الصواب، «لأن مصطفى بالعربية، هو استيفانو بالإيطالية، واستيفانيكو بالإسبانية، فالإسم لايتبدل، إلا أن نطقه يختلف حسب الألسن، وأضيف إليه لقب الزموري نسبة إلى موطنه الأصلي».

وليس لنا من المصادر ما يسمح بالوقوف على السنة التي ولد فيها استيبانيكو بالضبط، اللهم ما ذكره ألفار نونييز كابيزا دي فاكا ، مستكشف أسباني كان أحد الأربعة الذين بقوا من رحلة لمدة ثماني سنوات من فلوريدا وحتى نيومكسيكو. وهي الرواية التي يعتمد عليها الكثير من الباحثين وأدباء الرحلات في تأريخهم للأحداث ذاتها إلى يومنا هذا. ويشير المصدر ذاته إلى أن استيبانيكو توفي عام 1539 عن سن يناهز 36 سنة. ولو أخذنا بهذه الرواية لكانت ولادة استيبانيكو بين سنتي 1502 و 1503.

* استيبانيكو من العبودية بأزمور إلى الإنعتاق بأمريكا

خلف لنا دي فاكا رواية، تعتبر الوثيقة الوحيدة التي تتحدث عن استيفانيكو،حسب أبو القاسم الشبري، والذي مع كامل الأسف اهتم به الأمريكيون أكثر من المغاربة، ولو أنه في السنوات الأخيرة سجلنا انتعاشة في الذاكرة الجمعية من قبل الباحثين وتزايد اهتمامهم باستيفانيكو. ففي تسعينيات القرن الماضي، أجرى بعض الأمريكيين»كاستينغ» بأزمور بحثا عن شخص تنطبق أوصافه على استيفانيكو(مصطفى الأزموري)، لأنهم كانوا يريدون رفع تماثيل ال 12 أكبر مستكشف لأمريكا، ومن بينهم مصطفى الأزموري، وفعلا وجدوا أحد الأشخاص من تارودانت تنطبق أوصافه (تقاسيم الوجه والجسد ذاته) وأوصاف استيبانيكو، وبعدها رفعت هذه التماثيل في إحدى مناطق أمريكا، يقول الشبري.

وبدكالة (الجديدة وأزمورعلى الخصوص) بدأ الإهتمام بهذا الرجل ورجع على جميع الألسن، مع العلم أنه قد برز باحثون من خارج دكالة يشتغلون على هذا الموضوع، ونخص بالذكر الأستاذ الجامعي الباحث شعيب حليفي من جامعة بن امسيك، الذي يشتغل حاليا على استيفانيكو وساهم بعرض في غرناطة الإسبانية في الموضوع. «أريد أن أستغل هذه الفرصة للقول أن مآسي شعوب يمكن أن تتحول إلى لحمة وإلى رابطة بين الشعوب. مصطفى الأزموري ذهب واكتشف سواحل أمريكا الحالية، وما مر به في رحلته التي مات فيها الجميع. وللإشارة فقد مات استيفانيكو حرا وليس عبدا ، بعد افتكاكه من العبودية مقابل الخدمات التي قدمها لطاقم الرحلة الإستكشافية إلى أمريكا» يوضح الشبري.

ووفق رواية كابيزا دي فاكا، فإن ولادة استيبانيكو كانت قبل عشر سنوات عن احتلال البرتغال لشواطئ أزمور (1513) ، وبين عامي 1521-1520 ضربت البلاد مجاعة دفعت بالأهالي إلى بيع أبنائهم، ثم أقتيد استيبانيكو قسرا أو طواعية من طرف البرتغاليين إلى أوروبا، على متن مركب محملا بالعبيد، ثم بيع في سوق إسبانية، اشتراه أحد النبلاء الإسبان(أندريس دورانتيس) الذي نسب إليه فيما بعد، ليحمل اسم إستبيان دي دورانتيس. أخذ أندريس عبده في رحلة اكتشاف نهر خرافي للذهب عند الهنود الحمر أو ما يعرف حاليا بأمريكا الجنوبية، حسب ما أشار إليه الأستاذ الباحث في تاريخ أدب الرحلة، شعيب حليفي. بدأ طاقم الرحلة ينتقل من منطقة إلى أخرى بحثا عن النهر الخرافي، وفي الأخير سيتبين أنه وصل إلى نقطة لم يسبق لأحد أن وصل إليها من قبل، وهي سواحل أمريكا الشمالية(الولايات المتحدة الأمريكية حاليا)، وفي أثناء الرحلة توطّدت علاقة العبد بسيده الذي بات قائداً لفيلق مشاة، مما فتح له ولعبده الأزموري باب المشاركة وقيادة الرحلات الأخرى. لاسيما وأن استيبانيكو كان يستعمل عقله وذكاءه المغربي وقوته (كان قوي البنية)، وتميز في هذه الرحلة وأنقذ الطاقم من عدة مشاكل مع قبائل الهنود الحمر، إذ بسرعة فهم ثقافتهم وبدأ يخاطبهم ويتواصل معهم بلغة الإشارات، يحكى أنه «حتى بدأ الهنود يقتربون منه أو يعبدونه.... وبدا لهم وكأنه كائن غريب»،حسب أبو القاسم الشبري. مضيفا أن دهاءه وخوارقه هي التي ستكون إحدى الأسباب التي أودت بحياته، لأنه من الناحية التقليدية، هناك إشارات أو رموز تختلف في المعنى من قبيلة إلى أخرى.

وكابيزا دي فاكا، صاحب هذه الرواية المعتمدة إلى حد الآن، كان مدفعيا لحملة إسبانية من 400 رجل بقيادة بانفيلو دي نارفاييز ووصلوا إلى تامبا في فلوريدا في عام 1528 وفي سبتمبر كان كل من معه باستثنائه هو و60 رجلا قد ماتوا ومن بينهم نارفاييز، فتولى دي فاكا قيادة البعثة، ثم ذهبوا إلى تكساس ووصلوا عند غالفستون الحالية ولم يبقى منهم إلا 15 شخصا عند قدوم الربيع ثم بقي في السنة اللاحقة مع ثلاثة آخرين أمضى هو ورجاله الوقت مع قبيلة هندية من الرحل وكان معه دورانتيس وكاستيلو واستيفانيكو.

* استيبانيكو: المستكشف وابن الشمس ببلاد الهنود الحمر

يشير شعيب حليفي، نقلا عما ورد في رواية ألفار نونييز كابيزا دي فاكا ، إلى أن الحملة انطلقت في العام 1527 بقيادة بانفيلودي نارفاييز الذي عينه الملك كارلوس الأول حاكما إسبانيا على ولاية فلوريدا المفترضة ، إلا أن سفن الحملة المتوجهة إلى نهر ميسيسيبي واجهت عواصف قوية حطمت إحدى البواخر وألحقت الأضرار بالأخريات، اضطرت البعثة جراءها إلى قضاء فصل الشتاء في كوبا .ولم يستأنف المستكشفون رحلتهم إلا في شهر فبراير من عام 1528 ، حينها انطلقت سفن الحملة الأربعة الأصلية، بالإضافة إلى أخرى خامسة اشتراها بانفيلو دي نارفاييز، لكن الحملة واجهت الأعاصير قبل الرسو يوم 12 أبريل من نفس السنة في فلوريدا ، وبالضبط من شمال خليج بامبا. وفي رحلات متفرقة انتهى أمر قارب أربعة رجال ضمنهم الأزموري إلى جزيرة تدعى»كاليفسطون» عام 1527، بعد أن ظلت مياه الميسيسيبي تتلاعب بهم وتهددهم بالموت وهم يعانون الجوع والعطش وحرارة الشمس، أما الباقون فذهبوا ضحية الجوع والعطش أو قتلوا على يد الهنود ولم ينج سوى أربعة منهم الأزموري.

عامل السكان الأصليون الهنود الحمر الأزموري ورفاقه الثلاثة بطيبوبة، حيث بقوا أسرى خمس سنوات، وفي شهر أبريل 1534قرر الأربعة وهم :استيفانيكو، دورانتيس،كاستيو،كابيزادي فاكا الفرار منتهزين فرصة غياب أهل القرية، لتنطلق رحلة جديدة للرجال الأربعة من جديد، من الشرق إلى الغرب عبر تكساس وفلوريدا واتفق أن عالج الأربعة بعض الهنود المرضى مرتلين بعض الأدعية باللغة اللاتينية.كما أنقذوا من الموت أحد المرضى، ليفقدوا من زاوية نظر البويبلوس صفة الغزاة الغرباء وينالوا لقب أبناء الشمس ، وقد ساعدهم في ذلك إتقان استيفانيكو المغربي الأزموري لست «لهجات محلية» على الأقل وربطه لمجموعة علاقات أهلته للحصول على التواصل والانسجام مع الهنود ، يقول شعيب حليفي نقلا عما ورد في رواية المستكشف الروائي كابيزا دي فاكا. وقد شاع خبر معجزات الأسود والبيض الثلاثة في إنقاذ الناس من الموت مرضا، فبدأت قوافل الهنود ترافقهم من قرية إلى أخرى وتهديهم الأكل والشراب وبعض الهدايا . هكذا تصف رسالة من تلك الحقبة استيبانيكو خلال رحلته الأولى هذه إلى فلوريدا: « أعضاؤه ضخمة مزينة بنياشين الزهر والأجراس، أما صندوقه الكبير فكانت التمائم تملؤه . ترافقه العديد من نساء الهنود اللواتي أهدتهن القبائل له «.وتضيف رواية أخرى أنه كان يزين رأسه بريشة قصيرة مرصعة بالجواهر أهداها له أحد زعماء الهنود ، ويحمل معه دائما شيئا طبيا ". ذاع صيت الرجال الأربعة لدرجة أن من عجزوا عن علاجه ، يبمسح في نظر الآخرين ويصبح لعين»أبناء الشمس» لان القدر انتقم منه.

* مقتل الزموري في سيبولا الأسطورية:

أطوار الرحلة الأولى انطلقت ب 400 وانتهت بالتحاق الرجال الأربعة الذين نجوا بالحامية العسكرية الإسبانية المتواجدة في مرسى سان – ميغل دي كوليكان ومن تم إلى العاصمة المكسيكية، حيث يتواجد ممثل الملك الإسباني. مغامرة استيبانيكو لم تنته في المكسيك، بل تم تعيينه مرشدا لعملية أخرى ستنطلق في فبراير عام 1539 تحت قيادة المبشر الراهب الفرنسيسكاني فراي ماركوس لاكتشاف مدن الذهب. إلا أن هذه المغامرة التي لم تستمر عاما واحدا، ولم تكن كسابقتها، إذ أن دهاء وخوارق الرجل هي التي ستكون إحدى الأسباب التي أودت بحياته، سيما بعد انفصاله عن المجموعة التي يترأسها الراهب ماركوس. وقد تعددت الروايات حول مقتل المرشد استيبانيكو، حيث تقول وثيقة اسبانية تاريخية تعود إلى سنة 1540 ، حسب شعيب حليف:»بعد أن انفصل استيبان –استيفانيكو-عن الراهب .ظن أنه باستطاعته الاستحواذ على شرف اكتشاف مدن الذهب بمفرده وأن ذلك سيجعل منه رجلا شجاعا ومقداما في نظر الآخرين .هكذا فقد ترك مسافة كبيرة بينه وبين باقي أفراد البعثة وحل في سيبولا رفقة بعض الهنود ... إلا أن هنود سيبولا كانوا أكثر حرصا من الهنود المرافقين للمغربي، إذ فرضوا عليه الإقامة الجبرية في كهف خارج المدينة ، حيث أخضع للإستنطاق لمعرفة أسباب مجيئه إلى سيبولا ومن تم تقرير مصيره. ولما تأكد لحكماء وشيوخ المدينة أن استفانيكو رسول اللاتنيين الغزاة قرروا قتله . لكن لهنود المنطقة، حسب شعيب حليفي، روايات أخرى مغايرة يرددونها حول مقتل استيبانيكو، إحداها تقول أنه كان يحمل جرابا مصنوعا من ريش البوم التي تعتبر حسب سكان سيبولا نذير شؤم فقرروا قتله . وتقول رواية أخرى بأن الأزموري بعث إلى حاكم مدينة-سيبولا- رسولين حاملين آنية تحتوي على بعض الخيوط وريشتين ، واحدة بيضاء والأخرى أرجوانية اللون .ولما مثل الرسولان أمام الحاكم وقدما له الآنية رماها أرضا حينما شاهد محتواها وأمر الرسولين بالرجوع من حيث أتيا وأنذرهما بأنه سيقتل جميع أصحابهما إن هم دخلوا المدينة . لكن الأزموري تجاوز هذا الأمر واقترب من المدينة فأُلقي القبض عليه هو وأصحابه .وفي اليوم التالي حاول الأزموري الفرار مع رفاقه غير أن حماة المدينة طاردوهم وقتلوا عددا منهم وسقط الأزموري بعد أن أصابه هو الآخر أحد السهام . وتقول رواية أخرى أن زعيم قبيلة سيبولا أمر بقطع أطراف استيفانيكو وأرسل قطعة منها إلى زعماء القبائل حتى يتأكدوا بأن المغربي مجرد إنسان وليس إبنا للشمس .فكيفما اختلفت روايات نهاية استيبانيكو، فيبقى أن مقتله تم على يد الهنود الحمر الذين اكتشفوا أن الأزموري جاء في رحلته الإستكشافية الثانية لخدمة أغراض الإستعماريين اللاتنيين لبلاده. ويبقى السؤال العريض هل فكر الأزموري يوما أن يعود إلى موطنه الأصلي «أزمور»الذي كانت ساكنته تتوق هي الأخرى للحرية من الغزو البرتغالي كما هو حال الهنود الحمر السكان الأصليين لأمريكا؟

الفنان أحمد أبعمران في حوار مع «العالم الأمازيغي» :
تقدم الأغنية الأمازيغية يستدعي ضرورة توفير معاهد لتدريس الموسيقى الأمازيغية

يعد الفنان أحمد أبعمران من كبار الفنانين الأمازيغ الذين جددوا في الأغنية الأمازيغية لحنا و كلمة، التقينا معه وآثرنا أن نثير معه بعض التساؤلات ذات الصلة بالأغنية الأمازيغية ومشكلاتها، وكان معه الحوار التالي :

* أجرى الحوار : جامع أنكمار

* بداية أود أن أعرف وجهة نظرك في المستوى الذي وصل إليه الفن الأمازيغي؟

** لقد اعتاد الكثيرون الإجابة عن هذا السؤال بتفاؤل كبير، إذ يعتقدون أن الموسيقى الأمازيغية نالت ما يكفيها من الرقي والتطور، وقد يكون هذا صحيحا إذا نظرنا إلى الحالة التي كانت عليها.
إذا كنا نتحدث عن ماضي هذا الفن فلابد أن أؤكد أنه قام بنقلات عظيمة الشأن. لقد كان الفنان يكتفي بآلتين على الأكثر (الرباب، لوتار) إضافة إلى الإيقاع، في حين أن من يريد عد عدد الآلات وأسمائها الآن، قد يجد صعوبة في ذلك.
أما إذا أردنا القيام بمقارنة موسيقانا مع موسيقى الشعوب الأخرى، فمن الأهمية بمكان أن نسجل مدى تخلفنا في هذا المجال. إن صياغة اللحن الأمازيغي ما زال يعتمد على ذلك التكرار الممل للمقامات، والكلمة نفسها تحتاج إلى سبك حقيقي. ولا أعتقد أن ذلك يعود إلى الفنان نفسه، فتحجيم الأمازيغية فنيا و لغويا و ثقافيا، هو ما أفضى إلى كثير من حالات التراجع؛ لا يمكن أن نقارن مثلا، ما يصاغ من أشعار في لغة بودلير التي حظيت بتراكم إبداعي كبير بلغة سيدي الحديث التكوين (يتم الحديث هنا عن المنجز الشعري الذي تعود بدايته الحقيقية إلى القرن 17). كما يصعب أن نقارن لغتنا مع لغة المتنبي من حيث القيمة الأدبية، لأننا بدأنا متأخرين في التفكير في أنفسنا، وهذا التأخر هو ما نعاني الآن من عواقبه.

* ما هي بعض العوائق التي ما زالت تحول دون تقدم هذا الفن؟

** يمكن أن نصنف العوائق إلى ما هو مادي؛ فالفنان الأمازيغي يعاني ماديا، ويؤثر ذلك في عطائه الإبداعي. وما هو منهجي؛ ذلك أن التسيب ما زال حاضرا؛ الفنان الأمازيغي يرغب في أن يقوم بكتابة الكلمات وصياغة الألحان وأدائهما بصوته، كل ذلك بضربة واحدة، لهذا أصر على مسألة التخصص. على الملحن أن يكون ملحنا وأن يبقى كذلك، وينطبق الحكم نفسه على الشاعر، مع أن الملحن قد يكون مؤديا.
لقد شهد كثير من الموسيقيين شهرة واسعة بأصواتهم فقط، كما أن الملحنين نالوا حقهم ماديا ومعنويا، والأمر نفسه ينطبق على الشعراء. لقد عرفنا أم كلثوم وعبد الحليم بصوتهما، وعرفنا كاظم الساهر بصوته ولحنه، لكن لم يسبق في تاريخ الفن الغربي والشرقي، أن قدم فنان نفسه بوصفه شاعرا وملحنا ومؤديا في آن. أتساءل الآن، من الذي لا يعرف الموجي أو كمال الطويل (ملحنان مصريان)؟

* هل هذا ما أدى إلى ظهور بعض العيوب كالسطو على أغان الغير وعدم إدراج أصحاب الكلمات مثلا؟

**لا شك في ذلك، فكثير من الأشرطة الموسيقية تنسب لغير أصحابها، لقد سجل أحمد أباعمران مجموعة من الأشرطة، كانت تباع باسم بنات أودادن وبنات أكادير وأيتماتن نعيمة تمراكشيت. كما أن حميد أمناي كان وراء نجاح أشرطة عديدة، حيث قام بإنجازها، واستفاد منها آخرون، لأن شركات الإنتاج نسبتها إليهم. إنها حالة غريبة؛ توضع صور بعض المراهقين على شريط أنجزه حميد أمناي. أما عدم إدراج أصحاب الكلمات فهناك حالات سوية فعلا، حيث يؤدي المؤدي، ويكتب الشاعر ويلحن الملحن، لكن لا تدرج أسماء الملحنين وكتاب الكلمات، لأنهم يعتقدون أن ذلك نقيصة في الفنان، في المؤدي.
في كل شريط هناك أسماء تحضر؛ الحسين الفاطمي كان دائما حاضرا بكلماته، أحمد أباعمران بألحانه، حسن بومليك، بنضاج محمد... كل هؤلاء كان لهم الأثر الكبير في صياغة الموسيقى الأمازيغية الجذابة.

* كيف يمكن في نظرك الرقي بالأغنية الأمازيغية؟

**الحديث عن سبل تقدم الأغنية الأمازيغية يستدعي الحديث عن الاحتياجات الأساسية أذكر منها ضرورة توفير معاهد لتدريس الموسيقى الأمازيغية. من الضروري الإشارة هنا إلى أن الأمازيغ وإلى الآن لا يتوافرون إلا على شريط واحد يتضمن الموسيقى الصامتة. وترسيخ الوعي بالأدوار.

* مازلت ترفض الظهور في القناة الأمازيغية، ما سبب ذلك ؟

* هل تعرف ما المقابل المادي الذي يحصل عليه الفنان الأمازيغي لقاء ظهوره في القانة الأمازيغية؟

** لا

* طيب (يبتسم) أنت تعرف أنني ضد كل أشكال الاستغلال، وشرف الفنان الأمازيغي فوق كل اعتبار. إن حصوله على 5000 درهم يجعله يحس بدونية منقطعة النظير، لهذا فأنا أحافظ على كرامتي و أرفض أن أستغل. هناك من الفنانين من لديه الموقف نفسه، لكنهم ظهرو عن طريق تغطية المهرجانات.

بالصوت والصورة . . . « ساقسا كيكي» ألبوم جديد للفنان الأمازيغي الحسين أيلال

* إبراهيم فاضل

اسمه الحقيقي الحسين إد بلعيد من مواليد 1978 بأولوز إقليم تارودانت، المنطقة التي أنجبت عددا كبيرا من الشعراء، ترعرع بمدينة الإنبعاث أكادير، وبدأ مشواره الفني منذ سنوات وأسس فرقته الخاصة تحت اسم الحسين أيلال. وتشمل مواضيعه شعر الغزل، ومواضيع اجتماعية.
وفي حلة وإخراج جديدين، طلع الفنان الحسين إد بلعيد الملقب فنيا ب" أيلال" رفقة مجموعته الغنائية على جمهور الأغنية الأمازيغية بالبوم جديد بالصوت والصورة اختار له عنوان " ساقسا كيكي " أو " إسأل عني". ألبوم يقرأ من عنوانه المثبت على الشريط، يتغنى بالحب ولوعة الفراق ويمتح معانيه وتجاربه الحياتية من منطقة أولوز حيث يتحدر الفنان.
" أيلال" تعني "الطير"، رمز الحرية والصفاء والفضاء الرحب النقي، الذي قدم منه الحسين وما زال يأخذه بكل مكوناته التي شكلت طفولته وجزءا من مرحلة الشباب قبل أن تسلبه مدينة أكادير حيث يشتغل مشرفا فندقيا. فتجربة الفنية تبقى لصيقة بكيانه، كلمات الحب والعتاب المرفوقة بآلات البانجو والقيتارة والرباب تنتشله بين الفينة والأخرى من مشاغل المهنة ليحلق " أيلال " بعيدا في سماء الفن.
6 أغاني وشح بها الفنان الحسين أيلال البومه الجديد من ألحانه وأدائه" أتيربتين، إيغ إمون

يان تكادانس، توكي دونيت كرا، زايد أودي ايا فروخ"، ايان إغران، نسمامي" صدور الشريط اراد له الحسين أن يكون متزامنا مع عيد الاضحى.
الفنان الحسين ايلال من مواليد 1978 بأولوز وكانت نشأته بين أجواء أحواش، ومن خلال تلك الطقوس العريقة تبلورت تجربته مجموعته الحديثة.
وعن الآلات الجديدة التي أدخلت على الأغنية الأمازيغية يقول الحسين أيلال.. أنا أحب التجديد ولكن يجب الاحتفاظ على الأصل، فبعد توظيف الآلات العصرية في الميدان الفني الامازيغي، اكتسى هذا الفن نكهة خاصة، لكن لا يجب التفريط في الأصل ، حيث لابد من الاحتفاظ بالموروث التقليدي للفن الأمازيغي كاللباس والرباب مثلا في فن الروايس.
وعن القرصنة يتحدث الفنان الامازيغي الحسن ايلال للعالم الامازيغي ويقول أن القرصنة الحقيقية هي التي يمارسها أصحاب شركات ما يعرف بالإنتاج، فأصبحت متخوف من تسجيل أغاني جديدة بسببهم، لذا التجأت إلى تسجيل ألبومي بنفسي لأنني أتعذب أشهر كثيرة في اختيار الأغاني والألحان وأدفع الأموال الكثيرة مقابل عمل فني متميز، فعندما تريد تسجيله لأصحاب شركات الإنتاج الفني يطلون عملك مقابل ثمن هزيل.. ويضيف إد بلعيد أن قرصنة الأعمال الفنية فهي لا تضر بالفنان بل تساعده على زيادة شهرته من خلال سهولة انتشاره وانتشار أعماله الفنية، واعتقد أن خطاب القرصنة في المجال الفني يتحدث به البعض وكأنهم بالفعل لهم غيرة على الفن المغربي عموما، في وقت لا تخلو بيوتهم هم أنفسهم من أقراص مدمجة مقرصنة، كما أن بعضهم يقوم بقرصنة الأصوات الفنية نفسها، وهذا أمر إلى حد الآن تتميز به الأغنية الامازيغية، بحيث أن هنالك أشباه فنانين لا تحمل أعمالهم أصواتهم الحقيقية، وللأسف تجدهم فنانين بالوجه، ويبحثون عن وثائق إثبات ممارستهم الفن، وهنا اقترح أن تهتم الجهات المسؤولة وطنيا على حماية الفن بصفة عامة من منزلقات يتخذها البعض وسيلة للهجرة السرية المنظمة، أو أشياء أخرى تحدثت عنها صحف مغربية كثيرة.

خصائص الحكاية الشعبية الأمازيغية

* تتمة

* الدكتور موحى الناجي

عند الحديث عن الحكاية الشعبية الأمازيغية، يستطيع الباحث أن يلاحظ أن هذه الحكاية هي إما من الريف أو من الأطلس المتوسط أو من جهة سوس وهي كلها في جذورها مغربية لأنها تمثل الأشكال المختلفة للبيئة في المغرب ، تمثل القرى والمدن، وذلك لأن كل شخص في المجتمع لا يستطيع أن يخرج عن معارفه المتوارثة، أو تقاليده العريقة، أو فنونه الأدبية والمادية، وأكثر ما يبدو ذلك، ولو جحده البعض، في لحظات التوتر العصبي والنفسي، وفي مناسبات الأفراح والأحزان.
فالسكان الأمازيغ محافظون على المظاهر الفولكلورية المختلفة والتي تتضح في المساكن والأزياء والعادات وتتضح كذلك في الأغنية والحكاية والمعتقدات، ولكن محافظتهم هذه كانت أشد ما تكون قبل أن ينزحوا من ديارهم ذات الطابع الريفي المستقر إلى المدن والحواضر.
ويجد الباحث أن مجتمع البادية يشارك في حمل الحكاية الشعبية الأمازيغية ونقلها عبر الزمن إلى الأجيال، ذلك أن أغلب الحكايات في مجتمع البادية تدور حول مواضيع مثل الفروسية والحب والشرف والوطنية،إلخ.
أما مادتها فغالباً من التاريخ الواقعي الذي يرويه شيوخ القبيلة لشبابها، إذ تراهم يذكرون أشخاصاً بعينهم ويحدثون عنهم، ويلاحظ أيضاً أن حكاياتهم تفيض أحاديث البادية حتى تصل إلى تجمعات الناس في المداشر وفي المدن، فحكاية اللصوص، وحكاية البنت اليتيمة، وحكاية الذئب، وحكاية «تلغنجة أنزار» (طلب المطر) كلها تفوح برائحة البادية.
كما تطلعنا الحكاية الشعبية على قيم الشعب في البادية والمدينة، وهي التي تحدثنا عن تقاليد الأمازيغ في استقبال الضيف وفي شرب الشاي، وفي الغزو والنهب ورد السلب، وفي العلاقات العاطفية بين ابنة «أمغار» (الشيخ) وابن أمغار قبيلة أخرى فيكون بينهما الحرب أو الحلف، وهي التي تعرض علينا البيئة الزراعية في القرية وما يقوم به الفلاحون في أراضيهم من زراعة وحصاد ينفقون عليه أحاديثهم، وأسمارهم وأعمارهم، وعن الحفلات والأعياد وفك الخصومات، وعن تقاليد الأعراس ومقاييس الزواج وطقوس الأفراح والوفيات، وهي التي تدخلنا إلى متاجر التجار في المدن وتعرض علينا ألوان التجارة، تحدثنا الحكاية عن كل هذه البيئات الشعبية.
ومن الناحية السياسية فإن الحكاية حافلة بدفاع القبيلة عن حماها بالنفس والنفيس، وحافلة بقص بطولات وطنية مثل المقاومة من أجل الاستقلال والمشاركة في المسيرة الخضراء من أجل استرجاع الصحراء المغربية، بولغ فيها فألبسها الخيال ثوباً زاهياً يزيد عن الحقيقة، وقد تعدد الوطن في الحكاية وكثيراً ما قيل «هات تامازيرت نغ أياد» (هذا وطننا) أو قيل «تامازيرت إنو الصحراء آيت إكان أوريد إستتوغ» (الصحراء بلدي لن أنساها)، وكذلك فإن بطل الحكاية مهما طال اغترابه يعود إلى وطنه، ولا يقبل أن تعقد له حفلات الأفراح قبل أن يعود، وهي حافلة أيضاً بصور اعتزاز المغاربة بتماسكهم والتفافهم حول زعمائهم وقد يلاحظ الباحث أن عناصر حديثة قد دخلت الحكاية الأمازيغية ذات علاقة بالتجمع من أجل مقاومة الأعداء والدخلاء وغيرهم.
وقد جاءت مضامين الحكاية الشعبية الأمازيغية متعدّدة الموضوعات والمعاني فكانت مرآة الحياة وصدى الآلام والمعاناة والأحلام وعبَّرت عن الحكمة والفضيلة. وتختلف المضامين من فترة إلى أخرى حسب الواقع الاجتماعي السائد، لكنها لا تخرج من الإطار العام عن المضامين التالية:
1 ـ مضامين اجتماعية وإنسانية: عالجت فيها الحكايات الشعبية قضايا الفقر والجوع والظلم والقهر والعدل والمساواة والحرية.
2 ـ مضامين سياسية: يجسّد فيها الخيال الشعبي مشاعر الانتماء وطموحاته المشروعة في تحقيق الدولة المغربية القوية، التي تحتل مكانتها المرموقة بين الأمم. فينتقل الراوي بسهولة ويسر بين البوادي والمدن ويتجاوز الحدود والحواجز ببساطة وكأنه يتنقل في دولة واحدة.
3 ـ مضامين عاطفية وأخلاقية: أحداث الحكاية تجري دائماً على صورة صراع بين القوى الخيّرة الصالحة والقوى الشريرة، بينما تأتي خاتمة القصة معبرة عن تطلعات الإنسان في انتصار الخير وتحقيق العدل، وامتلاك الثروة أو السلطان، أو الزواج من الحبيبة وتخليف الصبيان والبنات.
4ـ إقدام وشجاعة شخصيات وأبطال الحكايات وجرأتهم في اقتحام المخاطر ومواجهة الصعاب والقوى الشريرة والسحرة والعفاريت لإنقاذ الأمير أو الوطن والتضحية في سبيل الجماعة.
إن الوضع الاجتماعي والثقافي الغني والمتنوع للمغرب يجعل اللغة والتراث الشفهي والهوية الثقافية في ارتباط مع بعضها البعض. ويعد التنوع اللغوي والثقافي في حد ذاته وأقعا إيجابيا يسهم في إثراء الثقافة الوطنية، الأمر الذي يتطلب توظيفه في البرامج التربوية و المسرح والسينما وفي وسائل الإعلام. كما ينبغي دراسة وحماية وتدوين تراثنا الشفهي عامة والحكاية الشعبية الأمازيغية خاصة في زمن العولمة والتكنولوجيا الحديثة للتواصل.

*كاتب وباحث مغربي

المهرجان الوطني للشعر لجمعية أدور بصفرو: التحديات والآفاق

نظمت جمعية أدور للثقافة والتنمية، بجماعة تازوطة والموصل السياحي سيدي خيار،على طريق إيموزاركندر، بإقليم صفرو، ملتقاها الشعري السنوي، يومي22 و23 شتنبر الماضي، بتعاون مع مجلس جهة فاس بولمان والمجلسين البلدي والإقليمي لصفرو وجمعية صفرو «إفنت». وتميزت الدورة السادسة، بكونها الأولى من نوعها، حيث نقلت اهتمامات الفاعلين الجمعويين والاجتماعيين والاقتصاديين إلى الدورة الأولى من المهرجان الوطني لأدور، تحت شعار: «الأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية إلى جانب أختها اللغة العربية في ظل الدستور الجديد».
بدأت الجمعية أنشطتها من موقع بيت المحتفى به، المقاوم والمناضل الحاج محمد الفقير عزيزي، حيث أقيم حفل كبير بحضور، والي ولاية جهة فاس- بولمان وعامل إقليم صفرو ورئيس المجلس الإقليمي والعديد من الشخصيات البارزة، إلى جانب الأساتذة والباحثين في الشأن الأمازيغي، بكلمتي رئيس الجمعية حسن الكايسي والفاعل الاقتصادي عمرعزيزي. وقد نظم المشاركون ندوة فكرية بعين المكان في موضوع «المقاومة من أجل الحرية والوطنية نموذج أيت يوسي» شارك فيها أساتذة باحثين مبرزين دورالمحتفى به، في الربط بين أذرع المقاومة في الأطلس المتوسط.
وتخلل اليوم الأول، قصائد شعرية بالأمازيغية ورقصات فنية متنوعة، من تنشيط فرق أمازيغية من الأطلس المتوسط، كما قدم السيد الوالي

هدية الجمعية،لإبن المحتفى به الحاج عمر عزيزي، عبارة عن لوحة فنية، تتوسطها صورة المقاوم الشجاع.
ومن بهو بلدية صفرو في اليوم الثاني،استهل المنظمون شأنهم الثقافي بندوة فكرية، في موضوع «القوانين التنظيمية لتنزيل دسترة الأمازيغية» من تقديم الإعلامي والباحث ادريس الكايسي، وتأطير النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والمناضل الحقوقي أحمد كيكيش، والباحث في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، موحى مخلص، لتنتقل الوفود المشاركة إلى فضاء الموصل السياحي سيدي خيار، لمتابعة أشغال المهرجان من خلال أشعار مختلفة، عربية منها الشعر الحساني ممثلا في الشاعرة فنيذة حفيظي من طانطان والشاعر عبد الله العرفاوي في الشعر العربي الأصيل، إلى جانب الشاعر الزجال محمد الراشق، والشاعرة والزجالة أسماء بنكيران التي مثلت الجالية المغربية في المهجر. وتميزت الدورة أيضا، بحضور قوي للشعر الأمازيغي في شكله الشمالي ممثلا بالشاعر الورايني، ثمزيرث مصطفى، وكان من الممكن حضور الشعر السوسي ممثلا في الشاعر محمد مستاوي، لولا ظروف صحية حالت دون ذلك في آخر المطاف، كما تميزت أيضا بحضور أزيد من 14 فرقة شعرية من جميع مدن الأطلس المتوسط، من خنيفرة إلى الخميسات مرورا بصفرو والحاجب وإيفران ومكناس، انصبت أشعارها، حول نضال المقاوم عزيزي محمد الفقير .
وتمت الأنشطة في مجملها تحت أنظار وكاميرات وميكروفون الإذاعة الوطنية الأمازيغية والإذاعة الجهوية بفاس، إلى جانب القناة الثامنة الأمازيغية، وعرفت الدورة أيضا تغطية صحفية للعديد من الصحف الوطنية والجهوية.

ⵣⴰ ⵜⵉⵎⵣⵉⵔⵜ ⵜⵉⵍⵉⵖⵔⴰⵎ ⵏⵍⵓⵢⵓⵣⵏ

ⵓⵔⵔ ⵙⵓ ⴰ ⵍⵓⵣⴰ ⵓⵔⵙⵜ ⵣⵓⵢⵜⴰⵓⵙ !

ZoneBleueDDB®

ⵜⵣⵓⵓⵓⵅⵣⵙ ⵜⵉⵍⵣⵓ ⵓⵓ ⵣⵜⵍⵍⵜⵉⵛⵓⵙ ⵅⵔⵓ ⵓⵓ ⵜⵣⵓⵓⵓⵅⵣⵙ, ⵜⵓⵢⵜⵏ ⵓⵓⵓⵓ ⵜⵔⵛⵛⵍ ⵅ ⵜⵉⵍⵉⵖⵔⴰⵎ ⵓⵓⵓⵏ ⵅⵔⵓ ⵜⵣⵓⵓⵓⵅⵣⵙ ⵜⵉⵍⵉⵖⵔⴰⵎ, ⵜⵓⵍⵍⵓⵜ ⵣⵓⵢⵜⵏⵓⵙ.

ⵙⵢⵣ ⵜⵢⵣⵣⵍ ⵓⵙ ⵜⵓⵏⵢⵍ, ⵅⵅ ⵜⵍⵓⵜⵣⵅ ⵏⵜⵜ ⵓⵔⵔ, ⵓⵔⵙ ⵜⵣⵓⵓⵓⵅⵣⵙ ⵜⵍⵉⵍⵣⵓ, **7/7 ⵔⵜⵓⵓⵓⵜ ⵙ 24/24 ⵜ ⵜⵓⵓⵓⵅⵜ ⵢⵓⵓ ⵓⵔⵔ ⵣⵣⵜⵜⵜ ⵜ ⵜⵅⵜⵓⵜ ⵙ ⵓⵓⵓⵓ.**

ⵓ ⵜⵣⵓⵙ, ⵏⵏⵓ ⵣⵜⵜⵓⵢⵜⵏ ⵅⵜⵓⵅⵣ 6 ⵜⵓⵓⵓⵅⵣⵙ+ 3 ⵜⵓⵓⵓⵅⵣⵙ ⵜⵍⵉⵍⵣⵓ ⵣⵅⵓⵓⵣⵙ ⵅ ⵜⵓⵙⵅⵔⵓⵜ ⵙ ⵜⵣⵙⵅⵣⵓⵣ ⵣⵍⵓⵏⵓⵓ, **ⵢⵓ ⵅⵜⵓⵅⵣ ⵜ 9 ⵜⵓⵓⵓⵅⵣⵙ, ⵜⵅⵓⵣ 24/ 24 ⵜⵓⵓⵓⵅⵜ, 7/7** ⵔⵜⵓⵓⵓⵜ ⵢⵓ ⵓⵔⵔ ⵣⵅⵎⵔⵔⵜ ⵣⵙⵓⵍⵓⵙ ⵙ ⵣⵍⵓⵎⵙⵓ **ⵙ ⵣⵍⵓⵎⵙⵜ***.

ⵜⵅⵓⵓ ⵜⵢⵙⵓ ⵏⵏⵓ ⵢⵓⵔⵔⵓ ⵜⵍⵉⵓⵍⵓⵎ ⵏⵍⵓⵢⵓⵣⵏ ⵣ ⵢⵍⵏⵜⵓⵢⵙⵏⵓ ⵣⵍⵓⵢⵙⵜⵜ ⵣⵓⵜⵅⵅⵜⵅⵅⵙⵏ ⵓ ⵢⵣⵏⵣ ⵜ **50% ⵅⵅ ⵔⵓⵜⵣⵅⵙⵜ ⵜ ⵅⵜⵓⵅⵣ ⵓⵙⵓⵓⵓⵅ ⵣ ⵔⵅⵍⵅ ⵜ 3 ⵣⵢⵜⵓⵙⵜ.**

ⵣⴰ ⵅⵜⵓⵅⵣ ⵜⵓⵙⵓⵓⵓⵅ ⵜⵍⵉⵓⵍⵓⵎ ⵏⵍⵓⵢⵓⵣⵏ, ⵓⵍⵓⵎⵓⵏ ⵣⵢⵜⴰⵜⵜⵙ ⴰ ⵜⵢⵜⵅⵓ !

* ⵓⵏⵍⵓⵙⵢ,ⵙⵓⵍⵓⵙⵓ,ⵙⵏⵉⵣⵔⵓ, ⵙⵙⵓⵙⵢ, ⵍⵣⵓⵣⵔⵙⵍ,ⵅⵣⵙⵏⵙⵍⴰⵓ,ⵅⵓⵙⵍⵓⵙⵓ,ⵠⵜⵏⵙⵍⴰⵓ,ⵣⵓⵏⵙⵍⴰⵓ, ⵣⵎⵓⵏⵢ,ⵜⵔⵓⵜⵜⵍⵓⵍⵍⵓⵅ, ⵙⵜⵓⵜⵜⵢⵓⵏ(ⴰ ⵓⵔⵔ ⵍⵓⴰⵣⵓⵓ), ⵙⵙⵍ ⵍⵓⵓⵙⵍ(ⵜⵓⵍⵙⵓⵅⴰⵜⵜ ⵜ ⵜⵓⵏⵢⵙⵍ), ⵙⵔⵔⵣⴰ,ⵅⵓⵜⵣⵔⵙⵍ, ⵜⵓⵅⵏⴰⵣⵜ ⵜⵙⵓⵍⵜⵜⵜ.

www.iam.ma

ANP refonte arch-25,5x36-Amazigh.indd 1 10/10/12 10:47

ⵓⵔⵙⵎⵓⵍⴻ ⵓⵙⵖⴰⵙⵔ ⵠ ⵜⵙⵓⵀⵀⵙⵜ ⵏ BMCE BANK

BMCE BANK : ⵜⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ ⵠ ⵜⵙⵀⵠⵜ ⵠⵜⵜⵙⴻⵅⵓⵙⵏ ⵅ ⵅⵔⵓⵢⵙⵠⵀ ⴰ ⵀⵙⵙⵓ ⵑⵙ

ⵜⵓⵍⵙⵙⵠ ⵠⵙⵙⵙⵏ : ⵓⵎⵖ ⵏ ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵙ +30%

ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵣⴰⴰⵓⵠⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵎⵎⵓ ⵖⵜⵠⵓⵅⵓⵖ ⵙ +30% ⵙ 1,1 ⵙⵔⵎⵖⵓⵙ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ, ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵙⵠⵓⵙ :

- ⵓⵎⵓⵖ ⵠ ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵠⵙⵙⵙⵏ ⵙ +12,7% ⵠⵠⵓⵏ 2,4 ⵙⵔⵎⵖⵓⵙ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ, ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵜⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵓⵔⵖⵠⵅⵜ ⵠⵠⵠⵓⵅⵠⵏ ⵙ +6% ⵔⵏⵠⴰ ⵠ ⵖⵙⵏⵖⵙ 2011, ⴰ ⵓⵍⴰ ⵓⵙⵛⵛⵙⵀ ⵠ ⵜⵙⵙⵓⵠ ⵍⵓⵖⵖⵓⵍⵏ.
- ⵓⵙⵠⵙⴰⴰⵙ ⵠ ⵍⵜⵠⵓⵖ ⵠⵙⵅⵓⵏ ⵠⵔⵓⵜⵙⵜⵏ ⵙⵙⵙⵎⵢ, ⵠⵍⵜⵜⵓⵏ ⵠ +8% ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵠⵙⵙⵓⵔⵙⵜⵏ ⵠⵔⵅⵅⵓⵏ.

ⵓⵛⵛⵙⵀ ⵠ ⵜⴰⵙⵙⵠ ⵜⵓⵔⵙⵙⵔⵓⵜ ⵙ ⵍⵙⴽⵙⵙ ⵠ 6p% ⵙ ⵖⵠⵎⵠ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵏ 52,7% ⵔⵏⵠⴰ ⵠ 58,9% ⵅ ⵜⵠⵏⵅⵠⵙⵠ ⵠ ⵖⵙⵏⵖⵙ 2011.

ⵓⵛⵛⵙⵀ ⵠ ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵔⵙⵅⵅⵙⵜ ⵠⵙⵙⵙⵏ ⵙ 5% ⵠⵅⵓⵏ 546 ⵙⵔⵎⵖⵙⵏ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ, ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵜⵠⵅⵔⵓⵙ ⵠⵜⵏⵠⵙⵓⵏ ⵠ ⵍⵓⵏⵏⵓⵖ ⵠⵔⵙⵍⵏⵙⵙⵓⵏ ⵎⵙⵓⵏⵛⵓ, ⵙ ⵜⵓⵅⵅⵠ ⵏ 387 ⵙⵔⵎⵖⵙⵏ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ ⴰ ⵓⵍⴰ ⵔⵙⵛⵛⵙⵀ ⵠ ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵏ 217 ⵙⵔⵎⵖⵙⵏ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ ⵜⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ.

ⵓⵙⵙⵏⵙⴰⵙ ⵏ **+40pdb** ⵠⵖⵔⵙⵙⵏ ⵙⵅⴰⵅ ⵠⵔⵙⵍⵏⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵔⵎⵜⵓⵅⵜ, ⵖⵠⵍⵏⵠ 12,8% ⵅ ⵜⵠⵏⵅⵠⵙⵠ ⵏ ⵖⵙⵏⵖⵙ 2012 ⴰ ⵓⵙⵅⵅⵠⵙ ⵓⵅⵙⵙⵓ ⵠ ⵍⵔⵙⵙ ⵙⵅⴰⵅ ⵠⵙⵙⵙⵏ ⵙ 13,8% ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵜⵠⵔⵙⵠⵜ ⵠⵖⵏⵙⵏ ⵙ ⵔⵓⵖⴰ ⵠⵏⵔⵓⵎⵓⵏ ⵠ -20%, ⴰ ⵖⵠⵍⵏⵠ ⵜⵓⵔⵙⵙ ⵠ ⵍⵓⵜⵠⵅ ⵏ ⵜⵜⵙⵓⵎⵙⵜ.

ⵜⵓⵍⵙⵙⵠ ⵜⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ : ⵜⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵣⴰⴰⵓⵠⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵅ ⵙⵅⵅⵓⵅⵖ ⵠⵜⵓⵔⵔⵓⵏ ⴰ ⵜⵣⵔⵔⵓⵙⵙ ⵠⵙⵙⵓⴽⵠ ⵠⵜⵍⵓⵏⵏⵓⵖⵏ

ⵓⵙⵛⵛⵙⵀ ⵠ ⵜⵏⵙⴰⵙⵜ ⵜⵓⵔⵙⵅⵅⵙⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ ⵙ ⵙⵅⵅⵓⵅⵖ ⵠⵔⵓⵜⵙⵜⵏ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵅ ⵙⵅⵅⵓⵅⵖ ⵠⵜⵔⵔⵓⵏ ⴰ ⵜⵣⵔⵔⵓⵙⵙ ⵠⵙⵙⵓⴽⵠ ⵠⵜⵍⵓⵏⵏⵓⵖⵏ ⵙ 4,4ⵙⵔⵎⵖⵓⵙ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ, ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵙⵅⵓⵙ ⵣⵅⵅ ⵜⵍⵙⵙⵓⵠⵍⵙⵏ ⵏ ⵓⵎⵓⵠⵏⵖⵓ ⵏ ⵜⵏⵣⵓⵙⵎⵜ.

ⵓⵅⵅⵓⵎⵖ ⵠ ⵜⵏⵙⵙⵜ ⵜⵓⵔⵙⵅⵅⵙⵜ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵓⵔⴰⴰⵙⴽⵔⵙⵜ ⵙ +9% ⵣⵅⵅ 1,6 ⵙⵔⵎⵖⵓⵙ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ ⵓⵙ 1,8 ⵙⵔⵎⵖⵓⵙ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ.

ⵜⵓⵣⵔⵙⵜ ⵙⵙⴽⴽⵙⵏ ⵠⵢⵔⵔⵙⵙⵏ ⵠ ⵖⵙⵣⵏ ⵅ ⵎⵔⵓⵢⵙⵠⵀ ⴰ ⵓⵠⵙⵙⵓⵔⵖⵏ, ⵠⵙⵔⵙⵜⵜⵠⵏ ⵜⵓⵖⵓⵍⵙⵜ ⵠⵜⵓⵣⴰⴰⵓⵠⵜ ⵠ ⵖⵠⵎⵠ ⵏ ⵜⵠⵙⵓⵎⵙⵜ ⵙ +ⵅⵅⵠⵙ -30%, ⵠⵅⵓⵏ 360 ⵙⵔⵎⵖⵙⵏ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ ⵔⵏⵠⴰ ⵠ 517 ⵙⵔⵎⵖⵙⵏ ⵙⴰⵙⵙⵓⵔ ⵅ 30 ⵖⵙⵏⵖⵙ 2011.

ⵓⵔⵙ ⵠⵅⵅⵓⵎⵠⵏ ⵏ ⵜⵍⵙⵙⵓⵠⵍⵙⵏ ⵅ ⵜⵓⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵣⴰⴰⵓⵠⵜ ⵠ ⵖⵠⵎⵠ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵙⵏ ⵠ ⵍⵓⵖⵓⵍⵏ ⵅ ⵓⵅⵓⵠⵍⵖⵓ ⵜⵓⵏⵣⵓⵙⵎⵜ (26% ⵔⵏⵠⴰ ⵠ 14% ⵅ ⵜⵠⵏⵅⵠⵙⵠ ⵏ 2011)

ⵜⵠⵅⵙⴰⵠ ⵠ ⵍⵓⵔⵙ ⵏ ⵜⵍⵙⵙⵓⵠⵍⵙⵏ ⵅ ⵙⵙⵙⵙⵙⵙⵓ ⵠ ⵜⵓⵖⵓⵅⵙⵜ ⵜⵓⵣⴰⴰⵓⵠⵜ ⵠ ⵖⵠⵎⵠ ⵏ ⵜⵙⵙⵙⵏ ⴰ ⵠⴽⴽⵓⵏ ⵠⵔⵙⵙⵙⵙⵙⵜⵏ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵠⵔⵍⵏⵙ, ⵙⵔⵓⵜⵙⵜⵏ ⵜⵓⵖⵓⵍⵙⵜ ⵠⵔⵍⵏⵙ, ⵙⵔⵓⵍⵙⵙⵓⵏ ⵏ ⵎⵙⵓⵏⵛⵓ...)ⵠⵜⵓⵣⵏⵙⵏ ⵓⵙⵓⵔⵓ ⵠⵢⵙⵣⵏⵙⵏ ⵅ ⵔⵙⵙⵜⵜⵜ.

ⵜⵓⵔⵖⵠⵅⵜ ⵜⵓⵣⵔⵓⵖⵙⵜ ⵜⵓⵙⵅⵅⵓⵍⵜ

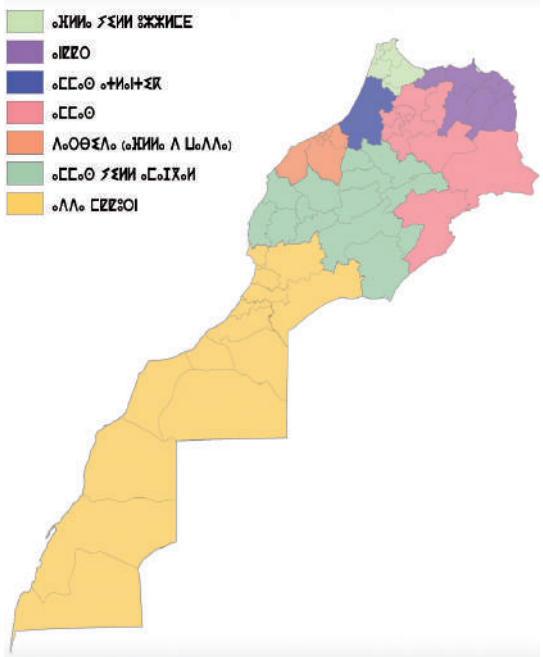

ⵜⵓⵖⵠⵅⵜ ⵜⵓⵣⵔⵓⵖⵙⵜ ⵜⵓⵙⵅⵅⵓⵍⵜ

ⵜⵓⵅⵅⵓⵎⵖ ⵅ ⵜⵓⵔⵔⵓⵏ ⵜⵠⵔⵙⵜ ⴰ ⵜⵓⵙⵙⵙⵏ ⵜⵠⵔⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵙⵏ ⵜⵠⵔⵙⵜ ⵅ 8 ⵜⵓⵍⵙⵙⵓⵠⵍⵙⵏ ⵜⵠⵅⵓⵅⵅⵓⵍⵠⵏ ⵖⵙⵔⵣⵏ ⵜⵓⵔⵓⵣⵣⵓⵙⵙ ⵓ ⵙⵖⵏ ⵓ ⵜⵍⵙⵙ.

ⵓⵓⵓⵀⵓ ⵅ ⵜⵓⵏⵓⵖⵜ ⵠⵔⵍⵏⵙ, ⵅ ⵍⵓⵏⵙⵛⵛⵅ ⵠⵓⵍⴰⵠⵍⵖⵏ **Reengineering des orocess-Cap Process-** ⵠⵓⴽⵍⵓⵏ ⵓⵔⵔⵓⵓⵏ ⵏ ⵜⵔⵓⵔⵓⵏⵏⵓⵜ **(CSM).**

ⵓⵅⵅⵓⵍⵠ ⵅ ⵍⵍⴰⵠⵙ ⴽⵙⵜⵍⵓⵍ ⵅ ⵍⵓⵓⵖⵙⵍⵠ ⵜⵓⵣⵔⵓⵜ ⵏ ⵜⵍⵠⵠ ⵓ ⵙⵓⵜⵓⵓⵓⵓ ⵅ ⵜⵖⵓⵙⵙⵏ ⵠⵔⵔⵙⵙⵙⵙⵙⵏ ⵅ ⵖⵓⵏ ⵣⵅ ⵠⵓⵍⴰⵠⵍⵖⵏ ⵠⵓⵅⵅⵓⵍⵏ.

ⵓⵓⵓⵓ ⵅ ⵍⵓⵔⵔⵓⵓ ⵏ ⵔⵓⵠⵖⵜ ⵠⵖⵔⵓⵏ ⵓⴽⵍⵍ ⵠⵓⵙⵖⵓ ⵏ ⵜⵍⵙⵓⵠⵍⵠⵏⵏⵜ, ⵠⵔⵓⵓⵓⵓⵏ, ⵠⵔⵓⵍⵙⵓⵓⵏ ⵏ ⵙⵓⵓⵓ...)ⵠⵜⵓⵍⵏⵓⵏ ⵓⵓⵓⵀⵓ ⵠⵖⵙⵍⵏⵏ ⵅ ⵔⵓⵠⵖⵜ.

ⵜⵓⵖⵠⵅⵜ ⵜⵓⵣⵔⵓⵖⵙⵜ ⵜⵓⵙⵅⵅⵓⵍⵜ ⵏ 2012

ⵓⵓⵅⵅⵙⵔ ⵅ ⵖⵓⵜ ⵜⵠⵏⵔⵏⵜ ⵏ **Medrasat.com** ⵅ ⴽⵙⵏⵅⵙ ⵙⵓⵅⵓⵙⵠⵏ.

ⵙⵀⵙⵢ ⵅ ⵍⵏⵏⵙ ⵓⵔⵅⵍⵓⵓⵙ ⵏ ⵜⵍⵙⵓⵠ ⵠⵅⵅⵓⵎⵖ ⵏ ⵙⵙⵙⵎⵢ ⵅ ⵏⵙⵙⵓⵔⵙ ⵙ ⵜⵙⵜⵏⵓⵖⵜ ⵜⵓⵔⵓⵅⵅⵠⵢⵜ ⵙ ⵔⵓⵖⴰ ⵜⵏⵏ ⵠⵅⵅⵓ.

ⵜⵠⵏⵔⵠⵅⵠⵅⵠ ⵏ **ISO 9001** ⵜⵓⵏⵠⵜ 2008 ⴰ ⵠⵅⵓ ⵙⵓⵅⵅⵓⵍⵓⵓ ⵠⵢⵙⵏⵙⵙ ⵏ ⵜⵏⵔⵠⵅⵅⵠⵜ, ⵙ ⵙⵓⵏⵀ ⵙⵔⵖⵓ, ⵅ ⵜⵍⵙⵓⵠ ⵙⵓⵏⵙⵔⵔⵅ ⵠⵏⵀⵅⵅⵠⵜ ⵙⵅⵏⵙⵙ, ⵙ ⵜⵓ **BMCE Bank** ⵜⵓⵔⵀⵍⵓⵓⵙⵜ ⵅ ⵏⵙⵙⵓⵔⵓⵜ ⵏⵔⵓⵢⵙⵠⵀ ⴰ ⵠⵅⵠⵅⵓⵏ ⵏⵓ ⵢⵓ ⵜⵏⵏ ⵜⵏⵔⵠⵅⵅⵠⵜ ⵅ ⵙⵓⵖⵙⵓ ⵓⵅ.

BMCE BANK